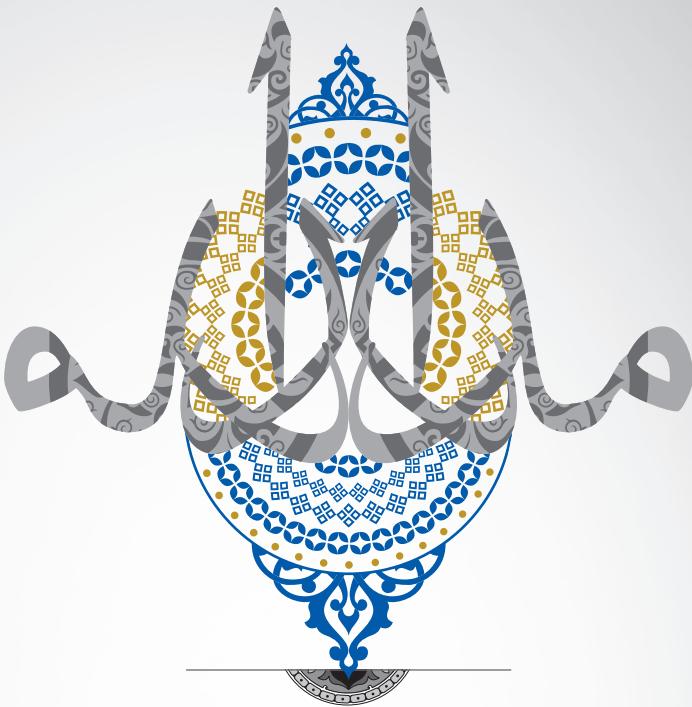


مشروع مدار الوقف



سلسلة الرسائل الجامعية (٢١)
(ماجستير)

أحكام تعاضد الأوقاف وتطبيقاته المعاصرة
(دراسة فقهية)

عبد الرحمن رخيص العنزي



الأمانة العامة للأوقاف



دولة الكويت

سلسلة الرسائل الجامعية (٢١)
(ماجستير)

أحكام تعاوض الأوقاف وتطبيقاته المعاصرة (دراسة فقهية)

عبد الرحمن رخيص العنزي

إدارة الدراسات وال العلاقات الخارجية

م ٢٠١٧ هـ ١٤٣٧

رسالة الأمانة العامة للأوقاف هي نشر الثقافة الوقفية
لذا فكل إصداراتها غير مخصصة للبيع

سلسة الرسائل الجامعية (٢١)
جميع الحقوق محفوظة
«ح» الأمانة العامة للأوقاف ٢٠١٦م
دولة الكويت

الدسمة-قطعة ٦-شارع حمود عبد الله الرقبة
ص. ب ٤٨٢ الصفا ١٣٠٥

هاتف ١٨٠٤٧٧٧ - فاكس ٢٢٥٤٢٥٢٦

الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف
www.awqaf.org.kw

البريد الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف
amana@awqaf.org

البريد الإلكتروني لإدارة الدراسات والعلاقات الخارجية
serd@awqaf.org

الطبعة الأولى ٢٠١٦/١٤٣٧م

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن وجهة نظر مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات تتبعها الأمانة العامة للأوقاف.

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

أودع بإدارة المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف

تحت رقم (٥٠) بتاريخ (١٩/٩/٢٠١٦م)

ردمك: ٩٧٨-٩٩٩٦٦-٣٨-٦٩-٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الفهرس

الموضوع		رقم الصفحة
تصدير	٩
مقدمة البحث	١٣
الفصل التمهيدي: مدخل مفاهيمي	٢٥
المبحث الأول: مفهوم الوقف وخصائصه	٢٧
المطلب الأول: تعريف الوقف لغةً	٢٧
المطلب الثاني: تعريف الوقف اصطلاحاً	٢٧
المطلب الثالث: خصائص الوقف	٣١
المبحث الثاني: مفهوم تعااضد الأوقاف.	٣٤
المطلب الأول: تعريف التعااضد لغةً	٣٤
المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي لتعااضد الأوقاف:	٣٥
الفصل الأول: مشروعية تعااضد الأوقاف ومسوغاته وضوابطه	٣٧
المبحث الأول: مشروعية تعااضد الأوقاف	٣٩
المطلب الأول: مشروعية التعااضد بين الأوقاف الموجودة	٤٠
المطلب الثاني: مشروعية التعااضد في إنشاء وقف جديد	٥٤
المبحث الثاني: مسوغات تعااضد الأوقاف	٥٧
المطلب الأول: المسوغات الشرعية لتعااضد الأوقاف	٥٧
المطلب الثاني: المسوغات الاقتصادية لتعااضد الأوقاف	٥٩



رقم الصفحة	الموضوع
٦١	المبحث الثالث: ضوابط تعاوض الأوقاف
٦٣	الفصل الثاني: صور تعاوض الأوقاف
٦٥	المبحث الأول: استبدال الأوقاف
٦٨	المبحث الثاني: دمج الأوقاف
٧٠	المبحث الثالث: تعمير وقف من ريع وقف آخر
٧٢	المبحث الرابع: الاستدامة بين الأوقاف
٧٤	المبحث الخامس: السهم الواقفي
٧٧	الفصل الثالث: الجوانب التطبيقية لتعاوض الأوقاف وأثرها في تنمية الوقف
٧٩	المبحث الأول: تجربة «الأمانة العامة للأوقاف» في تعاوض الأوقاف
٧٩	المطلب الأول: نبذة تعريفية عن «الأمانة العامة للأوقاف»
٧٩	المطلب الثاني: تجربة «الأمانة العامة للأوقاف» في دمج الأوقاف
٨٢	المطلب الثالث: تجربة «الأمانة العامة للأوقاف» في استبدال الأوقاف
٨٣	المطلب الرابع: تجربة «الأمانة العامة للأوقاف» في الوقف الجماعي (الصناديق الوقفية أنموذجاً)
٨٧	المبحث الثاني: تجربة «جمعية إحياء التراث الإسلامي»
٨٧	المطلب الأول: نبذة تعريفية عن «جمعية إحياء التراث الإسلامي»
٨٧	المطلب الثاني: تجربة «جمعية إحياء التراث الإسلامي» في تعاوض الأوقاف (المشروع الواقفي الكبير أنموذجاً)



رقم الصفحة	الموضوع
٩٣	المبحث الثالث: أثر تعاون الأوقاف في تنمية الوقف
٩٥	الخاتمة
٩٧	الملاحق
١٠٥	فهرس المراجع
١١٨	قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن «الأمانة العامة للأوقاف» في مجال الوقف والعمل الخيري والتطوعي





تصدير

تعمل «الأمانة العامة للأوقاف» على إنجاز «مشروع مداد الوقف»، المندرج بدوره ضمن مشاريع «الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف» على مستوى العالم الإسلامي، حيث تم اختيار «دولة الكويت» لتكون «الدولة المنسقة» بموجب قرار المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية، الذي انعقد بالعاصمة الإندونيسية «جاكرتا» في أكتوبر سنة ١٩٩٧ م.

وهذه المشاريع هي:

- ١- مشروع «مداد» لنشر وتوزيع وترجمة الكتب والأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية في مجال الوقف.
- ٢- مشروع دعم طلبة الدراسات العليا في مجال الوقف.
- ٣- مشروع مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.
- ٤- مشروع «مجلة أوقاف».
- ٥- مشروع منتدى قضايا الوقف الفقهية.
- ٦- مشروع مدونة أحكام الوقف.
- ٧- مشروع «نماء» لتنمية المؤسسات الوقفية.
- ٨- مشروع «قطاف» لنقل وتبادل التجارب الوقفية.
- ٩- مشروع القانون الاسترشادي للوقف.
- ١٠- مشروع بنك المعلومات الوقفية.
- ١١- مشروع كشافات أدبيات الأوقاف.
- ١٢- مشروع مكنز علوم الوقف.
- ١٣- مشروع معجم ترافق علم الوقف.
- ١٤- مشروع أطلس الأوقاف في العالم الإسلامي.



١٥- مشروع قاموس مصطلحات الوقف.

١٦- مشروع مسابقة الكويت الدولية لتأليف قصص الأطفال.

١٧- مشروع تحقيق مخطوطات الحجج الوقفية.

وتُسقّى «الأمانة العامة للأوقاف» في تنفيذ العديد من هذه المشاريع مع كل من المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

وتندرج «سلسلة الرسائل الجامعية» ضمن مشروع «مداد» الوقف؛ الهدف إلى بثّ الوعي الواقفي في مختلف أرجاء المجتمع، وتهدف هذه السلسلة إلى نشر الرسائل الجامعية (ماجستير/ دكتوراه) في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي؛ لتعريف عموم القراء بالمسائل المتعلقة بقضايا الوقف والعمل الخيري التطوعي، وتشجيع البحث العلمي الجاد والمتميز في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، والسعى لتعظيم الفائدة المرجوة.

ويُسرّ «الأمانة العامة للأوقاف» أن تقوم بنشر هذه السلسلة من الرسائل الجامعية، وأن تضعها بين أيدي الباحثين والمهتمين والمعنيين بشؤون الوقف والعمل الخيري، أفراداً ومؤسسات وهيئات.

ونتّوه إلى أنه تم تحكيم أصل هذه الرسالة؛ حيث عُرضت على التحكيم العلمي بغرض النشر، وفق اللوائح المعمول بها في «الأمانة العامة للأوقاف»، وقد تمت إجازتها للنشر بعد قيام الباحث بالتعديلات المطلوبة، وتحريرها علمياً.

وتتناول هذه الرسالة التي بين أيدينا مفهوم « التعاوض الأوقاف»؛ من حيث المشروعية، وبيان أقوال الفقهاء وأدلتهم فيها، مع مناقشة تلك الأدلة، وتبيان المسّوغات الشرعية والاقتصادية لتعاوض الأوقاف، وذكر الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها فيه، وصور « التعاوض الأوقاف»؛ كـ الاستبدال، والدمج، والتعمير

من غلَّة وقف آخر، والاستدامة، والسهم الواقفي، ثم ختمت الدراسة باستعراض بعض التطبيقات المعاصرة لتعاضد الأوقاف في دولة الكويت، وبيان أثرها في تنمية الوقف.

وقد حصل أصل هذه الرسالة على درجة الماجستير من «قسم الفقه وأصوله»، بـ«كلية الشريعة»، بـ«جامعة آل البيت»، بـ«المملكة الأردنية الهاشمية»، سنة ٢٠١٤ م.

سائلين المولى عز وجل أن يبارك في هذا العمل، وأن يجعل فيه النفع الجليل والفائدة العميمة.

الأمانة العامة للأوقاف





المقدمة

الحمد لله رب العالمين، خلق فسوی، وقدر فھدی، وأعطی کل شيء خلقه ثم
ھدی، أحمده حق حمدہ على تتابع نعمه وإحسانه، وأشکره شکراً يليق بجلال وجهه
وعظيم سلطانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله، بلغ عن الله رسالاته، ونصح له في بریاته، فھدی به من الضلال، وبصّر به
من العمى، وأنار به قلوبًا غلباً وأعیناً عمياً وأذاناً صمماً، صلی الله عليه وعلى آله
وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أَمَا بَعْدُ:

فمن رحمة الله بعياده أن شرع لهم ما يقربهم إلى مرضاته، وهذاهم لأعمال البر الموصولة إلى جناته، وضاعف أجر المحسنين ووعدهم بالحسنى؛ فقال سبحانه: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَعِّفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْقِيٌ﴾^(١) وإليه ترجعون

وإن الوقف من أجل أعمال البر التي رغب الإسلام بها وحثّ عليها، فقد جعل الوقف في الإسلام سبيلاً عظيماً من أسباب قوة الأمة وعزتها، ومظهراً من مظاهر التكافل والتكاتف بين المسلمين، وباباً عظيماً من أبواب الأجر والفنيمة في الآخرة.

وقد كان الوقف ولا يزال مصدر ضمان وأمان لكثير من حاجيات المجتمع المسلم، وعليه تقوم أكثر مصالحه العامة، فكثير من المساجد والمدارس والمستشفيات والمنافع العامة ومشاريع البر والخيرات؛ إنما كانت تعتمد فيما مضى على الوقف كممول رئيس لها، وداعم أساس لمسيرتها، وعمود من أعمدة تطورها ونهضتها.

ومن هنا؛ فإن العناية بالوقف والاهتمام بتطويره وتنميته ونهضته من أهم الأولويات التي ينبغي أن تلتفت إليها الأمة؛ إذ إن تعطل الأوقاف أو ضعفها وانحسارها إنما هو ضعف للمشاريع الخيرية والمصالح العامة، بل وضعف للأمة وأسرها.

٢٤٥ آية: سورة البقرة (١)



ولذلك جاءت فكرة « التعاوض الأوقاف » - التي أتناولها بهذه الدراسة - كأحد أسباب معالجة ضعف الأوقاف، ووسيلة من وسائل تقويتها وتنميتها، وأحد الحلول المقترحة لعلاج مشكلاتها .

والفكرة المحورية لتعاوض الأوقاف أن تكون وسيلة المعالجة من داخل دائرة الوقف، لا من خارجها، وأن تكون قوتها فيها، ودواء علتها منها، فتضاد الأوقاف و التعاوض، وتقوية بعضها من بعض لأجل صالح راجحة تعود عليها؛ هو الذي نسعى لبحث أحكامه من الناحية الشرعية في هذا البحث؛ فكرةً ومفهوماً أولاً، ثم ننتقل إلى مرحلة النظر في صوره وأشكاله المختلفة، ونستعرض شيئاً من تطبيقاته المعاصرة في دولة الكويت، وأثرها في تنمية الوقف.

ونسأل الله المعين الهادي أن يمن علينا بالإعانة والتوفيق والسداد، والهدى والتأييد والرشاد، إنه ولي ذلك القادر عليه.

أولاً : مشكلة الدراسة:

إن مصطلح « التعاوض الأوقاف » بهذا المفهوم يعدّ مستحدثاً، لم يتناوله الفقهاء من قبل بهذه العبارة، وهو مفهوم يشتمل على مسائل عديدة جديرة بالاهتمام والتبني والدراسة، وإن كانت بعض هذه المسائل قد تناولها الفقهاء بشكل جزئي، إلا أنها هنا نتحدث عن مصطلح كليٌّ عامٌ، ونظرية جديدة في مجال الوقف، نمعن النظر في جزئياتها، ونسرد تفاصيلها بحسب ما يتيسر، ون تتبع بعضًا من تطبيقاتها المعاصرة، ثم نبين أثراها في تنمية الوقف.

ومن هنا؛ فإن هذه الدراسة جاءت لتجيب على التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بتعاوض الأوقاف؟
- ما مشروعية تعاوض الأوقاف؟
- ما المسوغات الشرعية والاقتصادية لتعاوض الأوقاف؟



- ما ضوابط تعااضد الأوقاف؟
- ما صور تعااضد الأوقاف؟
- ما التطبيقات المعاصرة لتعاون الأوقاف في دولة الكويت؟ وما أثرها في تنمية الوقف؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذا الموضوع في كونه متعلقاً بمسائل مهمة في مجال الوقف، وال الحاجة إلى دراستها ملحة؛ لأن مجالات الوقف في زماننا كثيرة جداً، وصناديق الوقف متعددة، والبيئة من حولنا تتطور بشكل سريع وملحوظ، فإن أبقينا هذه الأوقاف دون تنمية وتطوير؛ ضعفت وكسدت، وعجزت عن أداء وظيفتها، وخاصة في ظلّ ضعف الجدوى الاقتصادية في بعض الأوقاف، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تبحث عن حلول ناجعة وبدائل صالحة، تُغْنِي عن التمويل التجاري أو تحدّ منه، وتتمثل هذه البدائل بفكرة «تعاون الأوقاف»، التي تقوم على تقوية الأوقاف لبعضها البعض، وتمكيلها من بعضها البعض، عبر عديد من الصور والوسائل التي تعين على تحقيق مقاصدها، وأداء مهمتها التي وُضعت لها.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١. تهدف هذه الدراسة إلى الأمور الآتية:
٢. بيان مفهوم الوقف، وإبراز خصائصه وسماته.
٣. بيان مفهوم تعااضد الأوقاف.
٤. بيان مشروعية تعااضد الأوقاف ومسوغاته وضوابطه.
٥. دراسة صور تعااضد الأوقاف دراسة فقهية.
٦. بيان الجوانب التطبيقية المعاصرة لبعض صور تعااضد الأوقاف في دولة «الكويت».



٧. الإسهام بإيجاد حلول لبعض العقبات التي تعرّض العمل الوقفي.
٨. تزويد المؤسسات الوقفية الإسلامية بهذه الدراسة، وتمكينهم من الاستفادة منها.
٩. إرفاد المكتبة الإسلامية بدراسة مستقلة تجمع مسائل تعاوض الأوقاف في بحث واحد مستقل.

بيان مرونة الفقه الإسلامي وأنه قائم على مقاصد عظيمة توفر الحلول المناسبة للعقبات التي تواجه العمل الخيري.

رابعاً: الدراسات السابقة:

إذا نظرنا في الكتب التي تتناول أحكام الوقف نجد أنها كثيرة جداً، يطول حصرها، بل لا تكاد تجد كتاباً من كتب الفقه المتقدمة أو المتأخرة -على اختلاف مذاهبها ومشاربها- إلا وفيها بيان لأحكام الوقف.

لكن الذي نسلط الضوء عليه في هذه الدراسة هو مفهوم مستحدث، يتناول مسألة « التعاوض الأوقاف» من منظور فقهي، ومن خلال بحثي عن هذا المفهوم لم أجد أحداً من الفقهاء قد تعرّض له وأفرد له بالدراسة، ولكن وجدت بعض البحوث والدراسات التي تطرّقت لشيء من المسائل التي يشتمل عليها هذا المفهوم؛ ومن ذلك ما يأتي:

- بحث عبد الله بن بيته: وعنوانه: (أثر المصلحة في الوقف)، حاول فيه الباحث إبراز أثر المصلحة في أحكام الوقف، عبر الإجابة عن عدّة تساؤلات؛ منها: حكم استئثار الغلات الفائضة، وحكم الاستبدال والمعاوضة للأوقاف الخيرية، وحكم صرف ريع وقف في مصرف غير الذي حدّده الواقف، وغيرها من التساؤلات، وهو بحث قيّم في طرحة وموضوعه، وقد استفدت منه، لكنه لم يتوسّع في تفصيل الأقوال وجمع الأدلة في المسائل التي حاول الإجابة عنها، ولم يتطرق لمسألة تعاوض الأوقاف ولا لبيان صورها المتعددة.

-٢- بحث محمد سعدو الجرف: وعنوانه: (إدارة الأوقاف على أساس اقتصادية مع الإشارة إلى دمج الأوقاف الصغيرة)، وهو بحث اقتصادي في مجال تخصُّص مؤلفه، ويتبَّع من عنوانه أن الباحث اكتفى بإشارة يسيرة إلى مشروعية دمج الأوقاف الصغيرة، ولم يتَّوَسَّع الباحث في تأصيل المسألة فقهياً، وإنما اكتفى بنقول يسيرة لبعض أقوال أهل العلم، ثم انتقل إلى بسط القول في المبررات والمزايا الاقتصادية لدمج الأوقاف، ودراسة الموضوع من ناحية اقتصادية، وقد أفادت منه بالجوانب التي تتعلَّق بموضوع دراستي.

-٣- كتاب ناصر بن عبد الله الميمان: وهو عبارة عن مجموعة أبحاث جمعها في كتاب واحد سمِّاه: «النوازل الوقفية»، ويشتمل هذا الكتاب على ثلاثة أبحاث؛ الأولى: تطرَّق فيه الباحث إلى وقف النقود والأوراق المالية، وأحكامه في الشريعة الإسلامية، والثانية: تحدَّث فيه عن مخالفة شرط الواقع، وعرض المشكلات والحلول، والثالث: بحث بعنوان «ديون الوقف وأحكامها».

والذي أسعى إليه في هذا البحث هو دراسة مفهوم «تعاضد الأوقاف»، وتفصيل القول في مشروعيته، ومسوغاته، وضوابطه، مع بيان صوره المتعددة، وتسلیط الضوء على بعض الجوانب التطبيقية له، وبيان أثره في تتميمية الوقف.

خامساً: منهاجية البحث:

يدمج الباحث في هذه الدراسة بين عدد من المناهج العلمية المعترفة في كتابة البحوث العلمية؛ ومن ذلك:

١. المنهج الاستقرائي:

حيث قمت باستقراء موضوع الدراسة، من خلال تتبع مظانُّها في كتب التفسير، والحديث، والأصول، والفقه، وما كتبه المعاصرون من أبحاث تتعلق بالموضوع والاستفادة منها.

٢. المنهج التحليلي:

وتمثل في النظر في تفصيلات الفقهاء المتعلقة بموضوع الدراسة؛ سواء من المتقدمين أم المتأخرين، من حيث بيان أقوالهم في مشروعية التصرف بالوقف للمصلحة، وبيان صور تعاوض الأوقاف وآرائهم فيها.

٣. المنهج المقارن:

وتمثل في جمع أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين في موضوع الدراسة، مع ذكر أدلةهم، ومناقشتها، والمقارنة بين أقوالهم، بغية الوصول إلى الرأي المختار في المسألة.

٤. المنهج الوصفي:

وذلك من خلال التمثيل لبعض المسائل، ووصفها؛ لبيان صورتها وما هييتها قبل الحكم عليها.

سادساً: المصادر الأساسية للبحث:

١. المبسوط: محمد بن أحمد السرخسي الملقب بشمس الأئمة (ت: ٤٨٣هـ).

وهو شرح لكتاب (الكافي) في الفقه «الحنفي»، لـ«محمد بن محمد المروزي» (ت: ٢٣٨هـ)، استوعب فيه المؤلف جميع أبواب الفقه بعبارة واضحة، وبسط فيه الأحكام والأدلة والمناقشة، مع المقارنة مع مذهب «الشافعية» و«المالكية»، وأحياناً يذكر مذهب «الحنابلة» و«الظاهيرية».

واستفدت منه في معرفة آراء أئمة المذهب «الحنفي» في بعض صور تعاوض الأوقاف.

٢. الهدایة في شرح بداية المبتدی: علي بن أبي بكر المرغینانی (ت: ٥٩٣هـ).

وهو شرح لكتاب (بداية المبتدی) للمؤلف نفسه، وهو من الكتب التي عليها المعتمد في المذهب «الحنفي»، وله شروحات كثيرة جداً؛ منها: (العناية في شرح الهدایة)، لـ«محمد بن محمود البابرتی» (ت: ٧٨٦هـ)، و(البنایة في شرح الهدایة)، لـ«محمود بن أحمد العینی» (ت: ٨٥٥هـ)، و(فتح القدير)، لـ«كمال الدین ابن الهمام» (ت: ٨٦١هـ)،

وقد استوعب فيه المؤلف جميع أبواب الفقه، ويعُد من أكثر الكتب شهرة واهتمامًا عند أصحاب مذهب الإمام «أبي حنيفة».

وقد استفدت منه في معرفة بعض أحكام الوقف في المذهب «الحنفي»، وتحرير الخلاف في مفهوم الوقف عند «أبي حنيفة» و«الصحابيين».

٣. فتح القدير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١هـ).

وهو شرح لكتاب (الهداية) لـ«الميرغيناني» كما تقدم، وقد اعنى به المؤلف عناء بالغة؛ فشرح ألفاظه، ووضح لغته، وتوسّع في بيان الأحكام والأدلة، وناقش المخالفين ورد عليهم، لكنه توفى قبل إتمام هذا الشرح.

وقد استفدت منه في تحرير الخلاف في بعض صور تعاضد الأوقاف عن أصحاب مذهب الإمام «أبي حنيفة».

٤. رد المحتار على الدر المختار: محمد أمين بن عمر المشهور بابن عابدين (ت: ١٢٥٢هـ).

وهو حاشية على كتاب (الدر المختار)، لـ«محمد بن علي الحصافي» (ت: ١٠٨٨هـ)، و(الدر المختار) شرح لكتاب (توكير الأ بصار وجامع البحار)، لـ«محمد بن عبد الله التمرتاشي» (ت: ٤١٠٠هـ)، وتعد حاشية «ابن عابدين» من أهم الكتب عند متاخرى «الحنفية»؛ لما تمتاز به من التدقيق والتخرج، وبيان الأحكام للمسائل التي ظهرت في العصور المتأخرة.

واستفدت من هذا الكتاب في معرفة آراء مذهب «الحنفية» في مختلف المسائل التي مررت بها في هذا البحث.

٥. المدونة:

وهي جمع لأراء الإمام «مالك» في المسائل الفقهية، برواية «سحنون التخوخي» (ت: ٢٤٠هـ) عن «عبد الرحمن بن القاسم» (ت: ١٩١هـ)، عن «مالك بن أنس» (ت: ١٧٩هـ)، وتعد هي العمدة في المذهب «الماطكي»، وتميز بوضوح العبارة، مع عدم ذكر الأدلة في الغالب.

وقد استفدت منها في معرفة ما روي عن الإمام «مالك» وما ذهب إليه «سخنون» في مسألة التصرف في الوقف وتغيير مصರفه.

٦. **التاج والإكليل لختصر خليل: محمد بن يوسف العبدري الشهير بالملوّاق** (ت: ٤٨٩٧).

وهو شرح لختصر «خليل بن إسحاق الجندي» (ت: ٧٧٦هـ)، وقد اعتبرت به ورتبه على الكتب والأبواب الفقهية، ينقل عن أئمة المذهب «المالكي»، ويعزو الأقوال إلى أصحابها، ويدرك أحياناً آراء المذاهب الأخرى، ويختار الراجح من الأقوال في المذاهب، ويدرك أحياناً المسألة المتفق عليها في المذاهب، ولا يذكر الأدلة من الكتاب والسنة، بل يكتفي بذكر الأقوال المتعددة في المسألة الواحدة.

وقد استفدت منه في معرفة آراء المذهب «المالكي» في مختلف المسائل التي مررت بها في هذا البحث.

٧. **المعيار المُعرَب والجامع المُغَرِّب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب: أحمد بن يحيى الونشريسي** (ت: ٩١٤هـ).

وهو كتاب جمع فيه المؤلف فتاوى علماء إفريقيا والأندلس والمغرب منذ عصر الإمام «مالك» إلى عصره الذي وُجد فيه، ورتبه بطريقة سلسلة على الأبواب الفقهية، ونسب الفتاوى لأصحابها من شيوخ المذهب «المالكي» وأئمته.

وقد استفدت من هذا الكتاب بمعرفة آراء فقهاء «المالكية» في عديد من مسائل الوقف، بخاصة ما ذهب إليه فقهاء المغرب والأندلس وغيرهم.

٨. **المذهب في فقه الإمام الشافعي: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي** (ت: ٤٧٦هـ).

وهو من أهم الكتب التي ألفت في فقه الإمام «الشافعي»، وقد اعتبرت بشأنه فقهاء «الشافعية»، وأولوه اهتماماً بالغاً، وشرحه كثيرون منهم، ويعُدُّ كتاب (المجموع) لـ«يحيى بن شرف النووي» (ت: ٦٧٦هـ) من أهم شروحه، وأكثرها شهرة وانتشاراً.

واستفدت من هذا الكتاب في معرفة رأي بعض فقهاء «الشافعية» في كثير من الأحكام التي تتعلق بمسائل تعاضد الأوقاف.

٩. مُغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ).

هو كتاب فقه على المذهب «الشافعى»، شرح به المؤلف كتاب (منهاج الطالبين) لـ«يعى بن شرف النووى» (ت: ٦٧٦هـ)؛ فوضَّح معانٍ، وبيَّن عباراته، وهو شرح وسط، خالٍ من الحشو والتطويل، اشتتمل على ذكر الدليل، وبيان المعول عليه من كلام «الشافعى» والأصحاب والمتآخرين، تبعًا لما يذكره «النووى» من القول الراجح والمرجوح، من غير مقارنة مع بقية المذاهب.

وهو من أكثر الكتب التي استفدت منها في معرفة آراء فقهاء «الشافعية» في مختلف المسائل التي مررتُ معي بالبحث.

١٠. المغني: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ).

وهو من أهم وأشهر ما صُنِّف في الفقه المقارن، شرح فيه المؤلف مختصر «أبي القاسم عمر بن حسين الخرقى» (ت: ٣٢٤هـ)، وجعله شرحاً مقارناً بالدليل والتعليل، وقسمه على أبواب الفقه، يقرِّر مذهب «الحنابلة»، ويذكر آراء المذاهب؛ كـ«الحنفية» وـ«المالكية» وـ«الشافعية»، وبيَّن القول الراجح عنده، ويدلل عليه.

وقد استفدت منه في نقل إجماع الصحابة على جواز استبدال المسجد وتغيير مكانه، وفي مسائل أخرى متعددة.

١١. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علي بن سليمان المرداوى (ت: ٨٨٥هـ).

وهو كتاب في الفقه «الحنبلية»، جمع فيه المؤلف كلَّ ما وقف عليه من الأقوال والوجوه والروايات، وبيَّن الصحيح في المذهب في كلِّ مسألة، ونسب الأقوال إلى أصحابها، ولكنه لم يتعرَّض للدليل إلا نادراً، ويعُدُّ هذا الكتاب أحد أهم الكتب المعول عليها في تقرير مذهب «الحنابلة» وبيان أقوال علماء المذهب.



وقد استفدت منه في معرفة الخلاف داخل المذهب، والاطلاع على آراء أئمة المذهب في مختلف مسائل تعاوض الأوقاف.

١٢. **كشاف القناع عن متن الإقناع**: منصور بن يونس البهويي (ت: ١٠٥١ هـ).

وهو كتاب في الفقه «الحنفي»، شرح فيه المؤلف (متن الإقناع) لـ«موسى بن أحمد بن موسى المقطني الحجاوي» (ت: ٩٦٠ هـ)، ويعد هذا المتن من أجل كتب الفقه عند «الحنابلة»، لكترة مسائله، واقتصاره على القول الراجح في المذهب، وشرحه «البهويي» شرحاً وافيًّا فحرر مسائله، وبين الفاظه، وأردفه بالدليل والتعليق، وقد اقتصر على بيان رأي المذهب «الحنفي» دون المذهب الأخرى؛ لذا يعد هو المعتمد عند كثير من «الحنابلة» في الفتوى والقضاء.

وقد استفدت منه توثيق مذهب «الحنابلة» في عديد من المسائل في هذا البحث.

١٣. **مجموع الفتاوى**: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨ هـ).

يعد (مجموع الفتاوى) لـ«ابن تيمية» من أهم كتب الفقه المقارن، فهو يعتمد على ذكر آراء فقهاء المذاهب الأربعة و«الظاهرية» وبعض الصحابة والتابعين، ويناقش الأقوال والأدلة، ويدور مع الدليل حيث دار، ولا يلتزم بالمذهب «الحنفي».

وهو من أهم الكتب التي استفدت منها في هذا البحث، بخاصة في بيان الأدلة وأوجه الدلالة، ومناقشة الأقوال الأخرى، والنظر في المقاصد، ومراعاة المصالح.. وغير ذلك.

١٤. **المحل بالآثار**: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي: (ت: ٤٥٦ هـ).

يعد كتاب (المحل) من أهم كتب الفقه المقارن، الذي يعتني بذكر آراء الصحابة والتابعين والمذاهب الأخرى؛ كـ«أبي حنيفة» و«مالك» و«الشافعي»، ثم يبدأ بالنقاش والرد بأسلوب لا يخلو من الحدة والصرامة! ويستدل بالأيات والأحاديث وما يصححه من الآثار، ويؤخذ عليه عدم عمله بالقياس، وتشنيعه على من قال به، وهذا الكتاب شرح لكتابه (المجل).

واستفدت منه الوقوف على رأي مذهب «الظاهيرية» في مسألة التصرف بالوقف للصالحة.

١٥. السيل الجرار المتذبذق على حدائق الأزهار: محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠ھ).

وهو كتاب في الفقه «الزيدي»، بين فيه المؤلف أوجه الخلاف في كثير من المسائل، واعتنى بذكر الدليل ومناقشة مخالفيه، وقد اختصر القول في مسائل العبادات، وأسهب كثيراً في بيان الأدلة والمناقشات في أبواب المعاملات.

واستفدت منه في الوقوف على رأي فقهاء المذهب «الزيدي» في بعض مسائل تعاضد الأوقاف.

سابعاً: خطة البحث:

الفصل التمهيدي: مدخل مفاهيمي:

- المبحث الأول: مفهوم الوقف وخصائصه.
- المبحث الثاني: مفهوم تعاضد الأوقاف.

الفصل الأول: مشروعية تعاضد الأوقاف ومسوغاته وضوابطه:

- المبحث الأول: مشروعية تعاضد الأوقاف.
- المبحث الثاني: مسوغات تعاضد الأوقاف.
- المبحث الثالث: ضوابط تعاضد الأوقاف.

الفصل الثاني: صور تعاضد الأوقاف:

- المبحث الأول: استبدال الوقف.
- المبحث الثاني: دمج الأوقاف.



- المبحث الثالث: تعمير وقف من ريع وقف آخر.
- المبحث الرابع: الاستدامة بين الأوقاف.
- المبحث الخامس: السهم الوقف.

الفصل الثالث: الجوانب التطبيقية لتعاون الأوقاف وأثرها في تنمية الوقف:

- المبحث الأول: تجربة «الأمانة العامة للأوقاف».
 - المبحث الثاني: تجربة «جمعية إحياء التراث الإسلامي».
 - المبحث الثالث: أثر تعاوض الأوقاف في تنمية الوقف.
- الخاتمة: أهم نتائج البحث.



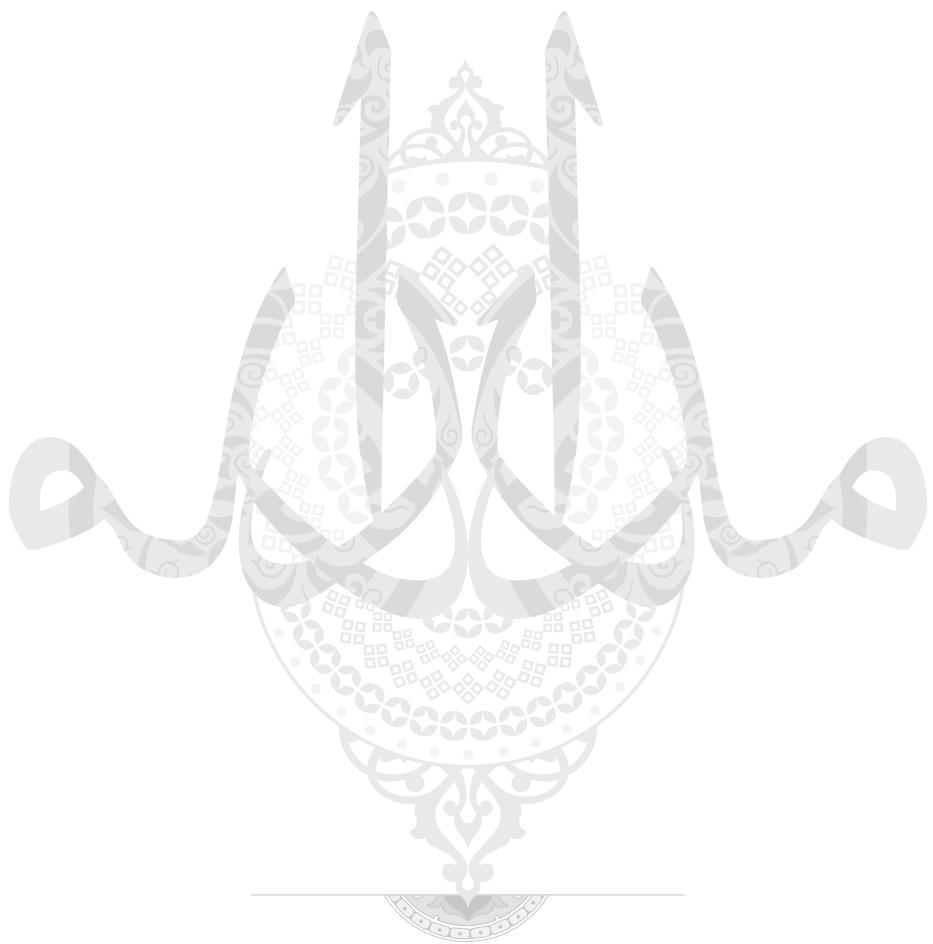
الفصل التمهيدي

مدخل مفاهيمي

وفيما:

المبحث الأول: مفهوم الوقف وخصائصه.

المبحث الثاني: مفهوم تعاوض الأوقاف.



المبحث الأول

مفهوم الوقف وخصائصه

المطلب الأول: تعريف «الوقف» لغة

«الوقف» في اللغة يأتي بمعنى «الحبس»^(١); ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ مَسْئُولُونَ﴾^(٢); أي: احبسوهم، ووقف الأرض على المساكين: حبسها، وكذا يقال: أحبسـت فرسـاً في سبيل الله: أي: أوقفـتها، وشيءـ موقوفـ ووقفـ أيضـاً؛ تسمـية بال المصدر، والجمع: أوقفـ؛ مثل: ثوبـ وأنـوابـ^(٣).

ويأتي الوقف بمعنى «السكون»؛ يـقال: وقفـ الدـابة؛ أي: سـكتـ، ويـ يأتي بـمعـنى «الـمنع»؛ وقفـ الرـجل عن الشـيء، وقفـاً: منعـته عنه^(٤)، ويـ يأتي بـمعـنى «الـإمسـاك» عن الشـيء، وكلـ شـيء تمسـكـ عنه تقولـ: أوقفـتـ^(٥).

وبهـذا يتـبيـن أنـ «الـوقف» يـأتـي فيـ اللـغـة بـمعـانـي: الـحبـسـ، والـسـكـونـ، والـمنعـ، والـإمسـاكـ.

المطلب الثاني: تعريف «الوقف» اصطلاحـاً

اخـتـلـفـ الفـقـهـاءـ فيـ تعـرـيفـ «الـوقفـ» اـصـطـلاـحـاًـ، وـهـذـاـ الاـخـتـلـافـ مـبـنيـ عـلـىـ اـخـتـلـافـ مـذـاهـبـهـمـ فيـ أـحـكـامـ الـوقفـ، وـكـلـ مـنـهـمـ يـعـرـفـ الـوقفـ بـمـاـ يـتـواـقـقـ مـعـ آرـائـهـ

(١) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس القزويني (ت: ٣٩٥هـ)، دار الفكر، ١٩٧٩م، ٢ / ١٢٨.

(٢) سورة الصافات: آية ٤٤.

(٣) جامـعـ الـبـيـانـ فـيـ تـأـوـيلـ الـقـرـآنـ: محمدـ بنـ جـرـيرـ الطـبـريـ (تـ: ٣١٠هـ)، تـحـقـيقـ: أـحمدـ شـاـكـرـ، طـ١ـ، مؤـسـسـةـ الرـسـالـةـ، ٢٠٠٠م، ٢١ / ٢٩ـ.

(٤) لـسانـ الـعـربـ: محمدـ بنـ مـكـرمـ بـنـ مـنـظـورـ الـأـنـصـارـيـ (تـ: ٧١٠هـ)، طـ٣ـ، دـارـ صـادـرـ، بـيـرـوـتـ، ١٤١٤هـ، ٩ / ٣٥٩ـ، وـالـمـصـبـاحـ الـمنـيرـ فـيـ غـرـبـ الـشـرـحـ الـكـبـيرـ: أـحمدـ بنـ مـحـمـدـ الـفـيـومـيـ (تـ: ٧٧٠هـ)، الـمـكـتبـ الـعـلـمـيـةـ، بـيـرـوـتـ، ٢ / ٦٦٩ـ.

(٥) المصـبـاحـ الـمنـيرـ: الـفـيـومـيـ، ٢ / ٦٦٩ـ.

(٦) الـصـحـاحـ تـاجـ الـلـغـةـ وـصـحـاحـ الـعـرـبـيـةـ: إـسـمـاعـيلـ بـنـ حـمـادـ الـجـوـهـرـيـ (تـ: ٣٩٣هـ)، طـ٤ـ، دـارـ الـعـلـمـ للـمـلـاـيـنـ، بـيـرـوـتـ، ١٩٨٧م، ٤ / ١٤٤٠ـ.

في مسائل الوقف الجزئية، ومن تلك المسائل التي كان لها أثر على اختلافهم في تعريفه:

- هل الوقف لازم أم لا؟
- هل يُشترط في الوقف القرابة؟
- من هي الجهة المالكة للعين بعد وقفها؟ وهل الوقف عقد أم إسقاط؟
- وغير ذلك من المسائل.

و سنعرض في هذا البحث لأبرز ما ذكره الفقهاء في تعريفهم للوقف.

أولاً: تعريف «الحنفية»:

اختلف فقهاء «الحنفية» في تعريفهم للوقف، فهو عند الإمام «أبي حنيفة»: «حبس العين على ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة»^(١).

ويظهر من هذا التعريف مذهب الإمام «أبي حنيفة» أن الوقف تبرع بالمنفعة دون العين، فهو غير لازم كالعارية.

وعرّفه «الصحابيان»^(٢) بأنه: «حبس العين على حكم ملك الله تعالى، وصرف منفعتها على من أحب»^(٣).

(١) الهدایة في شرح بداية المبتدی: علي بن أبي بکر المرغینانی (ت: ٥٩٣ھـ)، إحياء التراث العربي، بيروت، ٢/١٥، وتبیین الحقائق شرح کنز الدقائق: عثمان بن علی الزیلیعی (ت: ٧٤٣ھـ)، المطبعة الكبرىالأمیریة، القاهرۃ، ١٢١٣ھـ، ٢٢٥/٢، ورد المحatar على الدر المختار: محمد أمین بن عابدین الدمشقی (ت: ١٢٥٢ھـ)، ط، دار الفكر، بيروت، ١٢١٣ھـ/١٩٩٢م، ٣/٢٢٥، ٤/٣٩٨.

(٢) هما: القاضی أبو يوسف: یعقوب بن إبراهیم الأنصاری، أخذ الفقه عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي لیلی، ثم صحب الإمام «أبا حنيفة» وأخذ عنه، توفي سنة ١٨٢ھـ، ومحمد بن الحسن الشیبانی: جالس الإمام «أبا حنيفة» وأخذ عنه، ثم تلقّه على «أبو يوسف»، ونشر علم «أبا حنيفة»، توفي سنة ١٨٧ھـ، انظر: طبقات الفقهاء، إبراهیم بن علی الشیرازی (ت: ٤٧٦ھـ)، ط١، دار الرائد العربي، بيروت، ١/١٢٤، ١٢٥، والبداية والنهاية، إسماعیل بن عمر بن کثیر (ت: ٧٧٤ھـ)، تحقيق: علی شیری، ط١، دار إحياء التراث، ١٩٨٨م، ١/١٩٣-٢١٩.

(٣) الهدایة: المیرغینانی، ٣/١٥، وتبیین الحقائق: الزیلیعی، ٣/٢٢٥.

ويتبَعُ من هذا التعريف أن الموقوف يخرج عن ملك الواقف إلى الجهة المنتفعه؛ سواء اعتبرناه عقد تبرع أم إسقاط، وكذلك قولهم: «على من أحب»؛ يُشعر بعدم اشتراط القربى في الوقف.

ثانيًا: تعريف «المالكية»:

عرَّف «ابن عرفة»^(١) الوقف بأنه: «إعطاء منفعة شيء مدة وجوده، لازمًا بقاوئه في ملك معطيه، ولو تقديرًا»^(٢).

قوله: (مدة وجوده)؛ تقييد تأييد الوقف، وهذا مخالف لمذهب «المالكية»، فهم يرون صحة الوقف المؤقت، كما نصَّ على ذلك فقهاؤهم^(٣).

ثالثًا: تعريف «الشافعية»:

عرَّف «الشافعية» الوقف بتعاريف عديدة متقاربة، نختار منها هذا التعريف الذي استقرَّ عليه جمهور فقهاء المذهب، وهو: «حبس مال يمكن الانتفاع به معبقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود»^(٤).

(١) هو محمد بن محمد بن عرفة التونسي، عالم من علماء المسلمين، وفقير مالكي مشهور، توفي سنة ٨٠٣هـ، انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة، ١١ / ٢٣٣، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن فردون المالكي (ت: ٧٩٩هـ)، دار التراث، القاهرة، ٢ / ٢٢١.

(٢) التاج والإكليل لختصر خليل: محمد بن يوسف المواق (ت: ٨٩٧هـ)؛ ط١، دار الكتب العلمية، ٦٢٦، والفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غانم التغراوى المالكى (ت: ١١٢٦هـ)، دار التراث، القاهرة، ٢ / ١٦١.

(٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: محمد بن محمد الحطاب الطرابلسي (ت: ٩٥٤هـ)، ط٢، دار الفكر، ٦ / ١٨.

(٤) أنسى المطالب في شرح روض الطالب: زكريا بن محمد الانصاري (ت: ٩٢٦)، دار الكتاب الإسلامي، ٢ / ٤٥٧، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت: ٩٧٧هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، ٣ / ٥٢٢.

وهذا التعريف فيه تكرار، فالمراد بالحبس هو قطع التصرف في العين؛ ولذلك لا داعي لقولهم (قطع التصرف)؛ فهي بيان لمعنى الحبس، وليس قيداً في التعريف^(١).

رابعاً: تعريف الحنابلة:

عرفه «ابن قدامة المقدسي» بأنه: «تحبیس الأصل، وتسبیل الشمرة»^(٢).

وهذا التعريف اشتمل على معنى الوقف دون الخوض في أي تفاصيل تتعلق بمسائله، وهو مأخوذ من قوله ﷺ: «احبس أصلها، وسبّل ثمرتها»^(٣).

خامساً: التعريف المختار:

وبعد التأمل في هذه التعريفات المذكورة؛ يرى الباحث اختيار تعريف «ابن قدامة»، وهو قوله: «تحبیس الأصل، وتسبیل الشمرة».

ويرجع سبب اختيار هذا التعريف للنقاط الآتية:

- كونه مقتبساً من كلام النبي ﷺ الذي أوتي جوامع الكلم.
- لم يتطرق لأي تفريعات أو تفاصيل أو شروط أو أركان أو أحكام.
- اقتصر على بيان معنى الوقف بأقصر عبارة.
- أنه تعريفٌ جامعٌ مانعٌ، سلم من الاعتراضات التي ذُكرت في التعريف الأخرى.

(١) أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية: محمد عبيد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٧م، ٦٣ / ١.

(٢) الكافي في فقه الإمام أحمد: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م، ٢٥٠ / ٢، والمغني: ابن قدامة، مكتبة القاهرة، ٦ / ٢، وعمدة الفقه: ابن قدامة، المكتبة العصرية، ص٦٩.

(٣) سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت: ٢٧٣)، كتاب الصدقات، باب من وقف، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ٨٠١ / ٢، وسنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٢٣هـ)، كتاب الأحسان، باب حبس المشاع، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٨٦م، ٢٢٢ / ٦، وصححه الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥م، ٦ / ٣١، ح ١٥٨٣.

شرح التعريف المختار:

قوله: «تحبس الأصل»؛ أي: منع التصرف في العين الموقوفة، وهنا يدخل كل حبسٍ؛ كالحجر، والرهن، والوقف.

و«تسبييل الثمرة»؛ أي: إطلاق فوائد الأصل، وإتاحة الانتفاع بعائدها، وعبارة (تسبييل) تشير إلى معنى البر والإحسان، وهذا يتضمن إخراج الأحباس الأخرى غير الوقف؛ كالرهن، والحجر؛ لأنها غير مسبلة^(١).

المطلب الثالث: خصائص الوقف

يتميز الوقف بخصائص عديدة وسمات بارزة، تجعله متفردًا عن باقي الصدقات والهبات، ومن أبرز هذه الخصائص:

١. الوقف معقول المعنى والمصلحة، والغاية منه بذل المعروف والإحسان إلى الخلق، ولماً كان كذلك؛ كان الحرص على إتمام هذه الغاية وتحقيق المقصود هو أول دعوة للتجديد في وسائل تميته وتطويره والدعوة إليه.

٢. مشروعية الوقف ثابتة في الكتاب والسنة، لكن السمة الغالبة على أحکامه أنها اجتهادية؛ وذلك لقلة النصوص الواردة في باب الوقف؛ مما جعل أهل العلم يبذلون الوسع والجهد في بيان أحكام الوقف ومسائله المتعددة^(٢).

٣. يعدُّ الوقف أهم مصدر ممول للعمل الخيري، فهو في تمويل العمل الخيري وتميته أشمل من الزكاة والصدقات؛ ويرجع ذلك لسبعين: الأول: أن الزكاة والصدقات مصارفهما محددة ومسماة من قبل الشارع؛ فصدقه التطوع هي في الأصل للفقراء والمحاجين، والزكاة مصارفها الأصناف الثمانية المذكورة في القرآن، أما الوقف فإن مصارفه غير محددة ولا مسماة؛ لأنها مرتبطة

(١) انظر: أهمية الوقف وأهدافه، عبد الله بن أحمد الزيد، دار طيبة، الرياض، ١٩٩٣م، ص ١٥.

(٢) سيأتي هذا في مشروعية تعاوض الأوقاف.

بشرط الواقع^(١): مما يجعله مصدراً وحيداً لكثير من المشاريع الخيرية الحيوية. والثاني: أن حقيقة الوقف هي (تحبيس الأصل، وتبسيط الثمرة)، وعليه فإن الصدقة لا تسمى وقفاً حتى يُحبس أصلها وتُبسَّط منفعتها، وهذه الميزة الخاصة بالوقف -أعني كونه يختص بالمنفعة دون الأصل- تجعل منه خيراً ناطقاً، ومنفعة مستمرة، ومعيناً جارياً^(٢).

٤. الوقف غير قابل للاسترجاع عند جمهور الفقهاء، فلا يمكن للواقف أو ورثته الرجوع فيه، وهو ما يضمن استمرار المشاريع الخيرية التي يُنفق عليها الوقف.

٥. عدم قابليته للتصرف دون مصلحة؛ فلا يجوز توريثه أو هبه مطلقاً، ولا يجوز بيعه أو استبداله إلا لمصلحة تعود إليه، كما سيأتي معنا.

٦. الوقف عقد ناجز في الحال، فهو مختلف عن الوصية التي تكون مضافة إلى ما بعد الموت^(٣).

٧. الوقف ينفذ من جميع المال، فلو وقف جميع ماله نفذ، إلا أن يكون في مرض موته المخوف^(٤).

٨. الوقف صدقة جارية لصاحبها في حياته وبعد مماته، قال عَلِيٌّ: «إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعوه»^(٥)، قال «النووي»: «إن عمل الميت ينقطع بموته،

(١) انظر: الوقف وخطورة اندثاره على العمل الخيري، الناجي لمين، دار الكلمة، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٣٦، ٣٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٥، ٣٦.

(٣) الشرح الممتع على زاد المستقنع: محمد بن صالح بن عثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٢٦هـ، ١١/٢٥.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ المشهور بـ«صحيح مسلم»: مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من التواب بعد وفاته، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢/١٢٥٥.

وينقطع تجدد الثواب له، إلا في هذه الأشياء الثلاثة؛ لكونه كان سببها، وكذلك الصدقة الجارية؛ وهي الوقف^(١).

٩. المال الموقوف يجب أن يكون مما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه؛ لأن حقيقة الوقف تقوم على تحبيس الأصل وتبديل الشمرة، وقد اختلف الفقهاء حول مفهوم البقاء؛ فبعضهم يرى بقاء العين بذاتها، وبعضهم يرى بقاء العين من حيث قدرتها الإنتاجية، وبناء على ذلك اختلفوا في جواز وقف النقود^(٢).

١٠. الوقف من التصرفات التطوعية النابعة من صدق عقيدة المسلم، التي تتسم بشمولها لكل ما يعود بالخير على الواقف نفسه، وعلى أفراد مجتمعه، تحقيقاً لمبدأ الاستخلاف وإعمار الأرض وفق الشريعة^(٣).

١١. تتُّوَعَّدُهُ ومواكِبته للعصر، وتلبِّيه لحاجات الأمة؛ سواء كانت مادية؛ كالمأكل والمشرب والمسكن، أم معنوية؛ كالتعليم والتشكيف والتطوير، أم نفسية؛ كإدخال السرور ومسح الدمعة ومعالجة هم وقلق^(٤).

(١) شرح صحيح مسلم لل النووي: يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ، ٨٥ / ١١.

(٢) ضوابط استثمار الوقف في الفقه الإسلامي: حسن السيد خطاب، من أبحاث المؤتمر الدولي الرابع للأوقاف، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٤٩٢ / ١.

(٣) آليات الحماية القانونية لنظام الوقف بالمغرب وتحقيقها لمقاصد الشريعة: عبدالكريم بناني، من أبحاث المؤتمر الدولي الرابع للأوقاف، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٠٣ / ٣.

(٤) انظر: الوقف الإسلامي فنون إدارته والدعوة إليه، عيسى صوفان القدومي، ط١، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠١٢م، ص٢٥.

المبحث الثاني

مفهوم تعاوض الأوقاف

المطلب الأول: تعريف التعاوض لغة

العين والضاد والدال أصل صحيح، يدل على عضو من الأعضاء، والعَضْدُ والعَضْدُ والعَضْدُ والعَضْدُ: من الإنسان وغيره: الساعد؛ وهو ما بين المرفق إلى الكتف، ويُستعار في موضع القوة والمُعین، وكل مُعین فهو عضد، وعاوضدني فلان على فلان؛ أي: عاونني^(١).

وعَضْدُ الرجل: أنصاره وأعوانه، والاعتضاد: التقوّي والاستعانة، والمعاوضة: المعاونة، واعتضاد به: استuan، ويُقال: عضدت فلاناً؛ أي: أعتنـه، وأعـضـادـ كلـ شيءـ: ما يُشـدـ حـوالـيهـ منـ الـبـنـاءـ وـغـيرـهـ^(٢).

وفي التزيل قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضْلِلِينَ عَضْدًا﴾^(٣); أي: أعواناً^(٤)، وقال تعالى لنبيه «موسى» ﴿قَالَ سَنَشِدُ عَضْدَكَ بِأَخِيكَ﴾^(٥); أي: سنقوي أمرك، ونعنيك، ونعزّ جانبك بأخيك، ويُقال في دعاء الخير: شدَ الله عضدك، وفي ضده، فـتـ الله في عضـدـكـ^(٦).

(١) تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الهرمي (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م، ١/٢٨٧، ومقاييس اللغة: ابن فارس، ٤/٣٤٨، ولسان العرب: ابن منظور، ٢/٢٩٢، والصحاح: الجوهري، ٢/٥٠٩.

(٢) تهذيب اللغة: الهرمي، ١/٢٨٧، ومختار الصحاح: الرازى، ص٢١، ولسان العرب: ابن منظور، ٣/٢٩٣.

(٣) سورة الكهف: آية ٥١.

(٤) جامع البيان: الطبرى، ١٨/٤٥، وتفسير ابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي محمد سلامة، ط٢، دار طيبة للنشر، ١٩٩٩م، ٥/١٦٩.

(٥) سورة القصص، آية ٣٥.

(٦) الكشاف عن حقائق غوامض التزيل: محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٢٨هـ)، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ٢/٤١٠، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٦/٢٣٦.

وجاء في «معجم اللغة العربية المعاصرة»^(١): تعاضدٌ يتعاضدُ، تعاضدًا، فهو متعاضد، وتعاضد الأصدقاء: تعاونوا وتتصاروا وساعد بعضهم بعضاً.

ويتبين مما تقدّم ذكره من معاني «التعاضد» اللغوية؛ أن التعاضد يأتي بمعنى: التعاون، والتقوّي، والاستعانة، والمناصرة، وهذه المعاني بمجموعها مراده ومقصوده في مفهوم البحث.

المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي لتعاضد الأوقاف

قد يظهر للقارئ الكريم أن مصطلح «تعاضد الأوقاف» هو مصطلح جديد لم يتطرق إليه الفقهاء من قبل، وهذا ما أؤكد عليه هنا؛ فمن خلال البحث والاطلاع لم أجده أحداً من الفقهاء المتقدمين أو المعاصرین من تحدّث عنه بهذا المصطلح، وإن كانت هناك بعض البحوث والرسائل العلمية قد تطرّقت لبعض صور التعاضد؛ كالاستبدال مثلاً، إلا أنه لم يُتطرق إليه كمفهوم واسع وشامل بهذا المصطلح.

وإذا أردنا أن نعرّف هذا المفهوم نجد أننا أمام مصطلح مركب من كلمتين، وقد تمَّ بيان معنى الوقف لغةً واصطلاحاً، وذكرنا تعريف التعاضد في اللغة، ونأتي الآن لذكر تعريفه بالمعنى الإضافي؛ فنقول:

«تعاضد الأوقاف» هو: «تعاون بين أموال الوقف، بما يحقق قوتها، ويعود عليها بالصلحة».

شرح التعريف:

- تعاون: فيه بيان لحقيقة التعاضد، فيخرج بذلك كلُّ تصرُّفٍ لا يحقِّق معنى التعاون والتضاد.

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عبد الحميد (ت: ١٤٢٤هـ)، ط١، دار عالم الكتاب، ٢٠٠٨م، ٢/٢.



- بين أموال الوقف: قَيْد يوضح حدود التعاوض، فهو بين أموال الوقف فقط، وما عدا ذلك يخرج عن هذا المفهوم.
- بما يحقق قوتها ويعود عليها بالصلحة: وهذا يوضح الغاية من تعاوض الأوقاف، وهو قَيْد أيضًا؛ فكل تصرف لا يؤدي إلى هذا المقصود لا يدخل في معنى تعاوض الأوقاف.



الفصل الأول

مشروعية تعاون الأوقاف ومسوغاته وضوابطه

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مشروعية تعاون الأوقاف.

المبحث الثاني: مسوغات تعاون الأوقاف.

المبحث الثالث: ضوابط تعاون الأوقاف.



المبحث الأول

مشروعية تعاوض الأوقاف

إذا نظرت إلى الأصل في مشروعية الوقف تجد أنه قد تحدث عن حكم شرعي عام دون التطرق للتفاصيل والجزئيات، وذلك ما رواه «البخاري» في صحيحه، من حديث «عبد الله بن عمر» رضي الله عنهما: أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخبير، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بـ«خبير» لم أصب مالاً قطُّ أنفسَ عندي منه، فما تأمر به؟ قال: «إن شئت حبسَ أصلها، وتصدقَ بها» قال: فتصدقَ بها «عمر»: أنه لا يُباع ولا يُوهب ولا يورث، وتصدقَ بها في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، لا جناح على من وللها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول^(١).

فمن خلال النظر إلى هذا الحديث الذي يعد العمدة والأصل في مشروعية الوقف؛ تجد أن الحكم الذي أرشد إليه هو: تحبيس الأصل دون أن يوهب أو يورث أو يباع، وتسوييل ثمرته في أوجه الخير المختلفة.

أما غير ذلك من الأحكام فهي من اجتهاد الفقهاء، وفي هذا يقول «مصطفى الزرقا»: «أما تفاصيل أحكام الوقف المقررة في الفقه فهي جمِيعاً اجتهادية قياسية، للرأي فيها مجال»^(٢)، وقال أيضاً: «وجميع تلك الأحكام الفقهية التفصيلية في الوقف منها ما أخذ من نصوص القرآن العامة التي تأمر بالإنفاق في سبيل الخير، وبصيانة الحقوق، وأداء الأمانات، ومنها ما استُتبط من نصوص السنة، ومنها - وهو الأغلب - أحكام بُنيت إما على القواعد الفقهية العامة، وإما على المصالح المرسلة»^(٣).

(١) الجامع المسند الصحيح المختصر: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت: ٢٥٦ هـ)، كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ، ١٩٨ / ٣.

(٢) أحكام الأوقاف: مصطفى بن أحمد الزرقا (ت: ١٩٩٩ م)، ط٢، دار عمار، عمان، ١٩٩٨ م، ص١٩.

(٣) المرجع نفسه، ص١٩.



فخلص من هذا إلى أن أحكام الوقف معظمها اجتهادية، يستبطها الفقهاء من النصوص، وتخرج على أصولهم وقواعدهم المعتمدة، وتراعى فيها المقاصد، وينظر فيها إلى المآلات، وتقدّر فيها المصالح والمفاسد، وهذا كله سيظهر جلياً للمتأمل في آرائهم المختلفة واجتهاداتهم المتباعدة، التي سنذكرها في هذا البحث.

المطلب الأول: مشروعية التعاوض بين الأوقاف الموجودة

اختلاف الفقهاء في مشروعية التعاوض بين الأوقاف الموجودة^(١) على قولين:

القول الأول: جواز استعانة الأوقاف بعضها ببعض، والتصرف فيها بما فيه مصلحة لها، وهذا قول بعض «الحنفية»^(٢) و«المالكية»^(٣) و«الحنابلة»^(٤)، وهو قول «الشوکانی»^(٥)، وعليه كثير من الفتاوى المعاصرة^(٦).

فقد سُئل القاضي «أبو يوسف» عن وقف له ريع ولكن يراد استبداله بأخر أكثر منه ريعاً؛ فأجاز ذلك للمصلحة^(٧).

(١) يقصد بها الأوقاف المنشأة سلفاً.

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن نجيم (ت: ٩٧٠ هـ)، ط٢، دار الكتاب الإسلامي، ٥ / ٢٤١، ورد المحatar: ابن عابدين، رد المحatar، ٤ / ٣٨٧.

(٣) النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات: محمد عبد الله القيروانى (ت: ٣٨٦ هـ)، تحقيق: د. أحمد الخطابي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٩م، ٩٠ / ١٢، والتابع والإكيليل: المواق، ٧ / ٦٤٧، وشرح مختصر خليل: محمد بن عبد الله الخريشى (ت: ١١٠١ هـ)، دار الفكر، بيروت، ٩٥ / ٧.

(٤) انظر: المغني، ابن قدامة، ٦ / ٢١، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علي بن سليمان المرداوى (ت: ٨٨٥ هـ)، ط٢، دار إحياء التراث العربي، ٧ / ١١٢، وكشاف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس البهوي (ت: ١٠٥١ هـ)، دار الكتب العلمية، ٤ / ٢٩٥.

(٥) السبيل الجرار المتذبذب على حدائق الأزهار: محمد بن علي بن محمد الشوکانی (ت: ١٢٥٠ هـ)، ط١، دار ابن حزم، ١ / ٦٥٠.

(٦) سيأتي لاحقاً.

(٧) العقود الدرية في تقييم الفتاوى الحامدية: محمد أمين بن عابدين (ت: ١٢٥٢ هـ)، دار المعرفة، ١ / ١١٥، والحاشية: ابن عابدين، ٤ / ٣٨٧.

وجاء في «الفتاوى الهندية» ما نصه: «يجوز صرف غلّة قنطرة^(١) استغنى عنها إلى قنطرة أخرى، وسئل «الحلواني»^(٢) عن مسجد أو حوض خرب لا يحتاج إليه لفرق الناس؛ هل للقاضي أن يصرف أوقافه إلى مسجد آخر أو حوض آخر؟ قال: نعم، ولو لم يتفرق الناس»^(٣).

ورُوي عن «ابن القاسم»^(٤) من «المالكية» أنه قال: «كل ما كان لله فلا بأس أن يُستعان ببعضه على بعض»^(٥).

ونقل صاحب «الشرح الكبير» عن الإمام «أحمد» أنه سُئل عن مسجد يُبني، فيبقى من خشبها أو قصبه أو شيء من نقضه؟ قال: «يعان به في مسجد آخر»^(٦).

وذهب «أبو العباس ابن تيمية» إلى القول بالجواز، وقرر ذلك في مواضع كثيرة؛ منها ما جاء في «مجموع الفتاوى» بقوله: «فزاد الوقف يُصرف فيصالح التي هي نظير مصالحة وما يشبهها؛ مثل صرفه في مساجد أخرى، وفي فقراء الجيران.. ونحو ذلك»^(٧)، وقال في «الفتاوى الكبرى»: «ويجوز تغيير شرط الواقف إلى ما هو

(١) القنطرة: جسر متقوس مبني فوق نهر أو نهري للعبور عليه. انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار، ٢ / ١٣٦٨.

(٢) هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر الحلواني البخاري، الملقب بـ«شمس الأئمة»: فقيه حنفي، كان إمام أهل الرأي في وقته بـ«بخاري»، ومن كتبه «المبسوط» في الفقه، و«النواذر» في الفروع، و«الفتاوى»، توفي سنة ٤٤٩ هـ، ودُفن في «بخاري». انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، محيي الدين الحنفي (ت: ٧٧٥)، مير محمد كتب خانة، كراتشي، ١ / ٢١٨، والأعلام: الزركلي، ٤ / ١٢.

(٣) الفتاوى الهندية: نظام الدين البلخي وأخرون، ط٢، دار الفكر، ١٢١٠، هـ / ٤٧٨.

(٤) هو عبد الرحمن بن القاسم العتيقي، صحب الإمام «مالك» عشرين سنة، وروى عنه وعن «الليث»، وهو راوي «المدونة»، وعنده أخذها «سحنون»، وقد سُئل «مالك» عنه فقال: «ابن القاسم» فقيه، روى عنه «أصبغ» و«سحنون» و«يعين بن يعيين الأندلسي»، توفي سنة ١٩١ هـ. انظر: الديجاج المذهب، ابن فردون، ١ / ٤٦٥، وشدرات الذهب، ابن العماد، ٢ / ٤٢٠.

(٥) التاج والإكليل: المواق، ٧ / ٦٤٧.

(٦) الشرح الكبير على متن المقنع: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ١٨٢ هـ)، دار الكتاب العربي، ٦ / ٢٤٤.

(٧) مجموع الفتاوى: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد القاسم، مجمع الملك فهد، ١٩٩٥م، ٣٢ / ١٨.

أصلح منه، وإن اختلف ذلك باختلاف الزمان، حتى لو وقف على الفقهاء والصوفية، واحتاج الناس إلى الجهاد؛ صُرف إلى الجند^(١).

واستدل أ أصحاب هذا القول بالآتي:

١. ما ثبت في السنة من حديث «ابن عباس» -رضي الله عنهما- قال: أراد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحج فقالت امرأة لزوجها: أحجني مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على جملك، فقال: ما عندي ما أحجك عليه، قالت: أحجني على جملك فلان، قال: ذاك حبيس في سبيل الله عز وجل، فأتى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: إن امرأتي تقرأ عليك السلام ورحمة الله، وإنها سألتني الحج معك، قالت: أحجني على جملك فلان؛ فقلت: ذاك حبيس في سبيل الله، فقال: أما إنك لو أحججتها عليه كان في سبيل الله^(٢).

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أجاز استبدال مصرف الوقف من كونه للجهاد والغزو، إلى الحج، وهذا أحد صور تعاوض الأوقاف، فالجمل كان موقوفاً على الجهاد، والمرأة أرادت الحج؛ فأجاز النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يستخدم الوقف في غير مصرفه الذي خُصص له لأجل الحاجة، واعتبر ذلك كله في سبيل الله.

٢. ما رواه «القاسم بن عبد الرحمن» قال: قدم «عبد الله بن مسعود» وقد بنى «سعد بن أبي وقاص» القصر، واتخذ مسجداً في أصحاب التمر، فكان يخرج إليه في الصلوات، فلما ولـي «عبد الله» بيت المال نقب بيت المال^(٣); فأخذ الرجل، فكتب «عبد الله» إلى «عمر»، فكتب «عمر»: «أن لا تقطعه، وانقل المسجد، واجعل بيت المال مما يلي القبلة، فإنه لا يزال في المسجد من يصلـي»^(٤)، قال «ابن قدامة»: وكان هذا بشهد من الصحابة، ولم يظهر خلافه، فكان إجماعاً^(٥).

(١) الفتاوى الكبرى: أحمد بن عبد الحليم بن قميـة، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م، ٥ / ٤٢٩.

(٢) سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، كتاب المناسب، باب العمرة، تحقيق: محمد محـي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيـرـوت، ٢٠٥ / ٢، وصـحـحـهـ الأـلبـانـيـ، إـرـوـاءـ الغـلـيلـ، ٦ / ٣٢.

(٣) أي: فتح فيه نقب في جهة المسجد لسرقةـهـ.

(٤) المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) تحقيق: حمـيـ السـلـفـيـ، ط٢، مكتبة ابن قميـةـ، القاهرةـ، ١٩٢ / ٩، ٨٩٤٩ـحـ.

(٥) المغنيـ: ابن قدـامـةـ، ٦ / ٢٩ـ.

وجه الدلالة: أن «عمر» رضي الله عنه أمر بنقل مسجد الكوفة وحوّله مكان آخر، وفي هذا دلالة على جواز التصرف بالوقف وتغييره واستبداله لأجل المصلحة، قال «ابن تيمية»: «ومثل المسجد إذا بدل مسجد آخر أصلح لأهل البلد منه، وبيع الأول؛ فهذا ونحوه جائز عند أحمد وغيره من العلماء»^(١)، ونُوّقش: بأن هذا الأثر - وإن كان رجال الصحيح - فيه انقطاع، فـ«القاسم بن عبد الرحمن» لم يسمع من جده: «عبد الله بن مسعود»^(٢).

٣. ما رُوي عن «عمر» رضي الله عنه أنه كان ينزع كسوة الكعبة كل سنة، فيقسمها على الحاج^(٣)، ورُوي عن «عائشة» رضي الله عنها - أنها قيل لها: يا أم المؤمنين إن ثياب الكعبة تجتمع علينا فتكثر، فنعمد إلى آبار فتحفرها فنعممّها، ثم ندفن ثياب الكعبة فيها؛ كي لا يلبسها الجنب والحاشر؛ فقالت له عائشة رضي الله عنها: ما أحسنت! ولبس ما صنعت! إن ثياب الكعبة إذا نزعتم منها لم يضرها أن يلبسها الجنب والحاشر، ولكن بعها واجعل ثمنها في المساكين وفي سبيل الله، قالت: فكان «شيبة»^(٤) بعد ذلك يُرسل بها إلى «اليمن» فتباع هناك، ثم يجعل ثمنها في المساكين وفي سبيل الله وابن السبيل^(٥).

وجه الدلالة: من فعل «عمر» رضي الله عنه: أنه كان يقسم كسوة الكعبة على الحاج، والكسوة موقوفة على الكعبة، و«عمر» رضي الله عنه قد جعل نفعها إلى جهات أخرى؛ **وهم الحجاج**، وبذلك أمرت «عائشة» رضي الله عنها - كما في الأثر الثاني،

(١) الفتاوى الكبرى: ابن تيمية، ٤ / ٣٥٩.

(٢) انظر: مجمع الزوائد، الهيثمي، ٦ / ٢٧٥.

(٣) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه: محمد بن إسحاق الفاكهي (ت: ٢٧٢ھ)، تحقيق: عبد الملك دهيش، ط٢، دار خضر، بيروت، ٥ / ٢٢٢.

(٤) هو شيبة بن عثمان بن أبي طلحة الحجبي القرشي رضي الله عنه، دفع النبي ﷺ إليه مفتاح الكعبة هو وابن عمّه عثمان بن أبي طلحة رضي الله عنه، وكانت لهما سدانة الكعبة ولذرّيتهما من بعد ذلك، توفي سنة (٥٩ھ)، انظر: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذبيحي (ت: ٧٤٨ھ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وأخرين، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥، ٣ / ١٢.

(٥) السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البهقي (ت: ٤٥٨ھ)، باب ما جاء في مال الكعبة وكسوتها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت / ٥، ٢٦٠، ورواوه الفاكهي، أخبار مكة، ٥ / ٢٢١.

قال «ابن تيمية»: «فأمرت عائشة ببيع كسوة الكعبة -مع أنها وقف- وصرف ثمنها في سبيل الخير؛ لأن ذلك أصلح للمسلمين»^(١).

٤. رُوي عن علي رضي الله عنه أنه حثَّ الناس أن يجمعوا مالاً لِمَكَاتِبٍ؛ فجمعوا له أكثر من مكاتبته، ففضلت فضلة، فجعلوها على رضي الله عنه في المكاتبين^(٢).

وجه الدلالة: أن علياً رضي الله عنه أنفق ما فضل من مال المكاتب على مكاتب آخرين، فإن المعطين أعطوا المال للكتابة، فلما استغنى المعين صرفاها في النظير^(٣)، وكذلك في تعاوض الأوقاف؛ فإنه يُصرف ما فضل من غلة الأوقاف القوية إلى الأوقاف المحتاجة.

٥. الإجماع على جواز بيع الفرس الحبيس -يعني الموقوفة على الغزو- إذا كبرت فلم تصلح للغزو، وأمكن الانتفاع بها في شيء آخر؛ مثل أن تدور في الرحب، أو يُحمل عليها تراب، أو تكون الرغبة في نتاجها، أو حصاناً يُتخذ للطراق؛ فإنه يجوز بيعها، ويُشتري بثمنها ما يصلح للغزو^(٤).

وهذا الإجماع الذي نقله «ابن قدامة» يقوى القول بجواز تحويل مصرف الوقف إذا ضعف لمصلحة، بدمجه بأخر، أو استبداله؛ بما يحافظ على استمرار مقاصد الوقف.

٦. القياس؛ من عدَّة وجوه:

الأول: القياس على النذر؛ في جواز أدائه بما هو أفضل منه، فقد ثبت في السنة من حديث «جابر» رضي الله عنه: أن رجلاً قام يوم الفتح فقال: يا رسول الله، إني نذرت لله

(١) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٢١/٢٢٣.

(٢) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: عبد الله بن محمد العبسي المعروف بابن أبي شيبة (ت: ٢٢٥هـ)، باب في المكاتب يسأل فيعطي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ، ٤/٤٠٥.

(٣) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٢١/٢١٣.

(٤) المغني: ابن قدامة، ٦/٢٨.

إن فتح الله عليك «مكة»؛ أن أصلي في بيت المقدس ركعين، قال: «صلّ هاهنا»، ثم أعاد عليه؛ فقال: «صلّ هاهنا»، ثم أعاد عليه؛ فقال: «شأنك إذن»^(١).

فهنا قد أباح النبي ﷺ للرجل أن يتحول عن النذر من المفضول إلى الأفضل، ومعلوم أن نذر الطاعة واجب، فيجوز أن يُقل الوقف أو يُباع إلى ما هو أَنْفَع^(٢)، ونذر الطاعة عبادة محضة، ومع هذا جاز فيها التحول للأصلح والأفضل، فكيف بالوقف الذي ليس بتبعُّد محض؟ وإنما هو معلوم المعنى ومعقول المصلحة.

الثاني: القياس على جواز المضاربة في مال اليتيم، بل هو أولى من تركه تأكله الصدقة؛ قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَمَّى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ﴾^(٣)، وقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «اتَّجروا في أموال اليتامى، لا تأكلها الزكاة»^(٤)، وفي تعاوض الأوقاف تصرُّف بالوقف بما هو أصلح للواقف وأعظم أجرًا.

الثالث: القياس على جواز التصرف في مال الغير بالمصلحة الراجحة الذي قد يُثاب عليه فاعله؛ ففي الحديث الصحيح؛ حديث ثلاثة الغار، ومنهم الرجل الذي كان مستأجراً أجيراً بفرق من أرز، فلما قضى عمله، قال: أعطني حقي، فعرضت عليه؛ فرُغب عنه! فلم أزل أزرעה حتى جمعت منه بقرًا بُرعاها، فجاءني فقال: اتق الله وأعطني حقي! فقلت: اذهب إلى ذلك البقر ورُعاها فخذ... إلى آخر الحديث، ونعلم أن الله فرج عنه بفضل هذا العمل، وقد

(١) سنن أبي داود: أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، باب من نذر أن يصلّي في بيت المقدس، ٣ / ٢٣٦، ٢٣٠٥، وصحّحه الألباني في إرواء الغليل، ٤ / ١٤٧.

(٢) الشرح الممتع: ابن عثيمين، ١١ / ٦٠.

(٣) أثر المصلحة في الوقف: عبد الله بن محفوظ بن بيه، منشورات مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد ٤٧، ٤٢١هـ، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد ١٢، ص ١٥١.

(٤) سورة البقرة: آية ٢٢٠.

(٥) المجم الأوسيط: سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، دار الحرمين، القاهرة، ٤ / ٢٦٤، ح ٤١٥٢، وقال «الهيثمي»: إسناده صحيح، انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، ٦٢ / ٣.

ترجم «البخاري» لهذا الحديث بقوله^(١): «باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم وكان في ذلك صلاح لهم»^(٢)، وكذلك الحال في تعاوض الأوقاف؛ فإنه -ولا ريب- يفتح أبواباً من الأجر للواقفين، فكلما كان نفع الوقف أعظم؛ كان أجره أكبر وأوفر.

٧. التعليل بالصلحة: لأن تعاوض الأوقاف وُجد لأجل مصلحتها، فهو أحد أسباب قوتها واستمرارها وعلاج مشكلاتها، والشريعة جاءت بجلب المصالح وتمكينها، ودرء المفاسد وتقليلها، وحبس أموال الأوقاف عن تتميمه بعضها البعض، وتعطيل التصرف فيها بما هو مصلحة؛ إضعاف لها، وتضييع لمقاصدها.

وفي هذا يقول «ابن تيمية»: «وأما ما فضل من الريع عن المصارف المشروطة ومصارف المساجد؛ فيُصرف في جنس ذلك؛ مثل عمارة مسجد آخر ومصالحها، وإلى جنس المصالح، ولا يُحبس المال أبداً لغير علة محدودة؛ لا سيّما في مساجد قد عُلم أن ريعها يفضل عن كفايتها دائمًا، فإن حبس مثل هذا المال من الفساد ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾^(٣).

ويقول «الشوكاني» في كلام نفيس له وهو ينصر القول بجواز التصرف بالوقف واستبداله للصلحة: «قد تقرّر أن الوقف ملك لله، محبس للانتفاع به، وما كان هكذا فلا يُنظر فيه إلى جانب الواقف إلا من جهة العناية بمصير ثواب وقفه إليه على أكمل الوجوه وأتمّها، مهما كان ذلك ممكناً، ومعلوم أن الاستبدال بالشيء إلى ما هو أصلح منه؛ باعتبار الغرض المقصود من الوقف والفائدة المطلوبة من شرعيته.. حسن سائغ؛ شرعاً وعقلاً؛ لأنه جلب مصلحة خالصة عن المعارض،

(١) الجامع الصحيح: البخاري، كتاب المزارعة، باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم وكان في ذلك صلاح لهم، ٣/١٠٥.

(٢) انظر: أثر المصلحة في الوقف، ابن بيه، ص ١٥١.

(٣) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٢١/٢١٠.

(٤) سورة البقرة، آية ٢٠٥.

وقد عرَّفناك غير مرة أن من عُرف هذه الشريعة كما ينبغي وجدها مبنية على جلب المصالح ودفع المفاسد،وها هنا قد وُجد المقتضى؛ وهو جلب المصلحة، بظهور الأرجحية، وانتفاء المانع؛ وهو وجود المفسدة؛ فلم يبق شك ولا ريب في حسن الاستبدال^(١).

ويمكن أن يُقال أيضًا: إن تعاوض الأوقاف أنسٌ للواقف والوقف والموقوف عليه؛ فالواقف يعظم أجره وثوابه بقدر ما ينتفع الناس من وقفه، والوقف مبدؤه ومنتهاه وغايته التقرُّب إلى الله، وإرادة الأجر والثواب؛ فبذلك يكون تعاوض الأوقاف راعيًّا لهذا المقصود، ومنميًّا لمصلحة الواقف والوقف والموقوف عليه.

وإلى هذا القول جنحت «هيئة الفتوى» بـ«وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية»؛ فقد جاء في مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عنها: «يجوز ضمُّ بيت الوقف إلى المسجد لتوسيعته، ويُصبح جزءًا منه؛ لأن المسجد لله تعالى، والوقف كذلك»^(٢)، وورد في فتوى أخرى للهيئة ذاتها ما نصُّه: «يجوز الأخذ مما يفضل من ريع أوقاف المساجد لصالح مسجد تحتاج لقلة ريعه، أو لكثرة تكاليف صيانته، أو لتجديد بنائه»^(٣).

وجاء في قرار «مجمع الفقه الإسلامي» بـ«الهند»، في ندوته العاشرة حول «المساجد والأوقاف»^(٤): «إن المساجد التي مواردتها أكثر بكثير من نفقاتها، وهي لا تزال تتضخم في رأس المال كبير، ولا يُرجى احتياج المساجد إلى هذه الموارد الزائدة في المستقبل القريب؛ فينبغي صرف هذه الموارد الزائدة في بناء المساجد، أو إعانته المساجد المحتاجة».

(١) السيل الجرار: الشوكاني، ٦٥٠ / ١.

(٢) مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية، ط٢٠٠٧، ١٢٧ / ٥.

(٣) مجموعة الفتاوى الشرعية: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية، ط٢٠١١، ٤٣٢ / ١.

(٤) قضايا الأوقاف: مجمع الفقه الإسلامي بالهند، قرار رقم: ٤١ (١٠ / ١)، البند (١١)، الموقع الإلكتروني <http://ifa-india.org>.

ومن أفتى بجواز عديد من صور تعاوض الأوقاف من المعاصرين: محمد أبو زهرة^(١)، ومفتی عام المملكة العربية السعودية السابق: «عبد العزيز بن باز»^(٢).

القول الثاني: عدم جواز تعاوض الأوقاف، ومنع التصرف بالوقف، ولو كان ذلك لأجل مصلحة راجحة، وإليه ذهب بعض «الحنفية»^(٣) و«المالكية»^(٤)، وهو مذهب «الشافعية»^(٥) و«الظاهيرية»^(٦)، واحتاره بعض «الحنابلة»^(٧).

وأكثر من منع ذلك «الشافعية»^(٨)، فقالوا بعدم مشروعية التصرف في الوقف حتى ولو خرب وتهدم، جاء في «منهج الطالبين»: «ولو انهدم مسجد، وتعدّرت إعادةه؛ لم يُبْعِدْ بحال»^(٩)، وقالوا في العين الموقوفة إذا تعطلت منافعها، ولم يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها؛ فإنها تستهلك^(١٠)، ولا يتم التصرف بها أو عضدها مع وقف آخر،

(١) انظر: محاضرات في الوقف، محمد أحمد أبو زهرة (ت: ١٩٤٧م)، طبعة أحمد مخيمرة، ص ١٩٦.

(٢) انظر: مجموع فتاوى العلامة بن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت: ١٤٢٠هـ)، طبعة الشوير، ٢٠ / ١٢ - ١٥.

(٣) البحر الرائق: ابن نجمي، ٥ / ٢٢٣، وحاشية ابن عابدين: ابن عابدين، ٤ / ٣٨٨.

(٤) المدونة: مالك بن أنس الأصبهني (ت: ١٧٩هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م، ٤ / ٤١٨. والتاج والإكليل: المواق، ٦٦٢، والمعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب: أحمد بن يحيى الونشريسي (ت: ٩١٤هـ)، تحقيق: محمد حجي، وزارة الأوقاف في المملكة المغربية، الرباط، ١٩٨١م، ٧ / ٤٦٥.

(٥) منهاج الطالبين وعمدة المفتين: يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عوض قاسم، ط١، دار الفكر / ١٧٠، ومغني المحتاج: الشريبي، ٣ / ٥٥١، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: محمد بن أحمد الرملي (ت: ١٠٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م، ٥ / ٣٩٤.

(٦) المحلى بالأثار: علي بن أحمد بن حزم (ت: ٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ٨ / ١٦٦.

(٧) المبدع في شرح المقنع: إبراهيم بن محمد بن مفلح (ت: ٨٨٤هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٧م، ٥ / ١٨٥. والإخلاص: المرداوي، ٧ / ١٠٣.

(٨) إلا أنهم استثنوا من ذلك صورة الاستدامة بين الأوقاف، فذهب كثير منهم إلى جوازها إذا كانت بإذن القاضي، كما سيأتي معنا في الفصل الثاني.

(٩) منهاج الطالبين: النووي، ١ / ١٧٠.

(١٠) أجاز بعض «الشافعية» بيع الوقف واستبداله في صور ضيقة؛ لأن تكون نخلة جفت، أو بهيمة زمنت، أو جذع تكسر، فقالوا بالجواز في هذه الحال. انظر: مغني المحتاج، الشريبي، ٣ / ٥٥٠.

فقد جاء في كتاب «نهاية المحتاج»: «فلو لم يكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها بإحرار ونحوه؛ صارت ملكاً للموقوف عليه، لكنها لا تُباع ولا تُوهب، بل يُنتفع بعينها؛ كأنَّ الولد ولحم الأضحية»^(١)، وعللوا ذلك: بأن صفة الوقف تمنع التصرف في العين الموقوفة، كما سيأتي.

ومنع «محمد بن الحسن» ومن وافقه من «الحنفية» من التصرف في الوقف بالاستبدال، حتى لو شرط الواقف ذلك؛ فأجازوا الوقف ومنعوا الشرط^(٢)، وقد ذكر ذلك «السرخسي» في «المبسوط»؛ فقال: «إذا شرط في الوقف أن يستبدل به أرضًا أخرى إذا شاء ذلك؛ فهو جائز عند «أبي يوسف»، وعند «محمد»، وهو قول أهل «البصرة» رحمة الله؛ الوقف جائز والشرط باطل؛ لأن هذا الشرط لا يؤثِّر في المنع من زواله، والوقف يتم بذلك، ولا ينعدم به معنى التأييد في أصل الوقف، فيتم الوقف بشروطه، ويبقى الاستبدال شرطًا فاسدًا، فيكون باطلًا في نفسه؛ كالمسجد إذا شرط الاستبدال به، أو شرط أن يصل إلى فيه قوم دون قوم، فالشرط باطل، واتخاذ المسجد صحيح، وهذا مثله»^(٣).

ونقل صاحب «التاج والإكليل» عن «ابن عرفة» المالكي: «يُمنع بيع ما خرب من ربع الحبس مطلقاً»^(٤).

ويتبين مما تقدَّم ذكره من أقوال الفقهاء المنع من التصرف في الوقف بالاستبدال والتعاونة وغير ذلك، حتى ولو تلف، وعند «محمد بن الحسن»: لو شرط ذلك الواقف: بطل الشرط، وصح الوقف.

(١) نهاية المحتاج: الرملي، ٥ / ٣٩٤.

(٢) انظر: فتح القيدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: ١٨٦١هـ)، دار الفكر، ٦ / ٢٢٧.

(٣) المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٣م، ١٢ / ٤١، ٤٢.

(٤) التاج والإكليل: المواق، ٧ / ٦٦٢.

واستدل أصحاب هذا الرأي بالآتي:

١. ما ثبت في السنة من حديث «عمر» رضي الله عنه: لَمَّا وقف أرض «خيبر» قال الراوي: «فتصدق بها عمر، أنه لا يُباع ولا يُوهب ولا يُورث، وتصدق بها في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله وابن السبيل...»^(١).

وجه الدلالة: أن النبي عليه صلوات الله وجل جلاله إلى عدم بيع الوقف؛ فأصبحت صفة الوقف تمنع التصرف فيه بالبيع والاستبدال.. ونحو ذلك.

ويُحاج على هذا الاستدلال: بأن النهي عن بيع الوقف الوارد في الحديث مشابه للنهي عن هبته وتوريثه، كما هو واضح من نص الحديث، ومرد هذا المنع هو: رجوع الوقف إلى الملك العادي، واعتباره ملكا خاصًا؛ بإخراجه عن صورته الوقفية، أما البيع الذي يقصد من ورائه استبقاء هذه الصورة وتجددها؛ فهو مطلوب، مراعاة لمقاصد الشريعة من وراء تشريع الوقف، واستمرار نمائه في الدنيا وثوابه في الآخرة^(٢).

٢. استدلوا بما تعارف عليه الفقهاء من أن «شرط الواقف كنص الشارع»، وقد رُوي عن «القاسم بن محمد»^(٣) قوله: «ما أدركت الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا»^(٤)، وقالوا: إن الواقف لم يبذل ماله إلا وفق شروط معينة؛ فيلزم اتباع شرطه، ولا تجوز مخالفته.

(١) سبق تخرجه.

(٢) انظر: أثر الوقف في المجتمع الأردني المعاصر، محمد علي محمد العمري، رسالة دكتوراه، إشراف: سالم بوبحي، غير منشورة، جامعة الزيتونة، تونس، ٢٠٠٦م، ص ٩٢.

(٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، نشأ في حجر عمته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فاكتثر من الرواية عنها، وكان أفقه أهل زمانه، توفي سنة ١١٢هـ، وقيل: ١٠٧هـ. انظر: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ١ / ٥٩، وشذرات الذهب، ابن العماد، ٢ / ٤٤.

(٤) الأم: محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠م، ٤ / ٦٦، والبيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليق لمسائل المستخرجة: محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: ٥٢٠هـ)، تحقيق: محمد حجي وأخرون، ط٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م، ١٢ / ٢٠٧.

٣. وقد عدَ «ابن حجر الهيثمي»^(١) مخالفة شرط الواقف من الكبائر، ذكر ذلك في كتابه «الزواجر»؛ فقال: «الكبيرة الثالثة والثلاثون بعد المائتين: (مخالفة شرط الواقف)، وذكرى لهذا من الكبائر ظاهر، وإن لم يصرّحوا به؛ لأن مخالفته يتربّط عليها أكل أموال الناس بالباطل، وهو كبيرة»^(٢)، فالتصرُّف في الوقف بما يُخرجه عن شرط الواقف ممنوع.

ويُحِبَّ على قولهم بما يأتي:

أولاً: لا يسلم أن كلَّ ما شرطه الواقف يجب العمل به، بل يجب أن يكون الشرط صحيحاً موافقاً للشرع، فقد صحَّ عنه عليه السلام أنه قال: «كُلُّ شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط»^(٣).

قال «ابن القِيَم» في ردِّه على من شدَّد في هذه العبارة: «وأمّا ما قد لهج به بعضهم من قوله: (شروط الواقف كنصوص الشارع)؛ فهذا يُراد به معنى صحيح ومعنى باطل؛ فإن أُريد أنها كنصوص الشارع في الفهم والدلالة، وتقييد مطلقها بمقيدها، وتقديم خاصّتها على عامّها، والأخذ فيها بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ فهذا حقٌّ من حيث الجملة، وإن أُريد أنها كنصوص الشارع في وجوب مراعاتها والتزامها وتنفيذها؛ فهذا من أبطل الباطل، بل يبطل منها ما لم يكن طاعة لله ورسوله، وما غيره أحُبُّ إلى الله وأرضى له ولرسوله منه، وينفذ منها ما كان قربة وطاعة كما تقدَّم»^(٤).

(١) أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي، من «الهياتم»؛ قرية بـ«مصر»، فقيه شافعي معروف، صنَّف كثيراً من المصنفات في شتَّى الفنون، توفي سنة: ٩٧٤هـ، انظر: شذرات الذهب، ابن العماد، ١٠/٥٤٢، والأعلام، الزركلي، ١/٢٢٤.

(٢) الزواجر عن اقتراف الكبائر: ابن حجر الهيثمي، ط١، دار الفكر، ١٩٨٧م، ٤٣٩ / ١.

(٣) الجامع الصحيح: البخاري، باب اذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل، ٢١٦٨، ح٣ / ٢، ٧٢، ح٤ / ٣، والمسند الصحيح: مسلم، باب إنما الولاء من أعتق، ١١٤٢ / ٢، ١٥٠٤، ح٤ / ٢.

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م، ٤ / ١٤٣.



ثانيًا: أن التصرف بالوقف في تعاوض الأوقاف إنما هو منوط بالمصلحة، وتقدر فيه مصلحة الواقف والوقف قبل كل شيء، فإذا وجدت مصلحة أكبر للوقف والموقوف عليهم؛ جاز ذلك وفق ضوابط محددة، أما إذا كان فيه إضرار بالوقف، أو إضعاف لوقف قائم؛ فإنه يبقى على الأصل؛ وهو منع التصرف بشرط الواقف.

ثالثًا: قد ثبت أن النبي ﷺ أجاز تحويل مصرف الوقف من كونه للجهاد إلى الحجّ، كما في قصة المرأة التي أرادت الحج على جمل زوجها الموقوف، وروي عن بعض الصحابة أنهم نقلوا بعض الأوقاف واستبدلوا بعض مصارفها، كما تقدم، ولم يكن تصرفهم إلا مراعاة للمصالح في الوقف، ولم يثبت وجود نكير عليهم^(١).

رابعًا: أن التشدد في التمسك بهذه العبارة قد يُعيق دور الأوقاف خاوية خربة؛ بحجة عدم جواز التصرف فيها، وفي ذلك ما فيه من الإضرار بالوقف والموقوف عليهم، وتعطيل كثير من مشاريع البر والإحسان.

٤. استدل بعض «المالكية» بعمل أهل «المدينة» في عدم التصرف بالوقف؛ لذلك جاء عن بعض شيوخهم: «وبقاء أحباس السلف داثرة دليل على منع ذلك»^(٢)، قال «سحنون» في «المدونة»: «وهذه جل الأحباس قد خربت؛ فلا شيء أدل على سُنَّتها منها، ألا ترى أنه لو كان البيع يجوز فيها ما أغفله من مضى، ولكن بقاءه خراباً دليل على أن بيته غير مستقيم، وبحسبك حجة في أمر قد كان متقادماً بأن تأخذ منه ما جرى الأمر عليه»^(٣).

ويُجاب عليهم: بما تقدم ذكره من أن «عمر» و«عائشة» و«علياً» رض؛ أمروا بالتصرف بالوقف لأجل المصلحة، ولم يثبت وجود نكير عليهم في ذلك الزمان.

(١) سبق بيانها.

(٢) شرح مختصر خليل: الخرشفي، ٩٥ / ٧، والمعيار: الونشريسي، ٢٦٠ / ٧.

(٣) المدونة: الإمام مالك، ٤ / ٤١٨.



ثم إنه يُحتمل أن الناس في ذلك الزمان لم يروا حاجة للتصريف في تلك الأوقاف، أو لم يلحظوا في ذلك مصلحة راجحة، أو لم يوجد بديل أنجع، وهذه احتمالات واردة، والدليل إذا تطرق له الاحتمال سقط به الاستدلال، أمّا أن تبقى الأوقاف خربة دون أن تعمّر لتدوي مقصودها؛ فهذا مخالف لمقصد الشارع من الوقف.

الرأي المختار:

وبعد التأمل في المسألة والنظر في أدلة الفريقين؛ يختار الباحث القول بجواز تعاوض الأوقاف، وإن كان بعضًا مما استدل به أصحاب هذا القول لا يسلم من الاعتراض والمناقشة، إلا أن النظر في تلك الأدلة بمجملها يقوى القول بالجواز؛ لما في ذلك من مراعاة مصالح الوقف والواقف والموقوف عليهم؛ ولأن القول بمنع تعاوض الأوقاف والتشديد في ذلك؛ يؤدي إلى كساد الوقف وضعفه، وتقويت كثير من مصالحة.

ولهذا يقول «محمد أبو زهرة» في معرض رده على المانعين: «إانا لنتعتقد أن ذلك إفراط في التشديد قد يجر إلى بقاء دور الأوقاف خاوية على عروشها، لا ينتفع بها أحد، وبقاء الأرضين غامرة ميتة، لا تمد أحدًا بفذاء، ولا يستظل بأشجارها إنسان، وذلك خراب في الأرض، وتعيمه يؤدي إلى فساد كبير في وسائل الاستغلال، فوق ما فيه من الإضرار بالمستحقين والفقراء وجهات البر، وانقطاعها بمضي الزمان وتواتي الحدثان»^(١).

ويقول في موضع آخر: «إنك لترى أراضي زراعية قد صاحت بها ضيئلاً المباني وأصبحت جزءًا من المدن، ولو بقيت تُزرع كما هي ولم يُستبدل بها غيرها؛ وكانت ثمرتها ضئيلة بالنسبة لما عساه أن يكون بدلاً عنها، فلو اشتري بدلاً عنها بثمنها لاشترى أضعافها مقدارًا وغلات، فلماذا يجمد الوقف على حال واحدة، ولا يتغير بتغيير الأزمان والأحوال»^(٢).

وممّا ينبغي التبيّه عليه أنه لا يمكن أن يُفتح باب التعاوض على مصراعيه، دون قيود أو ضوابط تحفظ أموال الوقف من التلاعيب والعبث، بل إن القول بالجواز

(١) محاضرات في الوقف: أبو زهرة ص ١٨٧.

(٢) أي: قاربَهَا، قال «ابن منظور»: الصَّقْبُ: القرب، انظر: لسان العرب، ١ / ٥٢٥.

(٣) محاضرات في الوقف: أبو زهرة، ص ١٩٦.

مقررون بضوابط يجب مراعاتها والعمل بها؛ لأن المصلحة التي نتشدّها في التعاوض لا يقدّرها أي أحد، كما أنه لا يمكن أن تكون عمليات التعاوض دون موافقة الجهات المسؤولة في الدولة وتوثيقها؛ حتى تحفظ الحقوق من العبث والضياع.

وسيتم تبيان تلك الضوابط في مبحث مستقل من هذه الدراسة.

المطلب الثاني: مشروعية التعاوض في إنشاء وقف جديد

ويُمكن أن نسميه بـ«التعاوض القبلي»، أو «الوقف الجماعي»^(١)، وهو أن يشترك فيه جماعة من الناس، يُسهم كل واحد منهم فيه بما يقدر عليه، أو بما تجود به نفسه^(٢).

وعندما نتساءل عن مشروعية هذا النوع من التعاوض؛ نجد الجواب فيما رواه «البخاري» في صحيحه، من حديث «أنس» رضي الله عنه قال: أمر النبي ﷺ ببناء المسجد، فقال: «يا بنى النجار ثامنوني بحائطكم هذا»، قالوا: لا والله، لا نطلب ثمنه إلا إلى الله^(٣).

وقد بُوَّب «البخاري» لهذا الحديث باباً، سماه: «باب إذا أوقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز»^(٤)، ومعلوم أن فقه «البخاري» يؤخذ من تبويبه.

(١) لم يفرق بعض المعاصرین بين الوقف الجماعي والفردي من حيث الأحكام والشروط، انظر: الضوابط الشرعية والقانونية للوقف الجماعي، أحمد عبد العزيز الحداد، بحث مقدم لمنتدى القضايا الوقفية الثالث، ط١، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٠٧م، ص٦٧٦.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) الجامع الصحيح: البخاري، كتاب الوصايا، باب إذا أوقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز، ٤ / ١١، ح ٢٧٧١.

(٤) مسألة وقف المشاع قد تدخل ضمن صور الوقف الجماعي، كما سيأتي معنا، وقد اختلف الفقهاء في وقف المشاع: فجمهوّر الفقهاء يقولون بجوازه، وللمالكية في ذلك تفصيل، فقال بعضهم: يجوز إذا كان يقبل القسمة؛ لعدم تضرر الشريك، واستدلّوا بأن «عمر» وقف مائة سهم من «خبير» بإذنه ﷺ، وقال آخرون: يصح فيما لا يقبل القسمة، ويُجب الواجب على البيع إذا أراد شريكه، ويجعل ثمنه في وقف مثله، أما «محمد بن الحسن» فإنه منع من وقف المشاع مطلقاً؛ لأنه يُخل بالقبض والتسليم، وهو شرط جواز عنده. انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر بن مسعود الكاساني (ت: ٥٨٧هـ)، ط٢، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م، ٦ / ٢١٤، ورد المختار، ابن عابدين، ٤ / ٣٤٨، والذخيرة، أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م، ٦ / ٢١٤، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد الدسوقي (ت: ١٢٣٠هـ)، دار الفكر، ٤ / ٧٦، والمهدب، الشيرازي، ٢ / ٣٢٣، ومغني المحتاج، الشرييني، ٣ / ٥٢٥، والمغني، ابن قدامة، ٦ / ٣٧، والإنصاف، المرداوي، ٧ / ٨.

ووجه الدلالة من الحديث: في قوله ﷺ «ثامنوني»؛ أي: اطلبوا ثمن حائطكم مني؛ ليبتعاه ل مكان المسجد، فقالوا له: لا نبتغي الثمن فيه إلا من الله، فكان ذلك تسلیماً منهم للحائط، وإخراجاً له من ملكهم لله، لا يجوز رجوعهم فيه، وأجاز ذلك النبي ﷺ، وكان من فعلهم بمنزلة ما لو اشتراه النبي ﷺ ووقفه ل مكان المسجد^(١).

وتلاحظ في هذا الحديث صورتان من صور التعاوض؛ الأولى: أنَّ «بني النجار» اشتركوا في وقف الأرض للمسجد، والثانية: بناء النبي ﷺ للمسجد على هذه الأرض الموقوفة؛ فتعاوضت الأرض والبناء.

ونجد أيضاً في عموم قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالنَّقْوَىٰ ۚ وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْمُعْدُونَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٢) دليلاً على جواز هذا النوع من التعاوض؛ لأن من أهم مقاصد الشرع المطهّر التعاون على الطاعات، وتضافر الجهد فيها، والمسارعة إلى ذلك؛ ولذلك قال «ابن جرير» في تفسير هذه الآية: «وليعن بعضكم -أيها المؤمنون- بعضاً على البر؛ وهو العمل بما أمر الله بالعمل به، والتقوى؛ هو اتقاء ما أمر الله باتقاده واجتنابه من معاصيه»^(٣).

ومن أبرز صور هذا التعاون الذي أرشدت إليه الآية الكريمة؛ المساهمة في إنشاء الأوقاف الخيرية، التي تدرُّ نفعاً على مشاريع البر وصالح المسلمين، وعلوّم أن التبرُّع بالوقف على سبيل الانفراد لا يستطيعه كل أحد، ولو قصرنا التبرع بالوقف على الصورة الفردية لحجرنا مفهوم الصدقة الجارية الواسع، ومنعنا كثيراً من المسلمين من استثمار أموالهم في هذا العمل الخيري المدار، الذي رغب فيه الإسلام، وأكثر من الحث عليه.

(١) شرح صحيح البخاري: علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال (ت: ٤٤٩ هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط٢، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٣م، ٨ / ٢٠٤.

(٢) سورة المائدة: آية ٢.

(٣) جامع البيان: الطبراني، ٩ / ٤٩٠.

هذا وقد جرى عمل المسلمين -بخاصّة في الأزمنة المتأخرة- على إنشاء الأوقاف الخيرية من خلال مساهمة عديد من الأفراد فيها، وتجسّدت قيمة هذا التعاون في بناء أوقاف كثيرة، لا يزال نفعها يصبُّ في صالح الأمة وحاجاتها.

وعند الحديث عن مشروعية هذه الصورة من التعاوض يمكن لنا أن نجري قياساً أولياً على جواز التعاوض بين الأوقاف الموجودة، فهذه الصورة جوازها من باب أولى؛ لأننا نكون قد اجتننا الخلاف في مسألة التصرُّف بالوقف وشرط الواقف، والتي كانت محلَّ النزاع في تلك الصورة.

ثم إن من أبرز صور التعاوض الموجودة في العصر الحالي هي هذه الصورة؛ المتمثلة بـ«السهم الواقفي»^(١)، ولو فقدت أو تعطلت؛ لأنها رأت معها كثير من أعمال البرِّ التي لا يمكن أن تقوم إلا بمثل هذا النوع من المساهمات الخيرية المباركة.

(١) يقصد به: القدر الذي يتبرّع به الفرد أو المؤسسة في إنشاء وقف جماعي.

المبحث الثاني

مسوغات تعاوض الأوقاف

إن المسوغات الشرعية والاقتصادية الدافعة للأخذ بنظرية تعاوض الأوقاف كثيرة ومتعددة، والناظر فيها يجد أنها تدور في فلك المصلحة؛ فلا تكاد تخرج عنها إلا يسيراً، «المصلحة» كما عرّفها «الغزالى»: «المحافظة على مقصود الشرع»^(١).

والمتأمل لمقاصد الشريعة عموماً يجد أنها ما وُضعت إلا لصالح العباد؛ لذلك يقول «الشاطبى»: «إن وضع الشرائع إنما هو لصالح العباد، في العاجل والأجل معًا»^(٢)، وقال في موضع آخر: «والمعتمد إنما هو أنا استقرينا من الشريعة أنها وُضعت لصالح العباد استقراء لا يُنزع فيه»^(٣).

ومن هذه التوطئة اليسييرة ننطلق إلى بيان مسوّغات تعاوض الأوقاف على النحو الآتى:

المطلب الأول: المسوغات الشرعية لتعاوض الأوقاف

١- سبق أن أشرنا في خصائص الوقف إلى أنه معقول المعنى والمصلحة، وليس من التعبديات المحسنة، التي لا يدرك معناها إلا على سبيل الإجمال؛ كأوقات الصلوات، وعدد الركعات، وزمن الصيام، ومكان الحج وصفته، والعدد في التسابيح والأذكار.. وغير ذلك.

فلما لم يوجد في الوقف شيء من سمات العبادة المحسنة؛ من اعتبار زمان أو مكان أو عدد أو هيئة معينة على وجه لا يعرف مقصوده على التفصيل، ولا تدرك مصلحته؛ دل ذلك على أن الوقف ليس تعبدياً محضاً، بل هو

(١) المستصفى: أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسي (ت: ٥٥٠هـ)، تحقيق: محمد عبدالسلام، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م، ١ / ١٧٤.

(٢) المواقف: إبراهيم بن موسى الشاطبى (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، ط١، دار ابن عفان، ١٩٩٧م، ٢ / ٩.

(٣) المصدر نفسه: ٢ / ١٢.

معقول المعنى معروف المصلحة، فصار اعتبارها فيه وإجراء القياس عليه
أمراً صحيحاً لا مطعن فيه^(١).

٢- أن المقصود من الوقف هو إسداء الخير للفيـر^(٢)، فالاصل ألا يـراد به تحقيق
مكاسب مادية أو سياسية أو اجتماعية، وإنما هو من عقود التبرع والإحسان،
التي يـيتـغـىـبـ عنها وجه الله تعالى، ومن هنا فإن المحافظة على مقاصد الواقف
أولـىـ منـ الجـمـودـ عـلـىـ الـفـاظـهـ،ـ وـقـدـ نـصـ عـلـىـ ذـلـكـ فيـ «ـمـوـاهـبـ الـجـلـيلـ»ـ بـقـوـلـهـ:
«ـيـرـاعـىـ قـصـدـ الـمحـبـسـ،ـ لـاـ لـفـظـهـ»^(٣).

٣- التصرف في الوقف لأجل مصلحة تعود على الواقف لا ينافي شرطه؛ ولذلك
يقول «ابن القيم»: «إـنـ الـوـاقـفـ إـنـمـاـ مـقـصـودـهـ بـالـوـقـفـ التـقـرـبـ إـلـىـ اللـهـ...ـ وـلـوـ
قـيـلـ لـهـ:ـ إـنـ هـذـاـ مـصـرـفـ لـاـ يـقـرـبـ إـلـىـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ،ـ أـوـ إـنـ غـيرـهـ أـفـضـلـ وـأـحـبـ
إـلـىـ اللـهـ مـنـهـ وـأـعـظـمـ أـجـرـاـ؛ـ لـبـادـرـ إـلـيـهـ،ـ وـلـاـ رـيبـ أـنـ الـعـاقـلـ إـذـ قـيـلـ لـهـ:ـ إـذـ بـذـلتـ
مـالـكـ فـيـ مـقـابـلـةـ هـذـاـ الشـرـطـ حـصـلـ لـكـ أـجـرـ وـاحـدـ،ـ وـإـنـ تـرـكـتـهـ حـصـلـ لـكـ
أـجـرـانـ؛ـ فـإـنـهـ يـخـتـارـ مـاـ فـيـهـ الـأـجـرـ الزـائـدـ»^(٤).

٤- أن الجمود على أعيان الوقف دون تميّتها وتطويرها كسد لها وخراب، بل إنه يـحـوـلـ
كثيراً منها إلى ما يـشـبـهـ المـتـاحـفـ الـأـثـرـيـةـ؛ـ الـتـيـ لـاـ يـنـقـعـ مـنـهـ أـحـدـ إـلـاـ بـكـتـابـ الذـكـرـيـاتـ
عـلـىـ جـدـرـانـهـ الـمـتـهـالـكـةـ!ـ فـيـضـيـعـ بـذـلـكـ الغـرضـ مـنـهـ،ـ بـلـ قـدـ يـؤـولـ إـلـىـ اـعـتـدـاءـ بـعـضـ
الـطـامـعـيـنـ عـلـيـهـاـ بـعـدـ رـكـودـهـاـ وـمـوـتهاـ،ـ وـهـذـاـ فـسـادـ لـاـ يـرـضـاهـ أـحـدـ،ـ بـلـ يـنـبـغـيـ أـنـ نـسـدـ
أـبـوابـهـ،ـ وـنـجـعـلـ مـنـ تـلـكـ الـأـوـقـافـ أـمـوـالـاـ عـامـرـةـ زـاـخـرـةـ،ـ تـتـمـوـ وـتـتـمـيـ غـيرـهـ،ـ وـتـؤـديـ
رـسـالـتـهـاـ،ـ وـتـصـلـ إـلـىـ مـقـصـودـهـاـ،ـ عـلـىـ أـعـيـنـ مـنـ يـعـتـيـ بـهـ وـيـرـعـيـ مـصـالـحـهـ.

(١) شروط الواقفين.. منزلتها وبعض أحكامها: سليمان بن عبد الله الماجد، بحث نُشر في موقعه الإلكتروني: <http://www.salmajed.com>.

(٢) الشرح الممتع: ابن عثيمين، ١١ / ١٨.

(٣) مواهب الجليل: الحطاب، ٦ / ٢٦.

(٤) إعلام الموقعين: ابن القيم / ١ / ٢٦٣.



- أن مراعاة مصالح المجتمع والدعوة والدولة تحتم علينا تتميمية أموال الوقف، وعوض بعضها ببعض؛ حتى لا يضعف منها شيء، وتكون كالبنيان المرصوص؛ توفر الدعم والاستقرار لكثير من مصالح المسلمين و حاجاتهم بشتى أنواعها؛ الدينية والعلمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. وغيرها، فإن المال مصدر قوة لصاحبها، وحسبك فيه نفعاً أنه يُغنى عن غيره، وهذا يحتم علينا الاهتمام بتتميمية أموال الوقف، وتجاوز كل عقبة تؤدي إلى ركودها وكسرادها، وضخ الحياة فيها لتكون مصدر قوة وعزّة للأمة وأسرها.
- أن التعاون على البر والتقوى أصل عظيم في الشريعة الإسلامية؛ فلماذا لا نحقق هذا الأصل بين أموال الوقف؛ الذي لم يشرع إلا من أجل البر والإحسان؟
- أن الضوابط التي وضعناها قبل تراغي عمليات تعاوض الأوقاف وأثناءها وبعدها؛ هي من أهم المسوغات الدافعة للأخذ به؛ لأن تلك الضوابط -بعد حفظ الله- هي التي ستحفظ أموال الوقف من التلاعب والعبث، وتسد كل التغرات والمخاوف التي خشي منها المانعون.

المطلب الثاني: المسوغات الاقتصادية لتعاوض الأوقاف

- ١- تقلص فكرة تطبيق الوقف الفردي نسبياً لدى الأفراد في الوقت الحاضر، حيث أصبحت فكرة الأوقاف الجماعية هي الغالبة؛ وذلك لارتفاع تكلفة إنشاء مشروعات وقفية جديدة من ناحية، وضعف الباعث الديني من ناحية أخرى^(١)، وفي تعاوض الأوقاف ما يحقق هذا الهدف.
- ٢- زيادة المنفعة الاقتصادية العائدة على الوقف نتيجة عملية التعاوض؛ من خلال ما يأتي^(٢):

(١) إدارة الأوقاف على أساس اقتصادية مع الإشارة إلى دمج الأوقاف الصغيرة: محمد سعدو الجرف، من أبحاث الملتقى العلمي الدولي حول الاستثمار في الوقف، الجزائر، ٢٠١٢م، ص ١٦.

(٢) المرجع نفسه: ص ١٧، بتصريح.

- أ. انخفاض تكاليف إدارة الوقف المتحقق بعد التعاوض وتشغيله، مقارنة بتكاليف الإدارة والتشغيل قبل التعاوض؛ مما يعني زيادة العائد، وزيادة حصة الجهات المستفيدة من العائد.
- ب. تكوين مشروع وقفي ذي قوة مادية كبيرة، يمكنه البقاء والمنافسة.
- ج. يؤدي التعاوض بين المشروعات الوقفية إلى الإفادة من مزايا التكامل؛ مثل: تحقيق وفورات اقتصادية داخلية وخارجية، وتجنب مساوئ المنافسة فيما بينها.



المبحث الثالث

ضوابط تعاوض الأوقاف

تبين مما سبق ذكره أن القول بجواز تعاوض الأوقاف إنما هو مقرن بضوابط يجب أن تراعى فيه، وهذه الضوابط مستبطة من كلام الفقهاء، ومن النظر في المصالح والمقاصد الشرعية للوقف، وبيانها فيما يأتي:

- ١- أن تكون عملية التعاوض بإذن الحاكم أو من يقوم مقامه^(١)، ويقوم مقامه في زماننا السلطة القضائية ومن يمثلها من الجهات القانونية.
- ٢- أن تكون المصلحة فيها راجحة واضحة، يتيقّن أو يغلب على الظن تحصيلها، أما المصالح المبنية على المزاعم والظنون؛ فلا يجوز المجازفة بأموال الوقف لأجلها.
- ٣- أن يكون التعاوض بموافقة ناظر الوقف أو الجهة المسؤولة عن إدارته.
- ٤- أن يتولى عملية التعاوض فريق مختص، يضمُّ خبراء شرعيين وقانونيين واقتصاديين، ومعهم ناظر الوقف، ويتم الاتفاق بينهم بعد الدراسة والتحقيق على تأكيد المصلحة في عملية التعاوض المطلوبة، وكيفية تفديها، وأالية ذلك التنفيذ.
- ٥- أن يراعي مقصود الواقف وغرضه من الوقف قدر الإمكان^(٢)، وأن تُعْضَد أوقاف المساجد ببعضها، وأوقاف المدارس ببعضها.. وهكذا؛ خروجاً من الخلاف، وعملاً بأقرب غرض أراده الواقف.
- ٦- أن تراعي أهم الحاجات والمصالح التي يحتاجها الناس، فتُقدَّم الأوقاف المحتاجة للدعم على غيرها، فلو كانت المدارس متوافرة وفاض من أوقافها، واحتاج الناس إلى مستشفيات؛ يكون الأولى دعم أوقاف المستشفيات وتعميرها، وهكذا تكون الأولويات وفق الحاجيات.

(١) انظر: محاضرات في الوقف، أبو زهرة ص ١٩٦، والشرح الممتع، ابن عثيمين، ١١ / ٦٠.

(٢) انظر: الشرح الممتع، ابن عثيمين، ١١ / ٦٣ بتصرف.

٧- الأولى أن تكون عملية التعاوض بين أوقاف البلد الواحد؛ ليسهل متابعتها ومراقبتها؛ ولأن ذلك أقرب إلى مقصد الواقف.

٨- في عملية الاستدانة أو تعمير وقف آخر؛ يجب أن يكون الوقف الداعم والعاوض قوياً، قائماً بذاته، ويكون التمويل من فائض غلته التي لا يحتاجها، ولا يُتوقع الاحتياج إليها في المستقبل القريب، فلا يجوز الإضرار بالوقف الأصلي وتعطيل مصارفه لأجل دعم وقف آخر، بل يكون الدعم من الأوقاف الأكبر فائضاً.

٩- أن تكون عملية التعاوض وفق الطريقة الشرعية، بعيدة عن الربا والغرر، والموانع الشرعية الأخرى.

١٠- في عملية الاستبدال للمصلحة يجب ألا يكون البيع بغير فاحش، ولا بأقل من القيمة السوقية؛ لأن ذلك ظلم وإهدار لأموال الوقف، وتفریط بمسؤوليتها، بل يجب أن تكون الفائدة لصالح الوقف^(١).

١١- أن توثق تفاصيل عملية التعاوض عند جهة قانونية رسمية^(٢)؛ حتى تحفظ الحقوق من الضياع، وتعرف كل جهة ما لها وما عليها؛ فعلى سبيل المثال: إذا كانت عملية التعاوض دمجة؛ يكون لكل من الوقفين حصة مشاعة معلومة، ويتم تسجيلها في وثيقة التملك، ويكون هناك مجلس نظارة لإدارة الوقف يتم الاتفاق عليهم قبل عملية الدمج^(٣).

١٢- ألا يكون في عملية التعاوض شبهة منافع شخصية أو محاباة لأحد؛ كالأقارب والمسؤولين.. ونحوهم^(٤)، بل يجب أن يكون المقصد والمصلحة شرعية خالصة، وتُسَدِّد كل ذريعة مفضية للشبهات؛ لأن في ذلك إضراراً بالوقف، وسبباً في تراجع ثقة الناس بالقائمين على أوقافهم، فتقل الأوقاف، ويضعف العمل الخيري، وتتعطل كثير من المنافع بسبب تعريض الوقف للشبهات.

(١) انظر: فتح الدير، ابن الهمام /٦، ٢٢٩، وفتاوی السبکی، تقی الدین علی بن عبد الكافی السبکی (ت: ٧٥٦ھـ)، دار المعارف، ٤٤، ٢، ومطالب أولي النهي في شرح غایة المنتهى، مصطفی بن سعد السیوطی (ت: ١٢٤٣)، ط٢، المکتب الإسلامي، ١٩٩٤م، ٦/٥٥٨.

(٢) في النظام الكويتي يكون التوثيق في إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل.

(٣) انظر: محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص١٩٧.

(٤) شروط الواقفين.. منزتها وبعض أحكامها: سليمان بن عبد الله الماجد، بحث نشر في موقعه الإلكتروني: <http://www.salmajed.com>، بتصريح.

الفصل الثاني

صورٌ تعاوضِ الأوقاف

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: استبدال الأوقاف.

المبحث الثاني: دمج الأوقاف.

المبحث الثالث: تعمير وقف من وقف آخر.

المبحث الرابع: الاستدامة بين الأوقاف.

المبحث الخامس: السهم الوفقي.



المبحث الأول

استبدال الأوقافِ

يعدُّ استبدال الوقف من أقدم صور التعاوضِدِ التي تطرَّق إليها الفقهاء، وهو بمثابة الأصل لهذه الصور، ويمكن أن نقسم الاستبدال إلى نوعين: استبدال المصرف؛ وهو أحد صور تعاوضِدِ الأوقافِ، واستبدال العين؛ وهو أحد الآليات التي لا يمكن الاستغناء عنها في بعض صور تعاوضِدِ الأوقافِ^(١).

أولاً: تعريف الاستبدال لغةً:

الإبدال والاستبدال تأتي لمعنى واحد، وهو قيام الشيء مقام الشيء، وبدلُ الشيء؛ أي غيرته^(٢).

ثانياً: استبدال الوقف اصطلاحاً:

من خلال التتبع والتأمُّل في مسألة استبدال الوقف يرى الباحث أن استبدال الوقف على نوعين:

الأول: استبدال المصرف: ويُقصد به تحويل مصرف الوقف عند عدم الانتفاع به إلى مكان آخر ليُنتفع به.

الثاني: استبدال العين: ويُقصد به بيع العين الموقوفة وشراء عين أخرى تكون وقفاً مكانها.

ثالثاً: توصيف الصورة وحكمها:

مثال صورة استبدال المصرف: وقفَ رجل كتبًا على مدرسة فهُجرت، وأراد ناظر

(١) يكثر استخدام آلية استبدال العين في صورة دمج الأوقاف، بل لا يمكن الاستغناء عنها في تطبيق هذه الصورة، فغالباً عندما يُراد الدمج بين وقفين أو أكثر يتمُّ بيع هذه الأوقاف المتفرقة واستبدالها بعين أخرى مكانها، وسيأتي ذكره في المبحث التالي.

(٢) مقاييس اللغة: ابن فارس، ٢١٠ / ١، ولسان العرب: ابن منظور، ١١ / ٤٨.

الوقف أن ينقلها إلى مكان أهلها بحاجة للانتفاع بها، وعامة الفقهاء على جواز هذه الصورة^(١).

مثال صورة استبدال العين: وقف رجل بستانه على طلبة العلم، وضعف غلته، فرأى ناظر الوقف أن يبيعه ويشتري بثمنه عقاراً تكون غلته أكثر فيكون وقاً مكانه.

والخلاف بين الفقهاء في مسألة «استبدال العين» طويل متفرع^(٢)، يمكن إجماله في ثلاثة أقوال:

القول الأول: المنع مطلقاً من الاستبدال، وهو رأي «محمد بن الحسن» ومن وافقه من «الحنفية» وبعض «المالكية»، وهو مذهب «الشافعية» و«الظاهرية».

القول الثاني: جواز الاستبدال للمصلحة الراجحة، وهو قول «أبي يوسف» من «الحنفية»، وبعض «المالكية» و«الحنابلة» و«الزيدية»^(٣).

القول الثالث: جواز الاستبدال عند الضرورة؛ لأن تعطل منافعه، وهذا قول بعض «الحنفية» و«المالكية»، وهو مذهب «الحنابلة»^(٤).

والذي يميل إليه الباحث القول بجواز الاستبدال للمصلحة الراجحة؛ بشرط مراعاة الضوابط الشرعية التي سبق بيانها^(٥).

وقد جاء في القانون الكويتي الخاص بالأوقاف الصادر عام ١٩٥١م، المادة الرابعة:

(١) انظر: فتح القدير، ابن الهمام، ٦ / ٢٢٧، ورد المحتر، ابن عابدين، ٤ / ٣٦٦، وحاشية الدسوقي، الدسوقي، ٤ / ٩١، وموهاب الجليل، الخطاب، ٦ / ٣٢، ومغني المحاج، الشربيني، ٣ / ٥٥١، وكشاف القناع، البهوي، ٤ / ٢٩٣.

(٢) يُنظر في مسألة استبدال الأوقاف: محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ١٨٣ وما بعدها، وأحكام الوقف، الكبيسي، ٢ / ٩ وما بعدها، واستبدال الوقف.. رؤية إسلامية، إبراهيم عبد الطيف العبيدي، ط ١، دائرة الشؤون الإسلامية، دبي، ٢٠٠٩م.

(٣) سبق بيان القولين الأول والثاني في المطلب الأول من المبحث الأول من الفصل الأول.

(٤) انظر: رد المحتر، ابن عابدين ٤ / ٢٨٦. والتاج والإكليل، المواق ٧ / ٦٦٢. والإنساف، المرداوي ٧ / ١٠٣.

(٥) انظر: المبحث الثالث من الفصل الأول.

(يجوز استبدال الوقف -خيرياً كان أم أهلياً- بما هو أنفع منه استغلالاً أو سكنى، كما يجوز استغلال الموقوف للسكنى وسكنى الموقوف للاستغلال إذا كانت المصلحة تقتضي ذلك)^(١).

وذكر د. «أحمد القرالة» في مشروع تقنين أحكام الوقف، المادة (٢١٠) : يجوز استبدال الوقف العامر في الحالات الآتية^(٢):

- ١- إذا اشترط الواقف.
- ٢- إذا أصبح في حكم المستهلك.
- ٣- أن يرغب إنسان فيه ببدل أكثر غلة وأحسن صقعاً (أي: ناحية).

(١) صدر الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف في دولة الكويت، في عهد الشيخ/ عبد الله السالم الصباح عام ١٩٥١م. ويعتبر من أسبق قوانين أحكام الأوقاف في التاريخ الحديث للعالم العربي، حيث كان خامس تقنين يصدر بعد القانون المصري والأردني عام ١٩٤٦م، واللبناني عام ١٩٤٧م، والسوسي عام ١٩٤٩م، ثم صدر قانون الوقف الكويتي عام ١٩٥١م. انظر: القانون الكويتي الخاص بالأوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، ص ٤، ٥.

(٢) مشروع تقنين أحكام الوقف، أحمد ياسين القرالة، نُشر في الموقع الإلكتروني:
http://www.4shared.com/office/rcPb1G49.html . ٢٥ ص

المبحث الثاني

دمج الأوقاف

أولاً: تعريف الدمج لغة:

الدمج في اللغة: هو إدخال الشيء بالشيء واستحكامه فيه^(١).

ثانياً: دمج الأوقاف اصطلاحاً:

من خلال الاطلاع على بعض آراء الفقهاء في هذه المسألة، يمكن أن نعرف الدمج
بنقول: هو إدخال وقف بوقف آخر، بحيث يكونان عيناً واحدة، لمصرف واحد.

ثالثاً: توصيف الصورة وحكمها:

هذه الصورة لها ثلاثة حالات:

الحالة الأولى: أن يتعدد الواقف والجهة:

مثالها: لو وقف «زيد» بستانه ودكانه على مسجد، وأراد الناظر الدمج بينهما.

الحالة الثانية: أن يتعدد الواقف والجهة واحدة:

مثالها: لو وقف «خالد» داره على مدرسة، ووقف «أحمد» بستانه على المدرس ذاتها، وأردنا الدمج بينهما.

ففي هاتين الحالتين يكونان كوقف واحد، فيصبح الدمج بينهما للمصلحة^(٢)، لأن بيع أحدهما ويوضع ثمنه في الآخر، أو بيع الوقفان ويشتري بهما وقف آخر مكانهما؛ لأن الذي يظهر من مقصود الواقف إرادة مصلحة الوقف وتقديمها على ما سواها.

وجاء في مشروع قانون الأوقاف الكويتي لسنة ١٩٩٤م، مادة (٢٤ / ب): «تعتبر الأوقاف التي تخصص لجهة وحدة واحدة»^(٣).

(١) انظر: الصاحب للجوهرى / ١ . ٣١٥ . ولسان العرب / ٢ . ٢٧٤ .

(٢) انظر: البحر الرائق، ابن نجيم / ٥ . ٢٦٩ . والإنساف، المرداوى / ٧ . ١٠٥ .

(٣) مشروع قانون الأوقاف الكويتي، الأمانة العامة للأوقاف، ١٩٩٤م، مادة ٢٤ / ب، ص ٨.

وفي المذكورة الإيضاحية لهذا القانون: «فالوقف على مسجد معين -مثلاً- يشمل كلَّ المساجد، والوقف على مدرسة معينة يشمل كلَّ المدارس.. وهكذا؛ لأن حاجات المسلمين ومصالحهم واحدة»^(١).

الحالة الثالثة: أن يختلف الواقع والجهة:

مثالها: وقف «زيد» داره على مدرسة، ووقف «عمرو» أرضاً على مستشفى، وأردا نا الدمج بينهما لحاجة.

وهذه الحالة اختلف الفقهاء في مشروعيتها، وأصل الخلاف فيها هو حكم التصرُّف في الوقف للمصلحة الراجحة، وقد سبق التفصيل في ذلك في مشروعية تعاوضِدِ الأوقاف^(٢).

والذي يظهر للباحث جواز الدمج في هذه الحالة؛ لما في ذلك من مراعاة مصالح المسلمين، والحفاظ على مقصد الوقف، وقد وسَّع الصحابة المسجد الحرام ومسجد رسول الله ﷺ، وضمُّوا الدُّور المحبَّسة التي حولهما إلى المسجد^(٣)، لكن لا يمكن أن يُفتح الباب على مصراعيه، وتُعرَّض الأوقاف للضياع والعبث، بل يجب مراعاة الضوابط الشرعية^(٤): عملاً بالمصلحة، وحماية من التلاعب والعبث.

(١) انظر: المذكورة الإيضاحية لمشروع قانون الأوقاف الكويتي، ص ٢٤.

(٢) انظر: المبحث الأول من الفصل الأول.

(٣) مسند الإمام أحمد: أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٥م، ١/٣٠٥، وأخبار مكة: الفاكهي / ٢ / ١٥١.

(٤) انظر: المبحث الثالث من الفصل الأول.

المبحث الثالث

تعمير وقف من ربع وقف آخر

أولاً: التعمير لغة:

مأخذ من العمران، يُقال: عمرتُ الخراب، أعمره، عمارة؛ فهو عامر؛ أي معمور،
وعمره: جعله آهلاً، والعمارة: ما يعمر به المكان^(١).

ثانياً: المعنى الاصطلاحي لتعمير الوقف من ربع وقف آخر:
يُقصد به إعادة تأهيل وقف خرب من غلة وقف آخر.

ثالثاً: توصيف الصورة وحكمها:

مسجد بُني قديماً، فخراب وتهدم، ولم يقم أحد بتعميره، ووجدنا وقفاً على
مسجد آخر له غلة زائدة عن حاجته، فأردنا تعمير المسجد المتهدّم من فائض غلة
الوقف الثاني.

اختلف الفقهاء في هذه الصورة على قولين:

القول الأول: جواز تعمير الوقف من غلة وقف آخر، ذهب إليه بعض
«الحنفية»^(٢) و«المالكية»، وهو المشهور عند «الحنابلة»، وقالوا: ما كان لله يُعَان
ببعضه على بعض، وترك الأوقاف خربة دون أن تعمر من الفساد، والله لا
يحبُّ الفساد.

(١) انظر: مقاييس اللغة، ابن فارس ٤ / ١٤١، ولسان العرب، ابن منظور، ٤ / ٦٠٤.

(٢) انظر: درر الحكم شرح غرر الأحكام، محمد بن فرامرز، المعروف بملأ خسرو (ت: ٨٨٥ هـ)، دار إحياء الكتب العربية، ٢ / ١٣٥، والبحر الرائق، ابن نجيم ٥ / ٢٧٣، والمعيار، الونشريسي ٧ / ١٦٥، والإنصاف، المرداوي، ٧ / ١٠٥، والفتاوي الكبرى، ابن تيمية ٤ / ٣٥٨.

القول الثاني: عدم الجواز؛ وهو رأي بعض «الحنفية» و«المالكية»، ومذهب «الشافعية»، وقالوا: إن ما فضل من غلَّة الوقف يدخل لumarته، ولا يُصرف إلى غيره^(١).

والذي يختاره الباحث هو القول الأول؛ القاضي بجواز تعمير الوقف من غلَّة وقف آخر؛ للأدلة التي سبق بيانها^(٢)؛ ولأن ترك هذه الأوقاف الضعيفة خربة دون أن تعمَّر؛ يؤدي إلى ضياع مقصود الشارع من الوقف، وتقوت بذلك مصالح كثيرة؛ لذلك فإن تحقيق مبدأ التعاون والتكافل بين الأوقاف يمكن أن يكون أحد صور التعاون على البر والقوى، ويحافظ عليها، ويعود على جميعها بالمصلحة.

(١) درر الحكم: ملا خسرو / ٢، ١٣٥، ومنح الجليل شرح مختصر خليل: محمد بن أحمد عليش المالكي (ت: ١٢٩٩هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م، ١٥٤ / ٨، وحاشيتنا القليوبي وعميره على شرح المحلى: أحمد سالمة القليوبي (ت: ١٠٦٩هـ) وأحمد البرلسري عميرة (ت: ٩٥٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، ٣ / ١٠٩.

(٢) انظر: المطلب الأول في المبحث الأول من الفصل الأول.

المبحث الرابع

الاستدامة بين الأوقاف

أولاً: تعريف الدين لغة:

الدين في اللغة: ما له أجل؛ وهو القرض، وأدنتُ الرجل: أقرضته وأعطيته إلى أجل^(١).

ثانياً: المعنى الاصطلاحي للاستدامة بين الأوقاف:

من خلال الاطلاع وتصور المسألة يمكن أن نعرف الاستدامة بين الأوقاف فنقول: يقصد بها اقتراض وقفٍ من غلةٍ وقف آخر للمصلحة.

ثالثاً: توصيف الصورة وحكمها:

وقف احتاج إلى عمارة، ولا تكفي غلته لعميره، فأراد ناظره أن يفترض من فائض غلة وقف آخر ليعمره، ويردد بدله من ريع وقفه.

وقد أجاز جمهور الفقهاء من «الحنفية» و«المالكية» و«الشافعية» و«الحنابلة» الاستدامة بين الأوقاف إذا كان ذلك بإذن القاضي^(٢)، واشترط بعض «الشافعية» مع إذن القاضي شرط الواقف^(٣).

وقال «الحنابلة»: بل لا يشترط حتى إذن القاضي؛ لأن الناظر مؤتمن مطلقاً التصرف، فالإذن والاتمام ثابتان له أصلاً^(٤)، إذ إن النظارة على الوقف تقتضي

(١) الصحاح: الجوهري / ٥، ولسان العرب: ابن منظور، ١٦٧ / ١٢، والقاموس المحيط: الفيروزآبادي، ص ١١٩٨.

(٢) فتح القيدير: ابن الهمام / ٦، ٢٤٠، ورد المحثار: ابن عابدين / ٤، ٣٥٩، والمعيار: الونشريسي، ٧ / ٤٥، وفتاوي السبكي: السبكي، ١٠٥ / ٢، والإنساف: المرداوي، ٧ / ٧٢، وكشاف القناع: البهوتى، ٤ / ٢٦٧.

(٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج: أحمد بن حجر الهيثمي، المكتبة التجارية، مصر، ١٩٨٣م، ٦ / ٢٨٩.

(٤) الإنصاف: المرداوي / ٧، ٧٢، وكشاف القناع: البهوتى، ٤، ٢٦٧.

الإذن للناظر بإدارة الوقف وفق المصلحة، ولا يُعين لها إلا من اتصف بالأمانة، فاستغنى عن هذا الشرط^(١).

ومنع بعض «الشافعية» و«المالكية» من الاستدامة مطلقاً، لكن الذي عليه العمل في المذهب عندهم جواز ذلك^(٢).

والرأي المختار: هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من جواز الاستدامة بين الأوقاف، إذا كان ذلك بإذن الحاكم أو من يقوم مقامه، وروعيت بذلك الضوابط الشرعية؛ وذلك لأن الاستدامة للوقف قد تتحقق مصالح معتبرة للوقف، بل قد تقع مفاسد كبيرة إذا لم يقم الناظر أو القائم على الوقف بالاستدامة في حالات كثيرة؛ يكون الوقف مهدداً فيها بالضياع أو النقص أو الإضرار، وقد ثبت أن النبي ﷺ استسلف واقترض لبيت المال كثيراً، وأن الخفاء الراشدين قد استدانوا لبيت المال وعليه مصلحته، ويمكن أن يُقاس على الاستدامة لبيت المال الاستدامة للوقف؛ بجامع كونهما من الجهات العامة^(٣).

ويجدر أن نشير هنا إلى مسألة؛ وهي: أن الديون التي على الوقف تثبت في ذمة الوقف نفسه، ولا يطالب بها أحد غيره؛ وذلك لأن للوقف شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الواقف أو القاضي أو الناظر أو الموقوف عليه، لكن الذي يمثله فيها هو ناظر الوقف، أو الشخص الذي يحدده صك الوقف حسب النظام المتبَّع في كل بلد، ويقوم هذا الشخص مقام الوكيل للشخص الطبيعي في الحقوق والواجبات والمسؤوليات^(٤).

(١) وقد تجاوزت «الأمانة العامة للأوقاف» في الكويت الخلاف في هذه المسألة، بعد أن صدر لها إذن عام من القضاء يقتضي السماح لها بإدارة جميع شؤون الوقف وفق ما تراه في مصلحته، دون الحاجة إلى الرجوع للمحكمة، وسيأتي بيان ذلك في الفصل الثالث من هذا البحث.

(٢) المعيار: الونشريسي ٧/٤٥، وتحفة المحتاج: الهيثمي، ٦/٢٨٩.

(٣) وسائل إعمار أعيان الأوقاف: علي محبي الدين القره داغي، ضمن أبحاث منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس، ط١، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠١٢م، ص ٣٠٨.

(٤) انظر: ديون الوقف، علي القره داغي، ضمن أبحاث منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، ط٢، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٠٤م، ص ٤٢ - ٤٤.

المبحث الخامس

السهم الواقفي

أولاً: السهم في اللغة:

يأتي بمعنى: النصيب، والحظ، يُقال: في هذا الأمر سُهمَة؛ أي: نصيب، والجمع: أَسْهَمْ وسَهَامْ وسَهْمَان^(١).

ثانياً: المعنى الاصطلاحي للسهم الواقفي:

هو القدر الذي يتبرّع به الفرد أو المؤسسة في إنشاء وقف جماعي.

ثالثاً: توصيف الصورة وحكمها:

يدخل السهم الواقفي في صور وأشكال متتوّعة؛ منها القديم، ومنها الحديث، نذكر منها ما يأتي:

١- الإسهام في وقف عام: كمسجد أو مدرسة أو نحوهما، حيث لا يقدر واحد بمفرده على توفير جميع مستلزماتها^(٢).

٢- وقف المشاع^(٣): كما لو ملك جماعة أرضاً مشاعاً ثم وقوها، أو وقف واحد منهم حصّته في سبيل الله.

٣- الصناديق الوقفية: عبارة عن تجميع أموال نقدية من عدد من الأشخاص، عن طريق التبرّع أو الأسهـم، لاستثمار هذه الأموال، ثم إنفاق ريعها وغلالتها على مصلحة عامة، تحقّق النفع للأفراد والمجتمع، وتكون إدارة لهذا الصندوق،

(١) تهذيب اللغة: الهروي /٦، ٨٤، ومقاييس اللغة: ابن فارس ٣ /١١١، ولسان العرب: ابن منظور، ١٢ /٣٠٨.

(٢) الضوابط الشرعية والقانونية للوقف الجماعي: أحمد الحداد، ضمن أبحاث منتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث، ط١، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٠٧م، ص ٧٨.

(٣) المشاع: ما يحتوي على حصص شائعة، والحصة الشائعة: هي السهم الساري إلى كل جزء من أجزاء المال المشترك. انظر: مجلة الأحكام العدلية، مادة (١٢٨)، ١٢٩، ص ٢٢.

تعمل على رعايته، والحفظ عليه، والإشراف على استثمار الأصول، وتوزيع الأرباح بحسب الخطة المرسومة^(١).

٤- الاستقطاعات الشهرية من الرواتب: ويقصد بذلك أن يتلقى بعضهم على حسم نسبة من رواتبهم أو إيراداتهم، لحبس وتحصص لجهة خيرية معينة، بغير تحديد مدة معينة؛ أي على سبيل الدوام، ولا تقطع الوقفية إلا بموت الواقف، وتحصر في حصته المحددة سلفاً^(٢).

وقد سبق التطرق لبيان الحكم الشرعي للوقف الجماعي أو التعاوض القبلي، لكن يجدر التبيه هنا إلى مسألة وقف النقود، والتي لها ارتباط وثيق ببعض الصور السابقة.

فالفقهاء اختلفوا قديماً في حكم وقف النقود على قولين:

القول الأول: عدم صحة وقف النقود: وهو رأي كثير من متقدمي «الحنفية»^(٣)، وبعض «الشافعية»^(٤)، و«الحنابلة»^(٥):

القول الثاني: صحة وقف النقود: وبه قال بعض «الحنفية»^(٦)، وهو المعتمد عند «المالكية»^(٧)، ووجه عند «الشافعية»^(٨)، ورواية عن الإمام «أحمد»^(٩)، و اختارها «ابن تيمية»^(١٠).

(١) الصناديق الوقفية المعاصرة: محمد الزحيلي، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف بمكة المكرمة، ص ٤، بتصرف.

(٢) الضوابط الشرعية والقانونية للوقف الجماعي: مصطفى محمد عرجاوي، بحث مقدم لمنتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث، ط ١، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٠٧م، ص ٣٧، بتصرف.

(٣) الهدایة: المرغینانی، ٣١٨ / ٣، وفتح الکدیر: ابن الہمام، ٦ / ٢١٨.

(٤) الوسيط في المذهب: أبو حامد محمد بن محمد الغزالی (ت: ٥٥٠ھـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، ط ١، دار السلام، القاهرة، ١٤١٧ھـ، ٤ / ٢٤١، ومغني المحاج: الشريینی، ٣ / ٥٢٤.

(٥) المغني: ابن قدامة، ٦ / ٣٤، والإنصاف: المرداوی، ٧ / ١١.

(٦) فتح الکدیر: ابن الہمام، ٦ / ٢١٩، ورد المختار: ابن عابدین، ٤ / ٣٦٤.

(٧) المدونة الكبرى: مالك بن أنس، ١ / ٣٨٠، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي: الدردير، ٤ / ٧٧.

(٨) المذهب: الشیرازی، ٢ / ٣٢٢، وروضة الطالبین: النبوی، ٥ / ٢١٥.

(٩) المرداوی: الإنصاف ٧ / ١١، والوقوف والترجل من الجامع لسائل الإمام أحمد: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت: ٣١١ھـ)، تحقيق: سید کسری، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م، ص ٧٥.

(١٠) مجموع الفتاوى: ابن تیمیة، ٣١ / ٢٢٤، ٢٢٥.

وسبب الخلاف في المسألة إنما هو إمكان الانتفاع بها مع بقائها، فمن رأى أن النقود تستهلك بالاستعمال والانتفاع بها؛ ألحقها بما لا يمكن الانتفاع به إلا بإتلافه، وعليه فهي عندهم ليست من الأموال القابلة للوقف، فلا يصح وقفها، وأماماً من رأى أن المقصود من النقود إنما هو وظيفتها لا أعيانها، وأن بعضها يقوم مقام بعض؛ ألحقها بما يمكن الانتفاع به مع بقائهما، فرأوا صحة وقفها^(١).

والقول المختار: هو جواز وقف النقود، وهو الذي عليه العمل اليوم في عامة المؤسسات الوقفية، وبه صدرت الفتوى من مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة عشرة، والمنعقدة في «مسقط» بـ«سلطنة عُمان» عام ١٤٢٥هـ، قرار ١٥ / ٦ / ١٤٠، وجاء فيه:

١- وقف النقود جائز شرعاً؛ لأن المقصد الشرعي من الوقف - وهو حبس الأصل وتبديل المنفعة - متتحقق فيها؛ ولأن النقود لا تتعين بالتعيين، وإنما تقوم أبدالها مقامها.

٢- يجوز وقف النقود للقرض الحسن، وللاستثمار، إما بطريق مباشر، أو بمشاركة عدد من الواقفين في صندوق واحد، أو عن طريق إصدار أسهم نقدية وقضية؛ تشجيعاً على الوقف، وتحقيقاً للمشاركة الجماعية فيه.

(١) انظر: النوازل الوقفية، ناصر بن عبد الله الميمان، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٣٠هـ، ص ٢٧.

الفصلُ الثالثُ

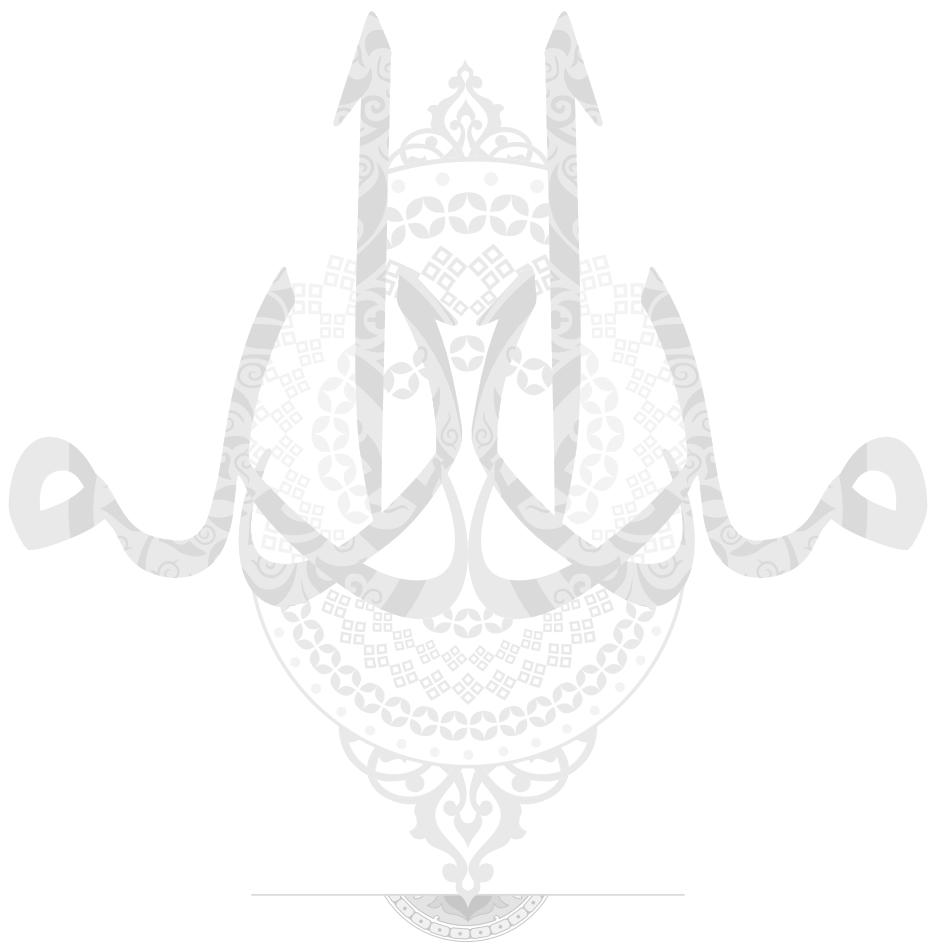
الجوانبُ التطبيقيةُ لتعاونِ الأوقافِ وأثرُها في تَنْمِيَةِ الوقفِ

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تجربة «الأمانة العامة للأوقاف».

المبحث الثاني: تجربة «جمعية إحياء التراث الإسلامي».

المبحث الثالث: أثر تعاون الأوقاف في تَنْمِيَةِ الوقف.



المبحثُ الأولُ

تجربةُ «الأمانة العامة للأوقاف» في تعاونِ الأوقافِ

المطلبُ الأولُ: نبذةٌ تعريفيةٌ عنِ «الأمانة العامة للأوقاف»

«الأمانة العامة للأوقاف» هي هيئة حكومية مستقلة بدولة الكويت، تأسست بموجب المرسوم الأميري رقم ٢٥٧، الصادر في ١٣ نوفمبر ١٩٩٣م، وتحتَّضنُ «الأمانة العامة للأوقاف» بالدعوة للوقف، والقيام بكلِّ ما يتعلَّق بشؤونه؛ من إدارة أمواله، واستثمارها، وصرف ريعها في حدود شرط الواقف، وبما يحقق المقاصد الشرعية للوقف، وتعدُّ «الأمانة العامة للأوقاف» الجهة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف على مستوى العالم الإسلامي، وقد تمَّ ذلك بموجب قرار مؤتمر وزراء أوقاف الدول الإسلامية، الذي انعقد في مدينة «جاكرتا» في أكتوبر سنة ١٩٩٧م، ومنذ ذلك الوقت حرصت «الأمانة العامة للأوقاف» على تفزيز كثير من المشاريع التي تخدم الوقف، وفق إطار تعاوني مع عديد من الجهات والهيئات الإسلامية^(١).

وقد تمكَّنت «الأمانة العامة للأوقاف» خلال مسيرتها من تقديم أنموذج مميَّز في الاهتمام بالوقف، وتنميته وتطويره، واستثمار أمواله، فقد جدَّدت في أدواتها، وتطورت من أساليبها؛ في سبيل الحفاظ على قوة الوقف واستمراره، ومن أبرز ما حرصت «الأمانة العامة للأوقاف» عليه إحياء الأوقاف الميتة، وتنمية الأوقاف الضعيفة، من خلال تطبيق عديد من صور «تعاونِ الأوقاف»، التي تمَّ تناولها في هذه الدراسة.

المطلبُ الثاني: تجربةُ «الأمانة العامة للأوقاف» في دمجِ الأوقافِ

تتمُّ عملية دمجِ الأوقاف في «الأمانة العامة للأوقاف» وفق خطوات سلسة، لا تُغفل جانب التثبت ومراعاة الضوابط الشرعية والقانونية.

(١) انظر: مرسوم إنشاء «الأمانة العامة للأوقاف» بدولة الكويت، مادة (١) و(٢)، ودليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط٢، ٢٠١٢هـ / ٢٠١٢م (مزيدة)، ص ٤ - ١.



و قبل أن ندخل في تفاصيل هذه الخطوات؛ ينبغي التبيه على أمر مهمٌ؛ وهو أن «وزارة الأوقاف» قد حصلت على حكم قضائي في ٣ يوليو ١٩٦٥م، في القضية رقم: ٨٦١ / ١٩٦٥، يقتضي الإذن العام لـ«وزارة الأوقاف» بإبرام ما تراه مناسباً لصالحة الأوقاف المشمولة بنظرتها؛ في الكويت أو خارجها، بالبيع والشراء بثمن المثل، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك لدى «إدارة التسجيل العقاري»، وبغض أو دفع الثمن، على أن يُشتري بثمن المبيع عقاراً آخر لجهة وقفه، حكمه كحكمه، وشرطه كشرطه^(١).

وهذا الإذن العام الذي حصلت عليه «وزارة الأوقاف العامة» آنذاك؛ سار العمل عليه في «الأمانة العامة للأوقاف» بعد أن تسلّمت إدارة شؤون الوقف، واستقلّت عن الوزارة نسبياً^(٢)، وعليه فإن جميع التصرفات التي تُبرمها «الأمانة العامة للأوقاف» تدخل تحت مظلة هذا الإذن القضائي العام، فلا تحتاج إلى إذن خاصٍ من القضاء لكلٍّ ما تقوم به لأجل مصلحة الوقف.

أ) خطوات دمج الأوقاف^(٣):

تتم عملية دمج الأوقاف في «الأمانة العامة للأوقاف» وفق الخطوات الآتية:

- ١ - يتم الإبلاغ من لجنة الاستثمار العقاري^(٤) عن عقار مت鹑ك أو متهدّم وبحاجة للإعمار.
- ٢ - إقرار تقييم العقار من لجنة الاستثمار العقاري.

(١) انظر: صورة الحكم القضائي بشأن الإذن العام في الملحق رقم (١).

(٢) بعد صدور مرسوم إنشاء «الأمانة العامة للأوقاف» استقلّت عن وزارة الأوقاف إدارياً ومالياً، ولكنها لا تزال تابعة لـ«وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية»؛ لكونه رئيس «مجلس شؤون الأوقاف». انظر: مرسوم رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٩٢م، مادة (١) و(٢).

(٣) من منطلق التعاون في خدمة الباحثين في الوقف، والذي عُرفت به «الأمانة العامة للأوقاف»، تقدّمت بكتاب رسمي للسيد الأمين العام لـ«الأمانة العامة للأوقاف»، يتضمن طلب الاستفادة من تجربة «الأمانة» في تعاوض الأوقاف، وجاءت الموافقة مشكورة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٠، بكتاب رقم: ٧٠١٦، وتمت إحالة الطلب لإدارة الشؤون الشرعية والقانونية؛ لتسهيل كافة إجراءات اطلاعي على التجارب المطلوبة.

(٤) «لجنة الاستثمار العقاري» تضمُّ خبراء شرعيين وقانونيين واقتصاديين، وهي اللجنة المختصة بعمليات الدمج والاستبدال في «الأمانة العامة للأوقاف».

- ٣- تتوفر أوقاف قوية وجاهزة للمساهمة في تعمير الوقف المتهدم.
- ٤- يتم تقييم قيمة التعمير، وحجم مساهمة كل وقف من هذه الأوقاف فيها.
- ٥- يتم الدمج بعد ذلك بين الوقف المتهدم والأوقاف المساهمة في تعميره، ويكون الوقف مسجلاً باسمها جميعاً.
- ٦- تثبت عملية الدمج في وثيقة التملك الصادرة عن إدارة التسجيل العقاري في «وزارة العدل»، وتوثق النسبة المشاعبة التي يمتلكها كل وقف من هذه الأوقاف الداخلة في عملية الدمج.

يلاحظ من الخطوات السابقة أن «الأمانة العامة للأوقاف» هي الجهة التي تقوم بدور ناظر الوقف، وتقوم بتشكيل اللجان المختصة التي تضم عدداً من الخبراء الشرعيين والقانونيين والاقتصاديين؛ الذين يقومون بتقدير مدى الحاجة والمصلحة من دمج الأوقاف، ثم تتم عملية تقييم الأوقاف بدقة، وبعد ذلك تسجل عملية الدمج، وتذكر النسبة المشاعبة لكل من الأوقاف المشاركة في وثيقة التملك، ويلاحظ أيضاً عدم أخذ إذن خاص من القضاء؛ وذلك لحصول «الأمانة العامة للأوقاف» على الإذن العام؛ الذي يسمح لها بالتصريف بالأوقاف وفق ما تراه موافقاً للمصلحة.

ب) أمثلة لعملية دمج الأوقاف في «الأمانة العامة للأوقاف»:

يمكن عرض مثالين لعملية دمج الأوقاف تم تفيذهما بـ«الأمانة العامة للأوقاف»؛ وهما:

مثال (١): عقار استثماري تبلغ مساحته ٧٧١ متراً مربعاً، تم وقفه عام ١٩٦٦م، ثم تهدم هذا العقار، واحتاج إلى إعادة إعمار وبناء، ولم تكن غلته كافية لإعماره، فتوقفت أوقاف أخرى قوية وجاهزة للدخول في مساهمات لإعادة بنائه من جديد، فتمت عملية الدمج وفق الخطوات المذكورة سابقاً، وكان ذلك في تاريخ ٢٠٠٢ / ٣ / ١٠م^(١).

(١) انظر: الملحق رقم (٢) نسخة مصوّرة صادرة من «إدارة التسجيل العقاري والتوثيق» بـ«وزارة العدل الكويتية»، لوثيقة التملك الخاصة بهذه الأوقاف بعد دمجها.

مثال (٢) : عقار سكني استثماري تبلغ مساحته ١٠٢٣ متراً مربعاً، تم وقفه عام ١٩٩٩م، واحتاج هذا العقار لإعادة ترميم وبناء، ولم يكن ريعه قادراً على تعميره، فتَّم دراسة جدوى تعميره من غلَّة أوقاف أخرى على سبيل الدخول في الشراكة والدمج بين هذه الأوقاف، فتم دمجه مع أربع جهات وقفية، ليصبح هذا العقار بعد بنائه ملكاً مشاعِّاً لخمس جهات وقفية، وقد تم ذلك في تاريخ ٢٢ / ٣ / ١٩٩٧م^(١).

المطلب الثالث: تجربة «الأمانة العامة للأوقاف» في استبدال الأوقاف

قد تبدو عملية الاستبدال من أكثر الآليات تطبيقاً في صور تعاوض الأوقاف، وربما يعود ذلك لقدم هذه الصورة وكثرة تطبيقها في الماضي، وأيضاً فهي من أسهل الصور وأكثرها نجاعة في الإعانة على تجديد الوقف والاستثمار.

وتتمثل خطوات استبدال الأوقاف في الآتي:

- ١- يتم الإبلاغ من لجنة الاستثمار العقاري عن عقار بحاجة للاستبدال لكونه متدهلاً أو ضعيفاً أو غير مدرًّ.
- ٢- إقرار تقييم العقار من لجنة الاستثمار العقاري.
- ٣- طرح العقار في المزاد بسعر لا يقل عن سعر التقييم.
- ٤- تحرير عقد ابتدائي مع المشتري بعد رسو المزاد.
- ٥- البدء في المعاملة في إدارة التسجيل العقاري.
- ٦- تسلُّم قيمة العقار وتوفيق الطرفين على المبايعة.

ويمكن أن نعرض مثالاً لعملية استبدال الوقف تَّمَّت في «الأمانة العامة للأوقاف»؛ وهذا المثال لدكَّان كان موقوفاً على مسجد، وقد قررت «وزارة الأوقاف العامة» آنذاك (سنة ١٩٦٥م) بيعه واستبداله باخر للمصلحة، فتَّمَّت عملية البيع بإذن القضاء، وكان

(١) انظر: الملحق رقم (٣) نسخة مصوَّرة صادرة من «إدارة التسجيل العقاري والتوثيق» بـ«وزارة العدل الكويتية»، لوثيقة التملك الخاصة بهذه الأوقاف بعد دمجها.

ذلك قبل صدور الإذن العام بأشهر، واشترط القضاء أن يُشتري بشمن العقار المباع أعيان أخرى تكون وفقاً مكانه، حكمها حكمه، وشرطها كشرطه^(١).

المطلب الرابع: تجربة «الأمانة العامة للأوقاف» في الوقف الجماعي (الصناديق الوقفية نموذجاً)

أولاً: التعريف بالصناديق الوقفية:

هي قالب تنظيمي، تُنشئه «الأمانة العامة للأوقاف» وفقاً للنظم المعتمدة؛ لتنفيذ أهداف محددة، والقيام بمشروعات تنموية في المجالات المختلفة، تحقيقاً لأغراض الواقفين، وتلبية لشروطهم^(٢).

ويتمثل الصندوق الوقفى هيئة تعاونية، تضم عدداً من الأفراد أو الهيئات الاجتماعية والحكومية، ويقوم الصندوق بتحديد موارده، ودراسة احتياجات الأفراد، ثم ينطلق لتنظيم حملة تبرعات وقفية؛ لجمع المال، ليتم إنفاقه في ضوء دراسة الاحتياجات المقررة في أهدافه^(٣).

ثانياً: أهداف الصناديق الوقفية^(٤):

- ١- إحياء سُنة الوقف وتكونن أوقاف جديدة.
- ٢- المساهمة في تنسيق جهود المجتمع.
- ٣- الوفاء لأصحاب الخير والتواصل معهم.
- ٤- صرف ريع الوقف في حدود شروط الواقفين.

(١) انظر: الملحق رقم (٤)، وفيه نسخة مصورة صادرة من «إدارة التسجيل العقاري» بـ«وزارة العدل الكويتية»، تثبت تفاصيل عملية الاستبدال هذه.

(٢) الصناديق الوقفية: الأمانة العامة للأوقاف، ص٤ وما بعدها.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

ثالثاً: أنواع الصناديق الوقفية في «الأمانة العامة للأوقاف»:

أ- الصندوق الواقفي للقرآن الكريم وعلومه^(١):

ويسعى هذا الصندوق الواقفي إلى تشجيع الاهتمام بالقرآن الكريم؛ حفظاً وتلاوة وتجويداً، ودراسة العلوم المرتبطة به، وتشجيع البحث في مجالاته المختلفة، وتقديم أوجه الرعاية المناسبة للمهتمين بهذه المجالات والباحثين فيها.

ومن أبرز أنشطة هذا الصندوق:

- تنظيم مسابقة الكويت الكبرى لحفظ القرآن الكريم وتجويده.
- مشروع دعم الجهات المعنية بخدمة القرآن الكريم.
- دعم مشروع طباعة القرآن الكريم بطريقة الخط البارز للمكفوفين (برايل).

ب- الصندوق الواقفي للتنمية الصحية^(٢):

ويعمل الصندوق على دعم مختلف المجالات الصحية، ومساندة المؤسسات التي تهتم بال المجال الصحي والبيئي والفئات الخاصة.

ومن أبرز أنشطة هذا الصندوق:

- مشروع إنشاء أكبر مكتبة متخصصة في صعوبات التعلم في الوطن العربي (مركز تقويم وتعليم الطفل).
- شراء الأجهزة والمعدّات الطبية لبعض المستشفيات.
- دعم الجمعية الكويتية لحماية البيئة (فريق الغوص الكويتي).

ج- الصندوق الواقفي للتنمية العلمية والاجتماعية^(٣):

ويقوم هذا الصندوق على دعم مختلف المجالات العلمية والاجتماعية، وإنشاء عديد من المشاريع التي تخدم المجتمع في هذا المجال.

(١) المرجع نفسه، ص ٦-٧.

(٢) الصناديق الوقفية: الأمانة العامة للأوقاف، ص ٨-٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٠-١٢.

ومن أبرز أنشطة هذا الصندوق:

- مشروع مسابقة المكتبة، ويهدف إلى تطوير المكتبات المدرسية والمكتبات العامة التابعة لوزارة التربية.
- مشروع مركز الرؤية، وهو مركز يقوم على أهداف بعيدة المدى؛ للمساهمة في حل الخلافات المترتبة على الطلاق؛ من أحكام الحضانة والرؤية للأبناء، وهذا المركز هو نتيجة تعاون متمنٍ بين كلٍّ من «وزارة العدل» و«الأمانة العامة للأوقاف»^(١).
- مشروع مركز إصلاح ذات البين، ويهدف المركز إلى الإصلاح بين الزوجين، ومحاولة استعادة الاستقرار الأسري، وتنمية الروابط بين أفرادها خلال فترة الزواج، وبعد الطلاق.
- مشروع مركز الاستماع، ويقوم هذا المركز بمساعدة أفراد المجتمع للتغلب على المشكلات النفسية والاجتماعية، عبر تقديم الإرشادات اللازمة لهم عن طريق الهاتف.

د- الصندوق الوقفي للدعوة والإغاثة^(٢):

وهو صندوق معنى بالجوانب الدعوية، وغوث المحتجين؛ شعوبًا وجماعات، حيًّا وجداً، وحين تحل بهم الأزمات.

ومن أبرز أنشطة هذا الصندوق:

- مساعدة الدول والمجتمعات غير القادرة على مواجهة وتحمل أعباء الكوارث الطبيعية وما تخلفه من آثار.

(١) يقوم المركز بتوفير مكان مناسب للقاء أحد الأبوين بأبنائه، بعد أن يصدر حكم قضائي بالحضانة لأحدهما، وعادة ما يكون ذلك بعد استفحال الخلافات بين الأبوين في موضوع الحضانة والرؤية للأبناء، فيكون هذا المركز -الذي هو عبارة عن منزل مؤثث بالكامل- مكانًا لتسليم الطفل المحسوب لوالده، وتسلمه منه، بدلاً من أن يتم ذلك في مراكز الشرطة أو المحكمة، حرصًا على نفسية الطفل المحسوب، وحماية لوضعه الاجتماعي.

(٢) الصناديق الوقفية: الأمانة العامة للأوقاف، ص٤.



- دعم وتنسيق الجهود الدعوية التي تقوم على تقديمها مختلف الجهات والمؤسسات؛ الرسمية والأهلية والخيرية.
- تطوير آليات الدعوة بما يتواكب مع متطلبات العصر الحديث.

وتكون موارد هذه الصناديق الوقفية المذكورة آنفًا مما يخصص لها سنويًا من ميزانية «الأمانة العامة للأوقاف»، ومن الوصايا والتبرعات التي تتلقاها الصناديق من المترعين، ومن ريع الأنشطة والخدمات التي تقدمها الصناديق عن أنشطتها المتعددة^(١).

(١) الصناديق الوقفية: الأمانة العامة للأوقاف، ص ٥.

المبحث الثاني

تجربة «جمعية إحياء التراث الإسلامي»

المطلب الأول: نبذة تعريفية عن «جمعية إحياء التراث الإسلامي»

هي جمعية نفع عام خيرية، تحت مظلة «وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل» بدولة «الكويت»، أُنشئت عام ١٩٨٢م، بدعم من أهل الخير والمحسنين، ولها لجان عدّة في أغلب مناطق «الكويت»، تُعنى بالجوانب الدعوية والإغاثية الخيرية، ولها دور بارز في دعم الأنشطة والمشاريع الخيرية في شتى بلدان العالم^(١).

المطلب الثاني: تجربة «جمعية إحياء التراث الإسلامي» في تعاون الأوقاف (المشروع الواقفي الكبير أنموذجاً)

أُنشئ المشروع الواقفي الكبير في «جمعية إحياء التراث الإسلامي» عام ١٩٩٨م، وهو مشروع يشتمل على سبعة عشر صندوقاً وقفياً، يتم من خلالها إتاحة الفرصة للوافدين ليسهموا بأيّ منها، وتم تحديد قيمة السهم الواحد لكل صندوق من هذه الصناديق، باستثناء صندوق واحد منها؛ وهو السهم المطلق، الذي ترك تحديد قيمة المساهمة فيه للواقف نفسه.

وتتمثل أنواع الصناديق الواقفية بـ«المشروع الواقفي الكبير» في الآتي^(٢):

- وقف كفالة داعية: وهو وقف خاص بكفالة الدعوة إلى الإسلام في شتى بلدان العالم، وقيمة التبرع بالسهم الواحد: ٥٠٠ دينار كويتي.

ومن أبرز إنجازات هذا الوقف كفالة (٢٢٢) داعية، عن طريق مشروع تفريغ الدعوة الذين يعملون على نشر الدين الإسلامي في مختلف بقاع الأرض.

(١) انظر: الموقع الرسمي للجمعية: <http://www.alorath.org>، والموسوعة الحرة ويكيبيديا: <http://ar.wikipedia.org/wiki>.

(٢) المشروع الواقفي الكبير.. تعريف وإنجاز: جمعية إحياء التراث الإسلامي، ٢٠١٣م، ص ٨ وما بعدها.

٢- وقف تعليم القرآن: وهو وقف يخدم تعليم القرآن الكريم من خلال حلقات تحفيظ القرآن الكريم، وقيمة التبرع بالسهم الواحد: ١٠٠ دينار كويتي.

وأبرز إنجازات هذا الوقف:

- دعم المعاهد الشرعية للقرآن الكريم.

- دعم مراكز تحفيظ القرآن الكريم للرجال والنساء، ويبلغ عددها ٣٠ مركزاً، تشمل على أكثر من ٤٠٠ حلقة لتحفيظ القرآن الكريم، وينتسب إلى هذه الحلقات أكثر من خمسة آلاف طالب وطالبة.

- دعم رحلات العمرة لمراكز تحفيظ القرآن الكريم.

٣- وقف طباعة المصاحف: وهو يعني بطباعة المصحف الشريف وتوزيعه في مختلف بلدان العالم، وقيمة التبرع بالسهم الواحد: ١٢٠ ديناراً كويتياً.

ومن أبرز إنجازات هذا الوقف خلال عام ٢٠١٢م: طباعة ما يقارب ١١٠ ألف مصحف وتوزيعه، ٧٠٪ من هذه الكمية داخل الكويت، و٣٠٪ منها خارج الكويت.

٤- وقف إفطار الصائم: وهو خاص بتقطير الصائمين في شهر رمضان في شتى دول العالم، وقيمة التبرع بالسهم الواحد: ٣٠٠ دينار كويتي.

ومن إنجازات هذا الوقف:

- صرف مبالغ مادية للجان القارئية التابعة للجمعية لتقطير الصائمين في دول عمل كل لجنة.

- القيام بولائم لإفطار الصائمين داخل دولة الكويت خلال شهر رمضان المبارك.

٥- وقف النُّصرة: وهو وقف خاص للدفاع عن الإسلام ومبادئه؛ من خلال وسائل الإعلام المتعددة في الداخل والخارج، بأسلوب متزن، وطرح حكيم، وقيمة السهم الواحد: ١٠٠ دينار كويتي.



٦- وقف الإغاثة: وهو وقف خاص بإغاثة المنكوبين في الحروب والجفاف والزلزال والفيضانات.. وغيرها، وقيمة السهم الواحد: ١٠٠ دينار كويتي.

ومن إنجازات هذا الوقف حتى نهاية عام ٢٠١٢م:

- إغاثة عاجلة للمتضررين من الفيضانات والمجاعة في «الصومال» و«بنين».
- دعم الشعب السوري وإغاثته؛ بخاصة اللاجئين منهم في «الأردن» و«تركيا» و«لبنان».

٧- وقف منابع الخير: وهو يدعم الجهود الدعوية داخل الكويت في مختلف اللجان التي تُشرف عليها الجمعية؛ لتمكينها من أداء رسالتها في دعوة الناس وتعليمهم وإرشادهم، من خلال إقامة الندوات والمحاضرات والملتقيات الدعوية في جميع محافظات الكويت، وقيمة التبرع بالسهم الواحد: ١٠٠ دينار كويتي.

٨- وقف ذبح الأضاحي: وهو خاص بذبح الأضاحي في مختلف بلدان العالم الإسلامي، وقيمة السهم الواحد: ٤٠٠ دينار كويتي.

ومن أبرز إنجازات هذا الوقف خلال العام ٢٠١٢م: إنفاق ما يقارب ١٤٩,٠٠٠ ألف دينار كويتي على ذبح الأضاحي في مختلف بلدان العالم الإسلامي.

٩- وقف سَقْي الماء: وهو وقف خُصُص ريعه لحفر الآبار وتمديد المياه إلى القرى البعيدة وبناء خزانات المياه، وقيمة السهم الواحد: ١٠٠ دينار كويتي.

ومن أبرز إنجازات هذا الوقف خلال عام ٢٠١٢م:

- رَصْد مبلغ من ريع الوقف لحفر الآبار في مناطق من المجاعة في «كينيا» و«الصومال».

- دعم برادات ماء لإغاثة الأشقاء السوريين داخل «سوريا» وخارجها.

١٠- **وقف الدرر**: وهو وقف ينفق ريعه لدعوة المرأة وتعليمها أمور دينها، والحفظ على قيمها الإسلامية، وقيمة التبرع بالسهم الواحد: ٥٠٠ دينار كويتي.

ومن أبرز إنجازات هذا الوقف خلال عام ٢٠١٢ م:

- إقامة عدد من الملتقيات الدعوية النسائية في مختلف مناطق الكويت.
- دعم النشاط الدعوي النسائي في اللجان التابعة للجمعية في الكويت.
- تكريم المحفوظات وحافظات القرآن الكريم، وتوزيع الكتب والأشرطة الإسلامية.

١١- **وقف مكتبة طالب العلم**: وهو وقف لطبعات الكتب العلمية وتوزيعها لطلبة العلم في مختلف بلدان العالم، وقيمة التبرع بالسهم الواحد: ١٣٠ ديناراً كويتياً.

ومن أبرز إنجازات هذا الوقف خلال عام ٢٠١١ م:

- توزيع (٢١٥٤) مكتبة طالب علم على اللجان القارئية التابعة للجمعية؛ لتوزيعها في دول عمل كل لجنة.

١٢- **وقف معلم الناس الخير**: وهو وقف لكافالة الدعاة؛ لتمكينهم من أداء رسالتهم على أكمل وجه في المناطق النائية^(١)، وقيمة السهم الواحد: ١٠٠ دينار كويتي.

ومن أبرز إنجازات هذا الوقف:

- عمل الدورات الشرعية للدعاة.
- تقديم المعونات لبعض الدعاة المترغبين.
- تزويد الدعاة ببعض وسائل النقل التي تُعينهم على أداء مهمتهم في بعض البلدان.

(١) لا تختلف كثيراً أهداف هذا الوقف عن «وقف كفالة الداعية»؛ لذا أقترح على القائمين على الوقف دمجهما لكونهما يصبان في المصرف نفسه.

١٣- وقف الكلمة الطيبة: وهو وقف يُنفق ريعه لإصلاح المجتمع من العادات والأخلاق السيئة، وقيمة السهم الواحد: ١٠٠ دينار كويتي.

ومن إنجازات هذا الوقف:

- توزيع الكتب والنشرات والأشرطة الدعوية لإرشاد الشباب وإصلاح المجتمع، ودعم بعض القنوات الفضائية الإسلامية.

١٤- الوقف الدعوي: وهو وقف يُنفق ريعه للدعوة إلى الله من خلال مختلف الأساليب والسبيل داخل دولة الكويت^(١)، وقيمة السهم الواحد: ١٠٠ دينار كويتي.

١٥- وقف كفالة اليتيم: وهو خاص بكفالة الأيتام في مختلف بلدان العالم الإسلامي، وقيمة التبرع بالسهم الواحد: ٤٠٠ دينار كويتي.

ومن أبرز إنجازات هذا الوقف خلال العام ٢٠١٢م:

- كفالة (١١٩٤) يتيماً في مختلف بلدان العالم الإسلامي، وتشمل الكفالة رعاية اليتيم، وتوفير كافة احتياجاته المعيشية والتعليمية.

١٦- وقف بناء وترميم المساجد: داخل دولة الكويت وخارجها، وقيمة السهم الواحد: ٣٥٠ ديناراً كويطياً.

ومن إنجازات هذا الوقف:

- توزيع مبالغ من ريع هذا الوقف على اللجان القارئية التابعة للجمعية: لترميم المساجد وصيانتها في دول عمل اللجنة.

- ترميم المساجد وتوفير احتياجاتها التي لا تكون تابعة لوزارة الأوقاف في دولة الكويت.

(١) لا تختلف أهداف هذا الوقف عن أهداف «وقف النصرة» و«وقف الكلمة الطيبة»؛ لكونها تصبُّ في المصرف نفسه، ومن الأجدى جمع هذه الأوقاف ودمجها في صندوق وقفي واحد.

١٧- **وقف السهم المطلق:** وهو أسلوب جديد وميسّر، يمكن للمشارك فيه المساهمة في جميع الأوقاف السابقة بحسب الحاجة والأولوية التي تراها الجمعية.

ولم تحدّد قيمة المساهمة في هذا الوقف، بل تركت للواقف، وترك تحديد الجهة المستفيدة من هذا السهم للقائمين على هذا المشروع، فهم يقسمونه على جميع الأقسام السابقة بحسب الأولوية وال الحاجة^(١).

ومن خلال الاطلاع على تجربة «المشروع الواقفي الكبير» في «جمعية إحياء التراث الإسلامي»؛ نلاحظ أن السهم المطلق يجسد فكرة تعاوض الأوقاف من وجهين؛ لكونه أحد صور الوقف الجماعي الذي يشترك فيه مجموعة من الناس، ولأنه دائمًا يمثل الجهة العاضة لجميع الصناديق السابقة؛ فهو يساهم فيها جميًعاً، ويعالج الضعف، ويسدُّ الخلل الذي قد يطرأ عليها، وبحسب الإحصائيات التي قامت بها الجمعية لآخر ثلاثة أعوام^(٢)؛ فإن السهم المطلق قد لاقى قبولاً كبيراً لدى الواقفين، واحتلَّ المرتبة الثالثة والرابعة من بين الأقسام السبعة عشر، وهذا يدلُّ على أن فكرة تعاوض الأوقاف بمضمونها تلقى رواجاً واستحساناً لدى جمهور الواقفين؛ لأن طلب المساهمة في كلِّ ما فيه خير وبرٌّ - أيًّا كانت جهته - أمر يحرص عليه كثير من الواقفين، فالواقف لا يريد من وقفه إلا الأجر والمثوبة من الله، وناظر الوقف يتمثّل دوره في تنمية الوقف وتطويره، وحسن إدارته، ومراعاة مصالحة.

(١) انظر: الملحق رقم (٥)، هيكل توضيحي لأنواع الصناديق الوقفية في المشروع الواقفي الكبير وأماكن صرفها.

(٢) انظر: الملحق رقم (٦)، مقارنة بين إيرادات المشروع الواقفي الكبير خلال ثلاث سنوات (٢٠١٠م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م).



المبحث الثالث

أثر تعاضد الأوقاف في تنمية الوقف

إن لصور تعاضد الأوقاف المختلفة آثاراً بارزة على الوقف، وذلك إذا ما طبّقت هذه الصور بعناية وحرافية عالية، وتمت مراعاة الضوابط الشرعية التي سبق ذكرها؛ لأن فكرة تعاضد الأوقاف ما طرقت إلا من أجل إيجاد حلول ناجعة لبعض مشكلات الوقف، ولتنمية أعيانه، وتحصيل مصالحه، وتحقيق مقاصده التي شرع من أجلها.

ومن هذه الآثار المرجوة من تعاضد الأوقاف:

١- السرعة في تمويل المشاريع الوقفية وتنفيذها، ويلاحظ ذلك جلياً في صورة الوقف الجماعي كمثال حيٍّ لسرعة إقبال الناس على المساهمة فيه، ودعم مشاريعه وإنجازها في أقصر مدة ممكنة.

٢- المساهمة في الحفاظ على أموال الوقف، من خلال تجنب الخسائر المادية التي قد لا يستطيع التمويل التجاري تعويضها، والذي قد يلجأ إليه في تعمير بعض الأوقاف الخربة.

٣- السهولة والمرنة في تطوير الوقف وتنمية موارده؛ من خلال تجنب الكثير من العقبات الناتجة عن دخول الممول الخارجي في تعمير الأوقاف الضعيفة أو الخربة.

٤- في تطبيق فكرة تعاضد الأوقاف تشجيع على انتشار الوقف، وتجديده في وسائل الدعاة إليه، ولوأخذنا صورة الوقف الجماعي كنموذج نجد أن تطبيقه يسهل على الناس بذل أموالهم وحبسها في سبيل الله، بينما لو فقدت هذه الصورة لشق على كثير من الناس أن يوقفوا أموالهم في سبيل الله، وخاصة في مثل هذه الأزمنة المتأخرة، فهم بحاجة إلى من يشجّعهم ويسهل لهم عمل الخير، عبر التجديد في الوسائل وتسهيلها، فبدلاً من أن يُقال لأحدّهم: تبرّع

بناء مسجد، وقد يصعب عليه ذلك، يُقال له: ساهم في بناء المسجد بسهم أو أكثر، وبذلك يكون شريكاً في الوقف من جهة، ومن جهة أخرى تكون قد أنجزنا بناء المسجد وحققنا الثمرة المقصودة.

٥- التطبيق السليم لتعاوض الأوقاف يبْثُ الطمأنينة في نفوس الواقفين، حيث إنهم يرون أن أوقافهم بيد من يحرص على تطويرها ويرعى مصالحها، ولو طرأ عليها ضعف مع مرور الزمن فإن وسائل تقويتها متاحة ومتيسّرة، فتسكن نفوسهم إلى أن أوقافهم في نماء مستمر، وأجورهم تتضاعف وتزداد كلّما ازداد الانتفاع بالمال الذي بذلوه في سبيل الله.

وأخيراً نقول: إن المجتمع دائمًا قوة، والتعاوض والتآزر حصنٌ وملَعنة، هذه مسلمات لا ينبغي أن تصرف عن أذهاننا، ولا يسوغ لنا غضُّ الطرف عنها حال دراستنا لفكرة « التعاوض الأوقاف »، والتي تشكّل لنا منظومة قوية، تُسخّر خيراتها وتُضخّ مواردها في خدمة الإسلام ومصالح المسلمين.

الخاتمة

أولاً : النتائج:

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ١ - يقصد بـ«تعاضد الأوقاف»: التعاون والتضاد بين أموال الوقف؛ بحيث يكمل بعضها من بعض، بما يحقق قوتها، ويعود عليها بالمصلحة.
- ٢ - أصل مسألة «تعاضد الأوقاف» هو حكم التصرف بالوقف للمصلحة، وقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين؛ الأول: الجواز، وتبني هذا الرأي بعض «الحنفية» و«المالكية» و«الحنابلة» و«الزيدية»، وأكثر المعاصرین، والقول الثاني: هو المنع من التصرف بالوقف ولو لأجل المصلحة، وهذا رأي بعض «الحنفية» و«المالكية»، وهو مذهب «الشافعية» و«الظاهيرية»، واختاره بعض «الحنابلة».
- ٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز التعاضد في إنشاء وقف جديد، وعلى ذلك جرى عمل المسلمين في القديم والحديث.
- ٤ - القول بمشروعية تعاضد الأوقاف جاء لسوغات؛ أهمها: الحفاظ على مصالح الوقف ومقاصده، وقرن ذلك بضوابط عديدة يجب أن تراعى فيه.
- ٥ - تتمثل صور «تعاضد الأوقاف» باستبدال مصرف الوقف، أو دمجه مع أوقاف أخرى، أو تعميره من فائض غلة وقف آخر، أو الاستدانة بين الأوقاف، أو السهم الوقفي بشتى صوره وأشكاله.
- ٦ - تعد تجربة «الأمانة العامة للأوقاف» من التجارب الرائدة في تعاضد الأوقاف، وقد قدّمت في ذلك نماذج مميزة؛ من خلال تطبيق عديد من صور تعاضد الأوقاف؛ كالدمج، والاستبدال، والسهم الوقفي.. وغيرها.
- ٧ - فكرة «السهم الوقفي المطلق» الذي تطبّقه «جمعية إحياء التراث الإسلامي» من أنجح الأفكار المعاصرة في تجسيد تعاضد الأوقاف عملياً.

ثانياً: التوصيات:

بعد أن يسّر الله لي إتمام هذه الدراسة فإنني أتقدّم للقارئ الكريم بهذه التوصيات:

- ١- يوجّه الباحث طلبة العلم والباحثين إلى مزيد من البحث والدراسة حول التطبيقات المعاصرة لتعاوض الأوقاف في مختلف بلدان العالم الإسلامي، مع محاولة إيجاد صور جديدة لتعاوض الأوقاف دراسة أحكامها.
- ٢- يوصي الباحث الهيئات والمؤسسات القائمة على الأوقاف بتشكيل لجان مختصة بشؤون تعاوض الأوقاف، تضمُّ خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين، وتقوم بدراسة وتقدير الأوقاف المشمولة تحت نظارتها؛ لتحديد الأوقاف الضعيفة وتقويتها، من خلال تطبيق إحدى صور تعاوض الأوقاف.
- ٣- من المناسب أن تقوم الهيئات والمؤسسات القائمة على الأوقاف بعرض فكرة تعاوض الأوقاف على الواقفين، وأخذ موافقة منهم على مضمونها إن أمكن، حتى تكون عمليات التعاوض مستقبلاً بإجازة من الواقف نفسه، وبذلك تتجاوز الخلاف في مسألة تغيير شرط الواقف.
- ٤- تجربة «الصناديق الوقفية» من أنجح النماذج والصور لتعاوض الأوقاف، لكنها بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والتطوير، وخاصة في الجانب التسويقي والإعلامي.

الملاحقُ



ملحق رقم (١)

صورة الحكم القضائي بشأن الإذن العام

صاحب السمو أمير دولة الكويت

الشیعیان

زنگنه

بيانات المجلة المنشورة هنا بالمحكمة في ٢/٢/١٩٦٥

براتة البدار ، محمد رضا - الفاضل

وخطو السيد ، سالم راشد ابراهيم - كاتب الصلة

النهاية رقم ٨٦١/١١٦

المرفوع من الطالبة - وزارة الاوقاف اليمانية

2. $\overline{z} = -z$

من حيث ان وزاراة الاوقاف الماء طلبت الانز لابا بجمع التصرفات النافذة للملكية من بيع وشراء كل او بعض المغاربات المؤوثة الواقعه في دولة الكهف او خارجهما لجهة الحكومة للصالح العام او غيرها ما هو مشمول بنظرتها لما ابدان ممثلتها من قواعد كثير من الفوائس السالحة ضد هذه المغاربات في ايجاع او شراء لصلحة الوقف هذه تأخير الانز من الصحف ياجازتها لما يتطلبه الانز من الاحالة الى ادارة التبرير لصعوبة العثور موضع التصرف ونصرة ما اذا كان من صلبة الوقف او شراؤه وذلك مما يحتاج الى مدة قد يطول امدها مما يجعل الطرف الآخر هجلا من المقدى هذه انتراط مدة معهنه فيه في حين ان روى ا لوزارة من الامكانيات التي حقق المصلحة لجهة الوقف اذا كان لديها الدليل باجارة هذه التصرفات فان لديها الجهة التي يتكون المغاربات وتقدير ثيوريتها ونصرة الاصفات الرابعة من فيها ولديها من المحدثين الالاقناع به ما يمكن الدعوه اليه بعد الاقتضاء بالذكى امامه للصلحة العامة بصلة الوقف .

ومن حيث ان الاصال التي يطلبها ناظر الوقت وبها شرعا يعتقد ما له الولاية عليه لها توجيه ثلاث: فهو من
ناحية انه يحمل لتنفيذ شروط الواقع التي اشتراطها في وقته للحفاظ عليه واستمراره حلة او صفة جارية طبق ارادته
يعتبر طالما لا واقف حتى وان لم يستاجر اصحابه ولا مستدلا ولايته منه ومن ناحية انه يحمل طلاق حفظ اهانة الوقت وهو
الذى يمثله ونحاش فيما يهدى لجهة الوقت وما يهدى طلبهما يعتبر طالما للوقت نفسه وتأييده به ووقف كونه جهة مستقلة لسا
كوانتها الخاصة : ومن ناحية انه يتم بالاستئثار اهانة الوقت وبعدهن فالله والحافظ طلبهما وترجعهما على مستحقهما عليهما
يعتبر طالما للمستحقين ثمان الحالات حتى لم يستاجر ظهرها تكون سلوكه لهم حتى قبل استئثارها فإذا استئثارها
فيه انما يستوفي ما لهم الذي يكون اماما في هذه لهم ناصال ناظر الوقت بحسب طبيعتها ليست ذات جانب واحد بل فيها
جزء من الاتهارات يشفي طلبهها صفة خاصة وذاتي في صالح الواقع والوقت والمستحقين وهذه هي طبيعة اصال ناظر
الوقت التي لا يحيط بها ولم تكون موضع جدل بين النقاد فهو طالب للجهات الثلث بلا اذراز والوزارة بعلتها ناظرة طلس
الاتفاق عليه طلاقا من هذه الجهات الثلاث ثم قرار

ومن حيث ان وزارة الاوقاف الماء مذ انشائها واسعاد ولامة الاوقاف اليبا خيرية كانت او اهلية وهي تتولى ادارة شؤونها والمساندة لها واستئثارها ويزين فلاتها على المستحبتين لها طبق شروط الواقع بما يعود على الرف و المستحبين بالغير الظاهر الذي لا يستطيع تحصيهم شرعا من المستحبين لوقتهم به دونها ولو كان على جانب كبير من حصة الرأي

هذا ان ان لديها من الامكانيات الراستة ما يتحقق هذه الصالح باشراف مسئوليها على هذه المباريات وتحت إشرافها بالاضافه الى اتفاقيات ورسوم واصار ما يندرج فيها للذك مسئوليها بما اهابها ودوام ملئتها وما لديها من لبنة

صفحة ٢ من الحكم رقم ٦٥/٨٦١ أحوال شخصية

لتقدير قيمة الممتلكات العرada قدتها لبعض الأهلان الموقوفة او شراء بديل عنها والرجوع الى المهندسين المعتمدين بشأنها عند الحاجة فضلا عن ان التقدم السريع في هذا البلد العابر في الاشتاء والتعمير وما يتطلبه انشاء الطرق والهاديين والمنتزهات وما اليها من اقتطاع بعض العقارات الموقوفة لصالح العام وبعدها لجهة الحكومة وشراء عقارات اخرى بدل عنها لجهة الوقف وما يتطلبه ذلك من اذن بالموافقة على البيع والشراء وما اكثر هذه التصرفات في الظرف الحاضرة ومهما يبرر طلب الوزارة .

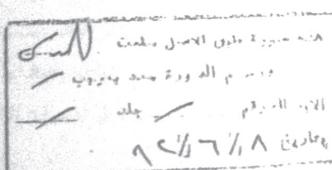
ومن حيث ان للمحكمة الشرعية علامة على اختصاصها القضائي في مسائل الاحوال الشخصية اختصاص ولا في في كثير من الامور كافية الاصحاء والقائم وزل من يستحق العزل شهم بوجيهاته الشرعية وتحvier الحجج الخاصة بالعقارات النافلة للملكية بجمع اسبابها من بيع وشراء وهبة وما الى ذلك او العقدية لها كالرهن ولها صلح الاشهارات بالوقف والوصية وتزييج من لا ولد له من الابيام وغيرهم وتحقيق الوثابة والوراثة وغير ذلك وقد تطور الظرف وانتشر ادوات اخرى للقيام ببعض هذه الامور كادارة التسجيل العقاري والتوثيق وبقي اختصاص المحاكم الولائية بشأن اذن بمحاسنة ما كان في ولايتها لمن يريد لهى الجهات الاخرى .

ومن حيث ان المحكمة لا ترى مانعا من اجاية الوزارة الى طلبها تعيينها لها من الرصول الى اهدافها المشار اليها من اقرب السبيل وذلك بعد ان تتحقق صلتها وبالطرق المستفيضة حسن ادارتها للإوقاف المشمولة بمنظارتها والمحافظة عليها واستمارها وما لديها من الامكانات الراستة والاجهزة الكافية لتحمل مسؤوليات الصفتين في البيع والشراء واختيار الاصح منها لجهة الوقف على ان لا يتم التصرف الا بعد التحقق من ان الشئون من الشئ في البيع والشراء فلم---ذا

اذنا لوزارة الادتاف العامة اذنا عاما بابرام ما تراه لصالحة الوقف المشمولة بمنظارتها في الكويت او خارجها بالبيع والشراء بشئون الشئ واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك لدى ادارة التسجيل العقاري وتحض او دفع الشئ على ان يشترى بشئون الجميع عقاولا اخر لجهة وقفه حكمه وشرطه ***

وكيل المحكمة

كاتب الجلسة



ملف .



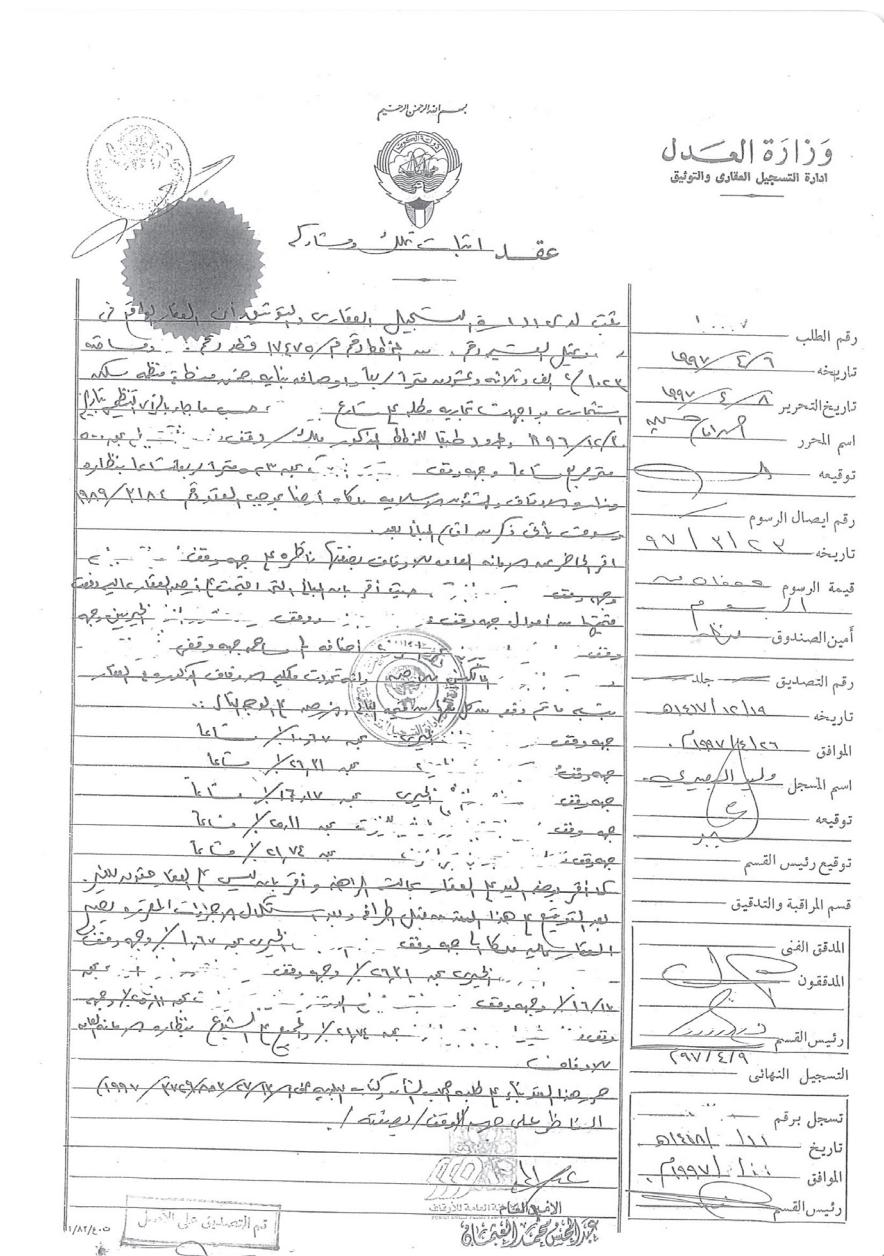
ملحق رقم (٢)

نسخة مصورة من وثيقة تملك لأوقاف تم دمجها عام ٢٠٠٢م.



ملحق رقم (٣)

نسخة مصورة لوثيقة تملك لأوقاف تم دمجها عام ١٩٩٧م



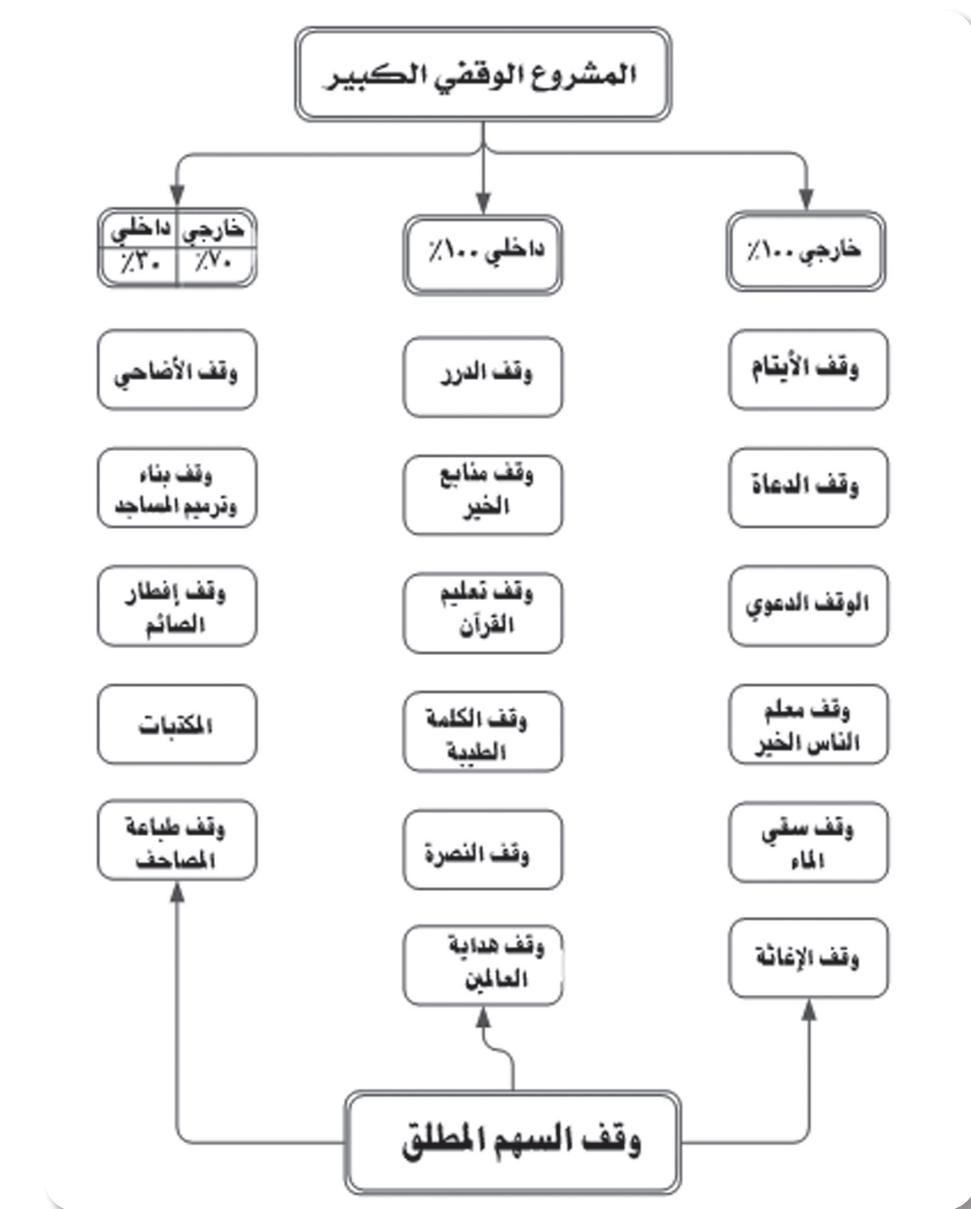
الملحق رقم (٤)

نسخة مصورة لعملية استبدال وقف

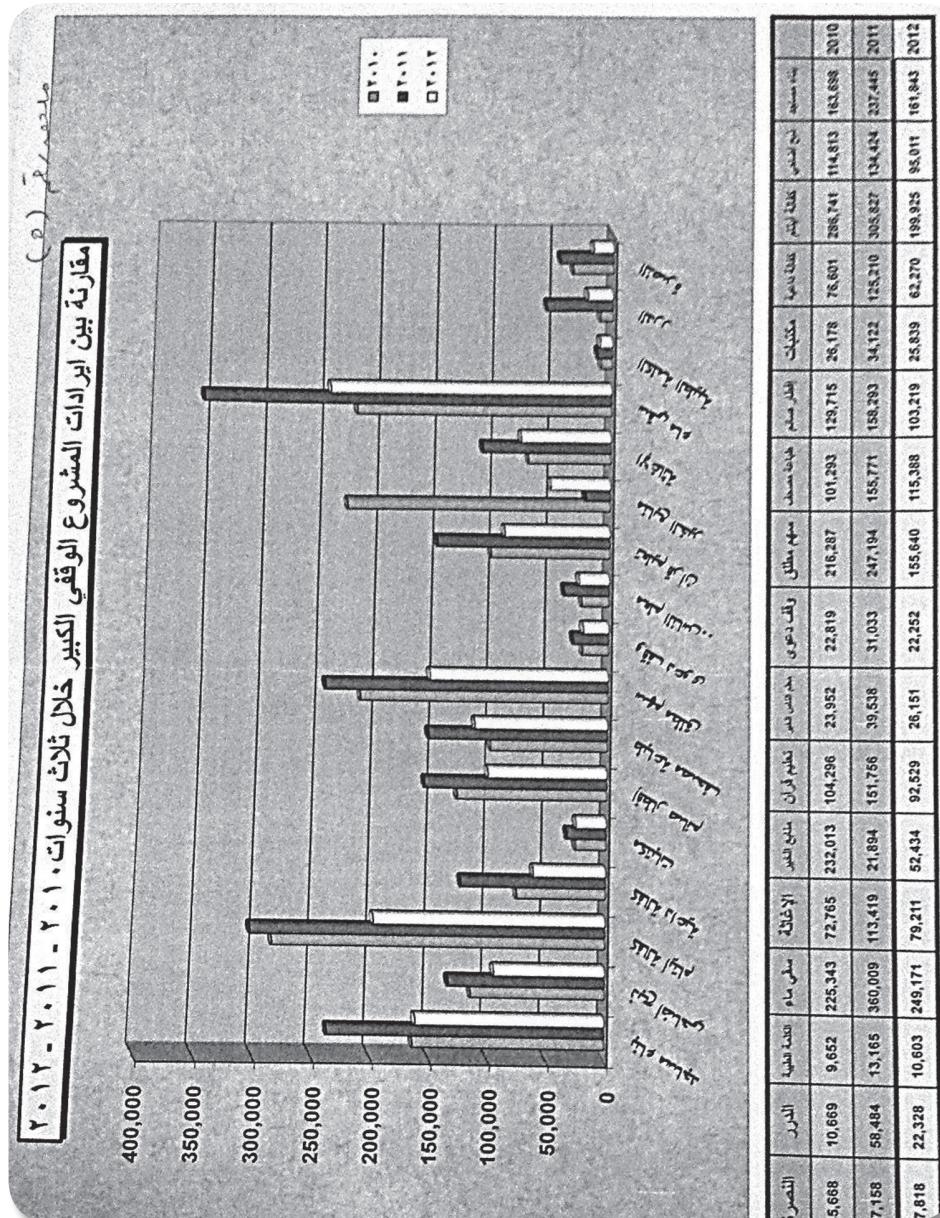
تمت في ستينيات القرن الماضي، وكان ذلك تحديداً بتاريخ ١٣ / ٢ / ١٩٦٥ م

الملحق رقم (٥)

هيكل توضيحي لأنواع الصناديق الوقفية في المشروع الواقفي الكبير وأماكن صرفها



الملاحق رقم (٦)





فهرس المراجع





أولاً: كتب التفسير:

- (١) تفسير ابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٦٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي محمد سلام، ط٢، دار طيبة للنشر ١٩٩٩م.
- (٢) جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد الطبرى (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م.
- (٣) الكشاف عن حقائق غوامض التزيل: محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٧هـ.

ثانياً: كتب الحديث وشروحه:

- (٤) السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي البهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٥) سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٨٦م.
- (٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ.
- (٧) المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- (٨) سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محبي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- (٩) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: عبد الله بن محمد العبسي المعروف بابن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.
- (١٠) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القديسي، مكتبة القديسي، القاهرة، ١٩٩٤م.



(١١) شرح صحيح البخاري لابن بطال: علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال (ت: ٤٤٩ هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط٢، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٣ م.

(١٢) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه: محمد بن إسحاق المكي الفاكهي (ت: ٢٧٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الملك دهيش، ط٢، دار خضر، بيروت.

(١٣) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت: ٢٥٦ هـ)، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ.

(١٤) إرواء الغليل في تحرير أحاديث منار السبيل: محمد بن نوح الألباني (ت: ١٤٢٥ هـ)، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥ م.

(١٥) سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت: ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

(١٦) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المشهور بـ"صحيح مسلم": مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(١٧) شرح صحيح مسلم للنووي: يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦ هـ)، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢ هـ.

ثالثاً: كتب اللغة:

(١٨) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس القزويني الرازي (ت: ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٩٧٩ م.

(١٩) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد الفيومي (ت: ٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.

(٢٠) معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد بن مختار عبد الحميد (ت: ١٤٢٤ هـ)، ط١، دار عالم الكتاب، ٢٠٠٨ م.

(٢١) الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهرى (ت: ٤٣٩٣هـ)، ط٤، دار العلم للملائين، بيروت ١٩٨٧م.

(٢٢) تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الهروي (ت: ٤٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ٢٠٠١م.

(٢٣) لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٤٧١٠هـ)، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

رابعاً: كتب الفقه:

أ- الفقه الحنفي:

(٢٤) البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن نجيم (ت: ٤٩٧٠هـ)، ط٢، دار الكتاب الإسلامي.

(٢٥) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: عثمان بن علي الزيلعي (ت: ٧٤٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، ١٣١٣هـ.

(٢٦) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ)، ط٢، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م.

(٢٧) الهدایة في شرح بداية المبتدى: علي بن أبي بكر المرغيناني (ت: ٥٩٣هـ)، تحقيق: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢٨) فتح القدير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: ٤٨٦هـ)، دار الفكر.

(٢٩) الفتاوی الهندیة: مجموعة من العلماء برئاسة نظام الدين البلخی، ط٢، دار الفكر، ١٣٢١هـ.

(٣٠) المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٣م.



(٢١) رد المحتار على الدر المختار: محمد أمين بن عمر بن عابدين الدمشقي (ت: ١٢٥٢هـ)، ط٢، دار الفكر، بيروت ١٩٩٢م، ١٣١٣هـ.

(٢٢) العقود الدرية في تقييح الفتاوى الحامدية: محمد أمين بن عمر بن عابدين الدمشقي، دار المعرفة.

(٢٣) درر الحكم شرح غرر الأحكام: محمد بن فرامرز بن علي، ملا خسرو (ت: ٨٨٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية.

بـ- الفقه المالكي:

(٢٤) الذخيرة: أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م.

(٢٥) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غانم النفراوي (ت: ١١٢٦هـ)، دار التراث، القاهرة.

(٢٦) المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب: أحمد بن يحيى الونشريسي (ت: ٩١٤هـ)، تحقيق: محمد حجي، طبعة وزارة الأوقاف في المملكة المغربية، الرباط، ١٩٨١م.

(٢٧) المدونة الكبرى: مالك بن أنس بن مالك الأصبхи (ت: ١٧٩هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.

(٢٨) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليق لمسائل المستخرجة: محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: ٥٢٠هـ)، تحقيق: محمد حجي وأخرون، ط٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.

(٢٩) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير: محمد بن أحمد الدسوقي (ت: ١٢٣هـ)، دار الفكر.

(٤٠) منح الجليل شرح مختصر خليل: محمد بن أحمد عليش المالكي (ت: ١٢٩٩هـ)،
دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م.

(٤١) النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات: محمد عبد الله
بن أبي زيد القيراوي (ت: ٢٨٦هـ)، تحقيق: د. أحمد الخطابي، ط١، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، ١٩٩٩م.

(٤٢) شرح مختصر خليل للخرشي: محمد بن عبد الله الخرشي (ت: ١١٠١هـ)، دار
الفكر، بيروت.

(٤٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: محمد بن محمد الخطاب الطرابلسي
(ت: ٩٥٤هـ)، ط٣، دار الفكر، ١٩٩٢م.

(٤٤) التاج والإكليل لختصر خليل: محمد بن يوسف المواق (ت: ٨٩٧هـ)، ط١، دار
الكتب العلمية، ١٩٩٤م.

ج- الفقه الشافعي:

(٤٥) حاشيتا القليوبى وعميرة: أحمد سلامة القليوبى (ت: ٦٩٠هـ) وأحمد البرلسى
عميرة (ت: ٩٥٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

(٤٦) تحفة المحتاج في شرح المنهاج: أحمد بن محمد بن حجر الهيثمي (ت: ٩٧٤هـ)،
المكتبة التجارية، مصر، ١٩٨٣م.

(٤٧) فتاوى السبكي: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٥٦هـ)، دار المعارف.

(٤٨) أنسى المطالب في شرح روض الطالب: زكريا بن محمد الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)،
دار الكتاب الإسلامي.

(٤٩) الأُم: محمد بن إدريس الشافعى (ت: ٢٠٤)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠م.

(٥٠) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: محمد بن أحمد الخطيب الشربيني
(ت: ٩٧٧هـ)، ط١، دار الكتب العلمية.



(٥١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، محمد بن أحمد الرملي (ت: ١٠٠٤ هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤ م.

(٥٢) الوسيط في المذهب: محمد بن محمد الغزالى أبو حامد (ت: ٥٥٠٥ هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤١٧ هـ.

(٥٣) المستصنف: محمد بن محمد الغزالى، تحقيق: محمد عبد السلام، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣ م.

(٥٤) منهاج الطالبين وعمدة المفتين: يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦ هـ)، تحقيق: عوض قاسم، ط١، دار الفكر.

د- الفقه الحنبلي:

(٥٥) المبدع في شرح المقنع: إبراهيم بن محمد بن مفلح (ت: ٨٨٤ هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧ م.

(٥٦) الوقوف والترجُّل من الجامع لمسائل الإمام أحمد: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت: ٣١١ هـ)، تحقيق: سيد كسروي، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤ م.

(٥٧) مجموع الفتاوى: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد القاسم، طبعة مجمع الملك فهد، ١٩٩٥ م.

(٥٨) الفتوى الكبرى: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧ م.

(٥٩) الشرح الكبير على متن المقنع: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٨٢ هـ)، دار الكتاب العربي.

(٦٠) الكافي في فقه الإمام أحمد: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠ هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤ م.



- ٦١) المغني: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨م.
- ٦٢) عمدة الفقه: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، ٢٠٠٤م.
- ٦٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علي بن سليمان المرداوي (ت: ٨٨٥هـ)، ط٢، دار إحياء التراث العربي.
- ٦٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.
- ٦٥) الشرح الممتع على زاد المستقنع: محمد بن صالح بن عثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٢٦هـ.
- ٦٦) مطالب أولي النهى في شرح غاية المتنى: مصطفى بن سعد السيوطي (ت: ١٢٤٣)، ط٢، المكتب الإسلامي، ١٩٩٤م.
- ٦٧) كشاف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس البهوي (ت: ١٠٥١)، دار الكتب العلمية.
- هـ- الفقه الظاهري:
- ٦٨) المحلي بالآثار: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت.
- وـ- الفقه الزيدبي:
- ٦٩) السيل الجرار المتذبذب على حدائق الأزهار: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، ط١، دار ابن حزم.
- خامسًا: الفقه العام وأصول الفقه:
- ٧٠) استبدال الوقف.. رؤية إسلامية: إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، ط١، دائرة الشؤون الإسلامية في دبي، ٢٠٠٩م.

٧١) المواقف: إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، ط١، دار ابن عفان، ١٩٩٧م.

٧٢) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز: عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت: ١٤٢٠هـ)، طبعة محمد بن سعد الشويعر.

٧٣) أهمية الوقف وأهدافه: عبد الله بن أحمد الزيد، دار طيبة، الرياض، ١٩٩٣م.

٧٤) قواعد الأحكام في صالح الأنام: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت: ١٤٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.

٧٥) الوقف الإسلامي.. فنون إدارته والدعوة إليه: عيسى صوفان القدومي، ط١، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠١٢م.

٧٦) محاضرات في الوقف: محمد أبو زهرة، مطبعة أحمد علي مخيمرة، ١٩٥٩م.

٧٧) أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية: محمد عبيد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٧م.

٧٨) أحكام الأوقاف: مصطفى بن أحمد الزرقا (ت: ١٩٩٩م)، ط٢، دار عمار، عُمان، ١٩٩٨م.

٧٩) الوقف وخطورة اندثاره على العمل الخيري: الناجي لين، دار الكلمة، القاهرة، ٢٠١٢م.

٨٠) النوازل الوقفية: ناصر بن عبد الله الميمان، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٣٠هـ.

٨١) مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية: وزارة الأوقاف الكويتية، ط٢، ٢٠٠٧م، وط٣، ٢٠١١م.

سادساً: كتب التاريخ والتراجم:

٨٢) طبقات الفقهاء: إبراهيم بن علي الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار الرائد العربي، بيروت.

- (٨٣) **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: إبراهيم بن علي بن فردون** (ت: ٧٩٩هـ)، تحقيق: محمد الأحمدى، دار التراث، القاهرة.
- (٨٤) **البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر بن كثير** (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، ط١، دار إحياء التراث، ١٩٨٨م.
- (٨٥) **الأعلام: خير الدين بن محمود الزركلي** (ت: ١٢٩٦هـ)، ط١٥، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.
- (٨٦) **شذرات الذهب: عبد الحي بن أحمد بن العماد** (ت: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمد الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ١٩٨٦م.
- (٨٧) **سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي** (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وأخرون، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- (٨٨) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: محمد بن عبد الرحمن السخاوي** (ت: ٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- (٨٩) **فهرس الفهارس: محمد عبد الحي الكتاني** (ت: ١٣٨٢هـ)، ط٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢م.
- (٩٠) **الجواهر المضية في طبقات الحنفية: محيي الدين الحنفي** (ت: ٧٧٥هـ)، طبعة مير محمد كتب خانه، كراتشي.
- سابعاً: كتب عامّة:
- (٩١) **الزواجر عن اقتراح الكبار: أحمد بن محمد بن علي الهيثمي** (ت: ٩٤٧هـ)، ط١، دار الفكر، ١٩٨٧م.
- (٩٢) **مشروع قانون الأوقاف الكويتي: الأمانة العامة للأوقاف**، ١٩٩٤م.
- (٩٣) **الدولة المنستقة: الأمانة العامة للأوقاف**، الكويت، ٢٠١٣م.
- (٩٤) **الصناديق الوقفية: الأمانة العامة للأوقاف**، الكويت، ٢٠١٣م.



٩٥) المشروع الوقفي الكبير.. تعريف وإنجاز: جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، م. ٢٠١٣.

٩٦) القانون الكويتي الخاص بالأوقاف: الأمانة العامة للأوقاف.

٩٧) أثر الوقف في المجتمع الأردني المعاصر: محمد علي محمد العمرى، رسالة دكتوراه، إشراف: سالم بوبحي، غير منشورة، جامعة الزيتونة، تونس، ٢٠٠٦.

٩٨) مرسوم إنشاء الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٩٩٣م.

ثامنًا: الأبحاث وواقع المؤتمرات:

٩٩) الضوابط الشرعية والقانونية للوقف الجماعي: أحمد عبد العزيز الحداد، بحث مقدم لمنتدى القضايا الوقفية الثالث، ط١، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٠٧م.

١٠٠) ضوابط استثمار الوقف في الفقه الإسلامي: حسن السيد حامد خطاب، من أبحاث المؤتمر الدولي الرابع للأوقاف، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

١٠١) آليات الحماية القانونية لنظام الوقف بال المغرب وتحقيقها لمقاصد الشريعة: عبد الكرييم بن محمد بناني، من أبحاث المؤتمر الدولي الرابع للأوقاف، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠١٣م.

١٠٢) وسائل إعمار أعيان الأوقاف: علي محى الدين القره داغي، ضمن أبحاث منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس، ط١، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠١٢م.

١٠٣) الصناديق الوقفية المعاصرة: محمد الزحيلي، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف بمكة المكرمة.

١٠٤) الضوابط الشرعية والقانونية للوقف الجماعي: مصطفى محمد عرجاوي، بحث مقدم لمنتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث، ط١، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٠٧م.



تاسعاً: المجالات والدوريات والبحوث:

(١٠٥) أثر المصلحة في الوقف: عبد الله بن الشيخ محفوظ بن بيه، منشورات مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد ٤٧، ١٤٢١هـ، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد ١٢.

عاشرًا: موقع الإنترت:

(١٠٦) مشروع تكنين أحكام الوقف: أحمد ياسين القرالة، نُشر على موقع

:<http://www.4shared.com/get/TcPb1G49/>__.html

(١٠٧) شروط الواقفين.. منزتها وبعض أحكامها: سليمان بن عبد الله الماجد، نُشر في موقعه الإلكتروني /<http://www.salmajed.com/>.

(١٠٨) الموسوعة الحرة ويكيبيديا :<http://ar.wikipedia.org/wiki/>

(١٠٩) الموقع الرسمي لجمعية إحياء التراث الإسلامي :<http://www.altorath.org/>

(١١٠) الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي بالهند :<http://www.ifa-india.org/> arabic.php

حادي عشر: وقائع المجامع الفقهية وقراراتها:

(١١١) مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة عشرة، المنعقدة في «مسقط»، سلطنة «عمان»، عام ١٤٢٥هـ، قرار ١٥ /٦ /١٤٠.

(١١٢) مجمع الفقه الإسلامي بالهند، قرار رقم: ٤١ (١/١٠)، قضايا الأوقاف، البند ١١.

قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن «الأمانة العامة للأوقاف»

في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي

أولاً: سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف:

١. إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية: د. فؤاد عبد الله العمر، ٢٠٠٠ هـ / ١٤٣١ م، ط ٢: ٢٠١٠ هـ / ١٤٢١ م.
٢. الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقف: د. أحمد محمد السعد ومحمد علي العمري، ٢٠٠٠ م / ١٤٢١ هـ.
٣. الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي المعاصر (حالة الأردن): د. ياسر عبد الكريم الحوراني، ٢٠٠١ هـ / ١٤٢٢ م.
٤. أحكام الوقف وحركة التقنيين في دول العالم الإسلامي المعاصر (حالة جمهورية مصر العربية): عطية فتحي الويشي، ٢٠٠٢ هـ / ١٤٢٣ م.
٥. حركة تقنيين أحكام الوقف في تاريخ مصر المعاصر: علي عبد الفتاح علي جبريل، ٢٠٠٣ هـ / ١٤٢٤ م.
٦. الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام: خالد بن سليمان بن علي الخويطر، ٢٠٠٣ هـ / ١٤٢٤ م، ط ٢ مزيدة ومنقحة: ٢٠١١ هـ / ١٤٣٢ م.
٧. دور الوقف في مجال التعليم والثقافة في المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة (دولة ماليزيا المسلمة نموذجاً): د. سامي محمد الصلاحات، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
٨. التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية (حالة مصر): مليحة محمد رزق، ٢٠٠٦ هـ / ١٤٢٧ م.
٩. التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية المعاصرة (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، محمد أحمد العكش، ٢٠٠٦ هـ / ١٤٢٧ م.

١٠. الإعلام الواقفي (دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير أداء المؤسسات الوقفية): د. سامي محمد الصلاحات، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
١١. تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية (دراسة حالة): د. أسامة عمر الأشقر، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، ط٢ مزيدة ومنقحة: ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
١٢. استثمار الأموال الموقوفة (الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية): د. فؤاد عبد الله العمر، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
١٣. اقتصadiات نظام الوقف في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي بالبلدان العربية والإسلامية (دراسة حالة الجزائر): ميلود زنكري وسميرة سعيداني، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
١٤. دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة في المملكة العربية السعودية: د. نوبى محمد حسين عبد الرحيم، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
١٥. دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة: د. عبد القادر بن عزوز، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
١٦. آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي على نظام الوقف (السودان حالة دراسية): الرشيد علي صنقول، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
١٧. توثيق الأوقاف حماية للوقف والتاريخ (وثائق الأوقاف السنوية بمملكة البحرين): حبيب غلام نامليتي، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٣م.
١٨. توثيق الأوقاف ونماذج لحجج وقفية ومقارنتها: أحمد مبارك سالم، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.
١٩. إسهام نظام الوقف في تحقيق مقاصد العامة للشريعة الإسلامية، أ. د. نور الدين مختار الخادمي، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.
٢٠. دور الوقف في تفعيل مقاصد الشريعة: د. حميد قهوي، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.
٢١. استرداد الأوقاف المغتصبة.. المعوقات والآليات (حالة جمهورية مصر العربية): د. رضا محمد عبد السلام عيسى، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م.



ثانياً: سلسلة الرسائل الجامعية:

١. دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية (ماجستير): م. عبد اللطيف محمد الصريخ، ط٢٠٠٤م، هـ١٤٢٥، م٢٠١٠هـ.
٢. النظارة على الوقف (دكتوراه): د. خالد عبد الله الشعيب، هـ١٤٢٧، م٢٠٠٦م.
٣. دور الوقف في تنمية المجتمع المدني.. الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت نموذجاً (دكتوراه): د. إبراهيم محمود عبد الباقي، هـ١٤٢٧، م٢٠٠٦م.
٤. تقييم كفاءة استثمارات أموال الأوقاف بدولة الكويت (ماجستير): أ. عبد الله سعد الهاجري، هـ١٤٢٧، م٢٠٠٦م.
٥. الوقف الإسلامي في لبنان (١٩٤٢ - ٢٠٠٠م) إدارته وطرق استثماره.. محافظة البقاع نموذجاً (دكتوراه)، د. محمد قاسم الشوم، هـ١٤٢٨، م٢٠٠٧هـ.
٦. دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت.. مدخل شرعي ورصد تاريخي (دكتوراه): د. خالد يوسف الشطي، هـ١٤٢٨، م٢٠٠٧، ط٢٠١٠هـ.
٧. فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام.. دراسة تطبيقية عن الوقف في الجزائر (دكتوراه): د. عبد القادر بن عزوز، هـ١٤٢٩، م٢٠٠٨هـ.
٨. دور الوقف في التعليم بمصر (١٢٥٠ - ١٧٩٨م) (ماجستير): عصام جمال سليم غانم، هـ١٤٢٩، م٢٠٠٨هـ.
٩. دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية.. دراسة حالة مؤسسة «فورد» (١٩٥٠ - ٢٠٠٤م) (ماجستير): ريهام أحمد خفاجي، هـ١٤٣٠، م٢٠٠٩هـ.
١٠. نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة.. النظام الوفيقي المغربي نموذجاً (دكتوراه): د. محمد المهدى، هـ١٤٣١، م٢٠١٠هـ.
١١. إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بال المغرب خلال القرن العشرين.. دراسة تحليلية (ماجستير): عبد الكريم العيوني، هـ١٤٣١، م٢٠١٠هـ.

١٢. تمويل واستثمار الأوقاف بين النظرية والتطبيق.. مع الإشارة إلى حالة الأوقاف في الجزائر وعدد من الدول الغربية والإسلامية (دكتوراه): د. فارس مسدور، ٢٠١١هـ / ١٤٣٢م.
١٣. الصندوق الواقفي للتأمين (ماجستير): هيفاء أحمد الحجي الكردي، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
١٤. التنظيم القانوني لإدارة الأوقاف في العراق (ماجستير): د. زياد خالد المفرجي، ٢٠١١هـ / ١٤٣٢م.
١٥. الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف.. دراسة حالة الجزائر (دكتوراه): د. كمال منصوري، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
١٦. الوقف الجريبي في مصر ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجريين.. وكالة الجاموس نموذجاً (ماجستير): أحمد بن مهني بن سعيد مصلح، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.
١٧. التأمين التعاوني من خلال الوقف الإسلامي.. المشكلات والحلول في ضوء تجربتي باكستان وجنوب إفريقيا (ماجستير): مصطفى بسام نجم، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٣م.
١٨. وقف حقوق الملكية الفكرية.. دراسة فقهية مقارنة (دكتوراه): د. محمد مصطفى الشقيري، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.
١٩. الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت ودورها في تنمية المجتمع.. التنمية الأسرية نموذجاً (ماجستير): محمد عبد الله الحجي، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.
٢٠. الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف.. دراسة مقارنة مع تطبيق ما تقوم به الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت (ماجستير): مريم أحمد علي الكndri، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م.
٢١. أحكام تعاضد الأوقاف وتطبيقاته المعاصرة.. دراسة فقهية (ماجستير): عبد الرحمن رخيص العنزي، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م.



ثالثاً: سلسلة الكتب:

١. الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف: د. عبد الستار أبو غدة ود. حسين حسين شحاته، ط١، ١٩٩٨م.
٢. نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات): محمود أحمد مهدي (تحرير)، ٢٠٠٣م / ١٤٢٣هـ، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.
٣. استطلاع آراء المواطنين حول الإنفاق الخيري في دولة الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ.
٤. LE WAQF EN ALGÉRIE À L'ÉPOQUE OTTOMANE XVII è - XIX è: د. ناصر الدين سعيدوني، ٢٠٠٧م / ١٤٢٨هـ، ط٢: ٢٠٠٩م / ١٤٣٠هـ.
٥. التعديات الصهيونية على الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين (١٩٤٨ - ٢٠١١م): إبراهيم عبد الكريم، ٢٠١٢م / ١٤٣٣هـ.
٦. الأربعون الوقفية: د. عيسى صوفان القدوسي، ٢٠١٥م / ١٤٣٦هـ.
٧. القطاع الثالث والمسؤولية الاجتماعية (الآفاق - التحديات).. الكويت أنموذجاً: لبني عبد العزيز صالحين، ٢٠١٥م / ١٤٣٦هـ.
٨. مشروع قانون الوقف الكويتي (في إطار استثمار وتنمية الموارد الوقفية): د. إقبال عبد العزيز المطوع، ٢٠١٥م / ١٤٣٧هـ.
٩. دور الوقف في مواجهة الغلو والتطرف، د. حازم علي ماهر، ٢٠١٦م / ١٤٣٧هـ.
١٠. المرأة والوقف.. العلاقة التبادلية (المرأة الكويتية أنموذجاً)، أ. إيمان محمد الحميدان، ٢٠١٦م / ١٤٣٧هـ.

رابعاً: سلسلة الندوات:

١. ندوة «نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي»: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، وعقدت في بيروت من ٨-١١ أكتوبر ٢٠٠١م، شارك فيها لفيف من الباحثين والأكاديميين.

Les Fondations Pieuses (Waqf) En Méditerranée: Enjeux De Société, Enjeux . ٢ [De Pouvoi جموعة من المفكرين، ٢٠٠٤م، ط٢، ١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م.]

٣. ندوة «الوقف والعولمة»: بحوث ومناقشات الندوة الدولية الأولى لمجلة «أوقاف» التي نظمتها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وجامعة زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من ١٣-١٥ أبريل ٢٠٠٨م، تحت شعار: «الوقف والعولمة.. استشراف مستقبل الأوقاف في القرن الحادي والعشرين»، ٢٠١٠م.

٤. الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف: د. عبد الستار أبو غدة، ود. حسين شحاته، ط٢، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.

٥. نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات)، تحرير: محمود أحمد مهدي، ط٢، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.

٦. تأصيل ريع الوقف (الموضوع الثالث في منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع المنعقد بالعاصمة «سراييفو» بدولة البوسنة والهرسك في الفترة من ٩ إلى ١١ شعبان ١٤٣٦هـ الموافق ٢٧ إلى ٢٩ مايو ٢٠١٥م)، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م.

خامساً: سلسلة الكتب:

١. موجز أحكام الوقف: د. عيسى زكي، ط١ جمادى الآخرة ١٤١٥هـ / نوفمبر ١٩٩٤م، وط٢ جمادى الآخرة ١٤١٦هـ / نوفمبر ١٩٩٥م.

٢. نظام الوقف الإسلامي.. تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات



الحديثة: د. أحمد أبو زيد، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «إيسيسكو» بالرباط بالمملكة المغربية، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٣. الوقف الإسلامي.. مجالاته وأبعاده: د. أحمد الريسيوني، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «إيسيسكو» بالرباط بالمملكة المغربية، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

سادساً: مجلة أوقاف (مجلة نصف سنوية تعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري):
صدر منها ٣٠ عدداً حتى مايو ٢٠١٦م.

سابعاً: سلسلة الترجمات:

١. من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي: جمع وإعداد وترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

٢. وقفيات المجتمع.. قوة جديدة في العمل الخيري البريطاني: كالبانا جوشى، ترجمة: بدر ناصر المطيري، صفر ١٤١٧هـ / يونيو ١٩٩٦م.

٣. المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية: إليزابيث بوريس، ترجمة: المكتب الفني بالأمانة العامة للأوقاف، جمادي الآخرة ١٤١٧هـ / نوفمبر ١٩٩٦م.

٤. جمع الأموال للمنظمات غير الربحية «دليل تقييم عملية جمع الأموال»: آن ل. نيو، وبمساعدة وللسون سي ليفيس، ترجمة: مطيع الحلاق، يوليو ١٩٩٧م.

٥. الجمعيات الخيرية للمعونات الخارجية (التجربة البريطانية): مارك روبنسون، تقديم وترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٦. المحاسبة في المؤسسات الخيرية: مفوضية العمل الخيري إنجلترا وويلز، يوليو ١٩٩٨م.

٧. العمل الخيري التطوعي والتنمية.. استراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية (مدخل إلى التنمية المرتكزة على الإنسان): ديفيد كورتن، ترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

- .٨.. نسخة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية عن كتيب Islamic Waqf Endowmenr «الوقف الإسلامي.. مجالاته وأبعاده»، ٢٠٠١م.
- .٩.. فريق التميز.. الاستراتيجية العامة للعمل التطوعي في المملكة المتحدة: مشروع وقف الوقت، ترجمة: إدارة الدراسات وال العلاقات الخارجية بالأمانة العامة للأوقاف، ٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ.
- .١٠.. Kuwait Awqaf Public Foundation.. An overview: نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب «نبذة تعريفية عن الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت»، ٢٠٠٤م.
- .١١.. A Summary of Waqf regulations: نسخة مترجمة لكتيب «موجز أحكام الوقف»، ٢٠١٠م / ١٤٢٧هـ، ط٢، ٢٠٠٦م.
- .١٢.. A Guidebook to the Publications of Waqf Projects, Coordinating State in the Islamic World: نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب «دليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي»، ٢٠٠٧م، ط٢ مزيدة، ٢٠١٢هـ / ٢٠١٢م.
- .١٣.. A Guidebook to the Projects of Waqf Projects, Coordinating State in the Islamic World: نسخة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية عن كتيب «دليل مشاريع الدولة المنسقة في العالم الإسلامي»، ٢٠٠٧م.
- .١٤.. Women And Waqf, Iman Mohammad Al Humaidan: نسخة مترجمة عن كتاب «المرأة والوقف»، ٢٠٠٧م / ١٤٢٨هـ.
- .١٥.. The Contribution of Waqf to non-Governmental Work and Social Development: Dr. Fuad Abdullah Al Omat: نسخة مترجمة عن كتاب «إسهام الوقف في العمل الأهلي والتيسير الاجتماعية»، ٢٠١٣هـ / ١٤٣٥هـ.
- .١٦.. الأوقاف في مقدونيا خلال الحكم العثماني: تأليف وترجمة: د. أحمد شريف، مراجعة وتحرير علمي: إدارة الدراسات وال العلاقات الخارجية، ٢٠١٤م / ١٤٣٥هـ.



ثامناً: إصدارات منتدى قضايا الوقف الفقهية:

١. أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول: بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمعقد بدولة الكويت في الفترة من ١٥-١٧ شعبان ١٤٢٤هـ / الموافق ١١-١٣ أكتوبر ٢٠٠٤م، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
٢. أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني: بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمعقد بدولة الكويت في الفترة من ٢٩ ربيع الأول - ٢ ربيع الثاني ١٤٢٦هـ / الموافق ٨-١٠ مايو ٢٠٠٥م، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
٣. أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث: بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمعقد بدولة الكويت في الفترة من ١١-١٣ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ / الموافق ٢٨-٣٠ أبريل ٢٠٠٧م، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
٤. أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع: بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية والبنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية، والمعقد بالعاصمة المغربية الرباط في الفترة من ٥-٣ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ / الموافق ٣٠/١٢/٤ م ٢٠٠٩م، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
٥. أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس: بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع رئاسة الشؤون الدينية والمديرية العامة للأوقاف بالجمهورية التركية والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمعقد بإسطنبول في الفترة من ١٢-١٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ / الموافق ١٥-١٣ مايو ٢٠١١م، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.

٦. أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية السادس: بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمعقد بالعاصمة القطرية «الدوحة» في الفترة من ٣ - ٤ رجب ١٤٣٤هـ / الموافق ١٤٣٥ م - ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٣ م - ٢٠١٤ م.
٧. أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع: بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع المشيخة الإسلامية بدولة البوسنة والهرسك والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمعقد بالعاصمة البوسنية «سرابيفو» في الفترة من ٩ - ١١ شعبان ١٤٣٦هـ / الموافق ٢٧ - ٢٩ مايو ٢٠١٥ م، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٥ م.
٨. قرارات ووصيات منتديات قضايا الوقف الفقهية (من الأول إلى السابع)، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٥ م.

تاسعاً: كشافات أدبيات الأوقاف:

١. كشاف أدبيات الأوقاف في دولة الكويت، ١٩٩٩م.
٢. كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية إيران الإسلامية، ١٩٩٩م.
٣. كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين، ١٩٩٩م.
٤. كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م.
٥. كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٠م.
٦. كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة المغربية، ٢٠٠١م.
٧. كشاف أدبيات الأوقاف في الجمهورية التركية، ٢٠٠٢م.
٨. كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية الهند، ٢٠٠٣م.
٩. الكشاف الجامع لأدبيات الأوقاف، ٢٠٠٨م.



عاشرًا: مطبوعات إعلامية:

١. دليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف، ٢٠٠٧م، ط٢ مزيدة، هـ١٤٣٣ / مـ٢٠١٢.
٢. دليل مشاريع الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي، ٢٠٠٧م.
٣. إطلالة دولية، ٢٠١٤م.

حادي عشر: مطبوعات أخرى:

١. أطلس الأوقاف/ دولة الكويت، هـ١٤٣٤ / مـ٢٠١٣.
٢. معجم تراجم أعلام الوقف، هـ١٤٣٥ / مـ٢٠١٤.
٣. قاموس مصطلحات الوقف (الجزء الأول: حرف الألف)، نسخة تجريبية، هـ١٤٣٦ / مـ٢٠١٥.



الأمانة العامة للأوقاف

هي هيئة حكومية مستقلة بدولة الكويت، معنية بإدارة الأوقاف الكويتية واستثمارها، وصرف ريعها في المصارف الشرعية، طبقاً لشروط الواقفين، وفي إطار أحكام القانون.

أسست الأمانة بموجب المرسوم الأميري رقم ٢٥٧، الصادر بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٤١٤ هـ / الموافق ١٣ نوفمبر ١٩٩٣ م، وتمثل رؤيتها في: «التميز في استثمار الوقف، وصرف ريعه، وتعزيز ثقافته، بمشاركة مجتمعية فاعلة»، وتتلخص رسالتها في: «الدعوة للوقف، وإدارة شؤونه وفق الضوابط الشرعية، من خلال عمل مؤسسي متميز؛ كأداة لتنمية المجتمع الكويتي، وكنموذج يحتذى به محلياً وعالمياً».

مشروع «مداد» الوقف

هو أحد المشاريع العلمية التي تنفذها الأمانة العامة للأوقاف ممثلة لدولة الكويت؛ بصفتها «الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف»، طبقاً لقرار المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية؛ الذي انعقد بالعاصمة الاندونيسية «جاكرتا» في أكتوبر سنة ١٩٩٧ م، ويضمُ السلسلة الآتية: سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف، سلسلة الرسائل الجامعية، سلسلة الكتب، سلسلة الندوات، سلسلة الكتبيات، سلسلة الترجمات.

سلسلة الرسائل الجامعية

وتهدف هذه السلسلة إلى نشر الرسائل الجامعية (ماجستير / دكتوراه) في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي؛ لتعريف عموم القراء بالمسائل المتعلقة بقضايا الوقف والعمل الخيري التطوعي.



هذه الرسالة

تتناول مفهوم «التعاونيات»؛ من حيث المشروعية، وبيان أقوال الفقهاء وأدلةهم فيها، مع مناقشة تلك الأدلة، وتبيان المسوغات الشرعية والاقتصادية لـ«التعاونيات»، وذكر الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها فيه، وصور «التعاونيات»؛ كـ: الاستبدال، والدمج، والتعمير من غلّة وقف آخر، والاستدانة، والسهم الواقفي، ثم ختمت الدراسة باستعراض بعض التطبيقات المعاصرة لـ«التعاونيات» في دولة الكويت، وبيان أثرها في تتميمية الوقف.

وقد حصل أصل هذه الرسالة على درجة الماجستير من قسم الفقه وأصوله، بكلية الشريعة، بجامعة آل البيت، بالمملكة الأردنية الهاشمية، سنة ٢٠١٤م.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

مشروع مدار الوقف

انطلاقاً من تكليف دولة الكويت كدولة منسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف من قبل المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية الذي انعقد بالعاصمة الإندونيسية "جاكرتا" في أكتوبر من سنة ١٩٩٧م، فقد أولت الأمانة العامة للأوقاف اهتماماً بالغاً بإنشاء المكتبة الوقفية بأحدث العناوين في مجال الوقف، متبنية إحياء حركة البحث العلمي في كل ما يتعلق بالوقف، إلى أن تطور العمل في مشروع نشر وترجمة وتوزيع الكتب الوقفية ليصبح "مشروع مدار الوقف"، ويضم المشروع عدداً من السلاسل هي:

أولاً : سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.

ثانياً : سلسلة الرسائل الجامعية.

ثالثاً : سلسلة الكتب.

رابعاً : سلسلة الندوات.

خامساً : سلسلة الكتبيات.

سادساً : سلسلة الترجمات.



الأمانة العامة للأوقاف

الأمانة العامة للأوقاف - دولة الكويت

www.awqaf.org.kw

رسالة الأمانة العامة للأوقاف هي نشر الثقافة الوقفية
لذا فكل إصدارها غير مخصصة للبيع